عدم المساواة في المنطقة العربية

غياب الأمن الغذائي يشعل الفوارق

50 عاماً شراكة فازدهار

الأمم المتحدة
الاسكوا
ESCWA

ازدهارُ البلدان كرامةُ الإنسان

PATHFINDERS
FOR PEACEFUL, JUST AND INCLUSIVE SOCIETIES

WFP
برنامج الأغذية العالمي

الأمم المتحدة
الاسكوا
ESCWA

ازدهارُ البلدان **كرامةُ الإنسان**

رؤيتنا

طاقاتٌ وابتكار، ومنطقتُنا استقرارٌ وعدلٌ وازدهار

رسالتنا

بشغَف وعزْم وعَمَل: نبتكِر، ننتج المعرفة، نقدِّمُ المشورة،
نبني التوافق، نواكب المنطقةَ العربية على مسار خطة عام 2030.

يداً بيد، نبني غداً مشرقاً لكلِّ إنسان.

E/ESCWA/CL2.GPID/2023/3

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

عدم المساواة في المنطقة العربية
غياب الأمن الغذائي يشعل الفوارق

الأمم المتحدة
بيروت

© 2023 الأمم المتحدة
حقوق الطبع محفوظة

توجّه طلبات (إعادة) طبع مقتطفات من المطبوعة أو تصويرها إلى لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، بيت الأمم المتحدة، ساحة رياض الصلح، صندوق بريد: 8575-11، بيروت، لبنان.

جميع الطلبات الأخرى المتعلقة بالحقوق والتراخيص ولا سيما الحقوق الثانوية توجّه أيضاً إلى الإسكوا.

البريد الإلكتروني: publications-escwa@un.org؛ الموقع الإلكتروني: www.escwa.un.org.

مطبوعة للأمم المتحدة صادرة عن الإسكوا.

ليس في التسميات المستخدمة في هذا المنشور، ولا في طريقة عرض مادته، ما يتضمن التعبير عن أي رأي كان للأمانة العامة للأمم المتحدة بشأن المركز القانوني لأي بلد، أو إقليم، أو مدينة، أو منطقة، أو بشأن سلطات أي منها، أو بشأن تعيين حدودها أو تخومها.

لا يعني ذكر أسماء شركات أو منتجات تجارية أن الأمم المتحدة تدعمها.

المقصود بالدولار دولار الولايات المتحدة الأمريكية ما لم يُذكر غير ذلك.

جرى تدقيق المراجع حيثما أمكن.

تتألف رموز وثائق الأمم المتحدة من حروف وأرقام باللغة الإنكليزية، والمقصود بذكر أي من هذه الرموز الإشارة إلى وثيقة من وثائق الأمم المتحدة.

الآراء الواردة في هذه المطبوعة التقنية هي للمؤلفين، ولا تمثل بالضرورة وجهات نظر الأمانة العامة للأمم المتحدة، ولا ترتب أي مسؤولية عليها.

مصادر الصور: @istock.com

23-00358

الفريق العامل على التقرير

منسّقة التقرير

مهريناز العوضي، مديرة مجموعة السكان والعدالة بين الجنسين والتنمية الشاملة في الإسكوا

المؤلفون الرئيسيون

مهريناز العوضي، مديرة مجموعة السكان والعدالة بين الجنسين والتنمية الشاملة، الإسكوا

ريم نجداوي، رئيسة قسم سياسات الغذاء والبيئة في مجموعة تغيُّر المناخ واستدامة الموارد الطبيعية، الإسكوا

جون أوتول، كبير موظفي الشؤون الاقتصادية، الإسكوا

ماريا بيلار أورو باث، مسؤولة الشؤون الاقتصادية، مجموعة تغيُّر المناخ واستدامة الموارد الطبيعية، الإسكوا

المساهمون

بريوني ستاين، مسؤولة الشؤون الاقتصادية، مجموعة السكان والعدالة بين الجنسين والتنمية الشاملة، الإسكوا

فيديل بيرينغيرو، مسؤول الشؤون الاقتصادية، مجموعة تغيُّر المناخ واستدامة الموارد الطبيعية، الإسكوا

المساعدون في البحوث

ليال جدعون، مجموعة تغيُّر المناخ واستدامة الموارد الطبيعية، الإسكوا

لينا فليفل، مجموعة تغيُّر المناخ واستدامة الموارد الطبيعية، الإسكوا

إستل الجمّال، مجموعة تغيُّر المناخ واستدامة الموارد الطبيعية، الإسكوا

زهراء بركات، مجموعة السكان والعدالة بين الجنسين والتنمية الشاملة، الإسكوا

المدققون

رامي زريق، مدير برنامج الأمن الغذائي، كلية الزراعة وعلوم الأغذية، الجامعة الأمريكية في بيروت

أوسكار إيكدال، الرئيس الإقليمي للقدرة على الصمود والمناخ، المكتب الإقليمي للشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأوروبا الشرقية في القاهرة، برنامج الأغذية العالمي

أحمد مختار، خبير اقتصادي أول، المكتب الإقليمي للشرق الأدنى وشمال أفريقيا، منظمة الأغذية والزراعة

فايزة شاهين، مديرة برنامج عدم المساواة والإقصاء التابع لمجموعة باثفايندرز من أجل مجتمعات سلمية وعادلة وشاملة

باولا سيفيلا نونييز، مسؤولة في برنامج عدم المساواة والإقصاء التابع لمجموعة باثفايندرز من أجل مجتمعات سلمية وعادلة وشاملة

مروة الأنصاري، رئيسة قسم المناصرة والتأثير، أوكسفام للشرق الأوسط وشمال أفريقيا

نادين مزهر، مديرة مشروع إقليمي، أوكسفام للشرق الأوسط وشمال أفريقيا

سلمى جراد، مسؤولة المناصرة والحملات، مجموعة أوكسفام لشمال أفريقيا

أنجيلا تانيجا، مسؤولة الخدمات العامة وسياسة عدم المساواة والمناصرة، منظمة أوكسفام الدولية

شكر وتقدير

صدر هذا التقرير بشراكة بين اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) ومجموعة باثفايندرز من أجل مجتمعات سلمية وعادلة وشاملة، التي يستضيفها مركز التعاون الدولي في جامعة نيويورك. ويستند التقرير إلى التعاون بشأن قضايا عدم المساواة بين الإسكوا ومنظمة باثفايندرز، ويصدر بعد تقرير عام 2022 الذي صدر بعنوان: «عدم المساواة في المنطقة العربية: قنبلة موقوتة». وقد أُعِدَّ التقرير بالاشتراك مع منظمة باثفايندرز وبرنامج الأغذية العالمي، واستعرضه ممثلون وممثلات عن منظمة أوكسفام ومنظمة الأغذية والزراعة.

واستفاد التقرير من عملية تشاورية واسعة مع جميع الشركاء والمدققين الخارجيين وخبراء في مجالي عدم المساواة والأمن الغذائي. ووردت أيضاً مساهمات قيّمة من مجموعة موظفين فنيين في الإسكوا من مختلف التخصّصات.

تمهيد

انعدام الأمن الغذائي وجهٌ وحشيّ لعدم المساواة: وما إن يلوح خطره حتى يفرّق الأمم ويفتّت المجتمعات. وقصة الجوع قديمة بقدم البشرية، ولكنها اليوم باتت أشدّ تعقيداً، إذ تتشابك مع العولمة، وتغيُّر المناخ، والنمو السكاني، والجغرافيا السياسية.

وفي المنطقة العربية، تتفاقم الضغوط على الأمن الغذائي من جراء الحرب في أوكرانيا، وأزمة المعيشة العالمية، فتدفع هذه الأزمات أسعار المواد الغذائية نحو ارتفاع مطّرد. وفي بعض البلدان، دمّر الصراع قدرة المزارعين على إنتاج الغذاء وأتى على سُبُل عيش السكان بحيث لم يعودوا قادرين على تحمّل كلفة الأطعمة المغذّية. وفي بلدان أخرى، قضت الأزمات الاقتصادية على سُبُل العيش وأوهنت طاقات الحكومات الوطنية على إعالة سكانها.

وتأسر دوامة الفقر والجوع مئات ملايين الأسر في المنطقة العربية، فبات عليها اتخاذ قرارات صعبة بشأن كيفية تقسيم حصص الأغذية، وبشأن الأطعمة التي يمكن أن تقتطعها من وجباتها اليومية. والأشدّ تعرّضاً لخطر الجوع هم في الغالب الذين تجتمع عليهم أوجه متداخلة من عدم المساواة. وإذا ما لاح شبح الجوع في آفاق يغلّفها اليأس، قد يندفع البشر نحو مجازفات ما كانوا ليتّخذونها: قد يلجأون إلى وظائف خطرة، أو قد يبيعون أي أصول لديهم لمجرّد إطعام أسرهم، فتجرّهم دوامة الفقر والجوع أعمق وأعمق.

وخطر هذه الدوامة أشدّ على الأطفال الذين يعيشون تحت ظل الفقر، إذ تهدّدهم بالتأخر عن ركب التنمية. فمن دون الحصول على الطعام المغذّي الكافي، من غير المرجح أن ينمو هؤلاء الأطفال على قدم المساواة مع الأطفال الذين يعيشون في ظروف أفضل، ويتمتعون بتغذية جيدة. والأطفال الذين يعيشون في الفقر هم أشدّ عرضة لاعتلال الصحة، وأقل قدرة على تحمّل تكاليف الرعاية الطبية اللائقة. ولن تتاح لهم فرص التعليم التي تتاح لأقرانهم، ولن يتمكنوا أبداً من اللحاق بهم من حيث النمو النفسي والاجتماعي. وعندما يبلغون سنّ الرشد، ستتقلّص الفرص المتاحة لهم، وسيواجهون، على مدى حياتهم، أوجهاً مركّبة ومتداخلة من الإقصاء وعدم المساواة.

وليس الأمن الغذائي مسألة جوع فحسب، بل هو عامل تحديد للسيادة والاستقرار. فعلى مرّ التاريخ، وفي جميع أنحاء العالم، سار الازدهار يداً بيد مع حُسْن تغذية السكان. وبالمقابل، طالما أشعل فقر السكان وحرمانهم من الحصول على الغذاء الاضطرابات الاجتماعية وانعدام الاستقرار والعنف.

والمنطقة العربية موطنٌ لثروات هائلة، ولديها من الغذاء ما يكفي لإطعام سكانها، ما يطرح التساؤل: لماذا لا يزال انعدام الأمن الغذائي يهدّد المنطقة؟

والجواب هو، ببساطة، عدم المساواة. فالمنطقة العربية تسجّل أوسع فجوة لعدم المساواة في الدخل في العالم، وفيها قدر هائل من عدم المساواة في الحصول على الطعام المغذّي والصحي، وفي القدرة على تحمّل تكاليف هذا الغذاء. ويعاني ثلث سكان المنطقة من الجوع، ويعاني ثلث آخر من السمنة.

ومفتاح الحل هو التضامن وإعادة التوزيع. إلا أنّ نطاق المشكلة أوسع من أن تحلّه دولة واحدة بمفردها، فلا بد من تآزر بين قادة المنطقة لزيادة توفر الغذاء، وضمان الحصول عليه، وتحسين الاستفادة منه، وتحقيق استقراره. وفي بلداننا، علينا أن ندعم قطاع الزراعة والعاملين فيه، وأن نحسّن استخدام التقنيات الرقمية المبتكرة، وأن نعزز التجارة الإقليمية. علينا أن نركّز على إعادة التوزيع من خلال سياسات ضريبية تصاعدية، ونُظُم حماية اجتماعية شاملة للجميع. وعلينا أن نسرّع استجاباتنا لمخاطر تغيُّر المناخ بخفض الانبعاثات التي نسبّبها، والتكيّف مع الممارسات الجديدة، وتحسين إدارة أخطار الكوارث.

علينا أن نتحرّك الآن باعتماد سياسات عملية تقدّم حلولاً لإطعام مجتمعاتنا. وطالما أنّ الموارد كافية للجميع، من غير المقبول أن يعاني أي إنسان من الجوع، ناهيك عن المجاعة. فالأمن الغذائي ليس ترف اختيار، بل ضرورة ملحّة. وعلينا، في سعينا لإطعام سكان منطقتنا كافة، ألا نهمل أحداً.

رولا دشتي

وكيلة الأمين العام للأمم المتحدة
والأمينة التنفيذية للجنة الاقتصادية والاجتماعية
لغربي آسيا (الإسكوا)

موجز تنفيذي

المنطقة العربية هي من أشد مناطق العالم معاناةً من عدم المساواة، الذي يتخذ فيها أشكالاً متعددة يتجه بعضها نحو التفاقم، داخل البلدان وفي ما بينها، نتيجة لتبعات جائحة كوفيد-19، وارتفاع أسعار الفائدة وتزايد أعباء الدَين على بعض البلدان، وأزمة ارتفاع كلفة المعيشة، علاوة على ارتدادات الحرب في أوكرانيا وما أوقعته من أثر بالغ في أسعار الغذاء والطاقة.

وبالنسبة إلى التفاوت بين بلدان المنطقة، ففي النتائج المباشرة للحرب في أوكرانيا مثال، إذ استفادت البلدان المُنتِجة للنفط من الوضع المستجدّ، وكسبت بلدان مجلس التعاون الخليجي ما يصل إلى 5.8 مليار دولار في عام 2022. وتأتي البلدان العربية المتوسطة الدخل على طرف النقيض، إذ خسرت بقيمة 6.7 مليار دولار بسبب ارتفاع أسعار الغذاء والطاقة، ما سيثقلها بمزيد من الدين العام، ويحد من الحيز المالي المتاح لها من أجل تقديم الخدمات العامة الأساسية. والإنفاق العام في المنطقة على الصحة والتعليم والحماية الاجتماعية هو، أصلاً، دون المعايير الدولية. ومن شأن زيادة الضغوط على تقديم الخدمات العامة أن تُفاقِم عدم المساواة، إذ تحدّ من الوصول إلى السلع العامة الأساسية التي تشتدّ حاجة أكثر السكان فقراً وهشاشةً إليها من أجل الحصول على الفرص والحفاظ على حد أدنى من مستوى المعيشة.

أما بالنسبة إلى التفاوت داخل البلدان، فأثرياء المنطقة يزدادون ثراءً ويرتفع عدد أصحاب الثروات التي تُقدَّر بالملايين، أكثر من أي وقت مضى، فقد سجّلت المنطقة 20,000 مليونير جديد في عام 2021. وبالمقابل، خسر ذوو الدخل المنخفض في المنطقة ثلث ثرواتهم في عام 2021، ويعيش اليوم 120 مليوناً من مواطني المنطقة في الفقر. ويشيع في المنطقة العربية عدم المساواة بين الجنسين، إذ يبلغ متوسط مداخيل النساء أقل من ربعه لدى الرجال، ويعود ذلك إلى أعراف المجتمع والتشريعات المُجحفة التي تحدّ من مشاركة المرأة في القوى العاملة، وتعوق نماء مسارها المهني. وحتى أكثر بلدان المنطقة مساواةً بين الجنسين لا تشغل إلا المرتبة 68 على المؤشر العالمي للفجوة بين الجنسين، في حين تُصنَّف ثلاثة بلدان في المنطقة بين العشرة الأدنى على سلّم المؤشر.

ويدرك معظم سكان المنطقة أنهم يعيشون في مجتمعات تتفرّق بين نقيضين. وفي استطلاع للجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، أفاد ما يقرب من أربعة أخماس المستجيبين بأنهم يعتقدون أنهم يعيشون في مجتمع غير متكافئ، كما أن نسبة الذين يعتقدون أن عدم المساواة ينحو إلى التزايد تفوق نسبة الذين يرون أنه يتجه إلى الانخفاض.

وأوجه عدم المساواة في الدخل والثروة تَظهر في عدم المساواة في الوصول إلى الغذاء.

ويتبين ذلك بين بلدان المنطقة. فبالمقارنة مع بلدان مجلس التعاون الخليجي، تشهد البلدان العربية الأقل نمواً مستويات أعلى بخمس مرات في انعدام الأمن الغذائي، ومستويات أدنى بكثير في مجال الوصول إلى المياه النظيفة والصرف الصحي، وكلاهما من ضروريات الاستهلاك الغذائي الآمن.

وداخل البلدان، يهدّد انعدام الأمن الغذائي 181 مليون شخص، أي ما يقرب من 35 في المائة من سكان المنطقة، ما يمثل زيادةً بنحو 12 مليوناً عمّا كان عليه عدد هؤلاء الأشخاص قبل عام واحد فقط. ومعظم الذين يواجههم انعدام الأمن الغذائي يعيشون تحت ظل الفقر. وليست الأزمة فقط في عدد الذين يهددهم شبح الجوع، بل أيضاً في قسوته، إذ يواجه 54 مليون شخص في المنطقة مستويات شديدة من انعدام الأمن الغذائي، بزيادة قدرها 5 ملايين عن العام الماضي. وتمثل المجاعة خطراً حقيقياً بالنسبة إلى 460,000 شخص على الأقل في الصومال واليمن. وعلى النقيض من ذلك، وصلت معدلات السّمنة في المنطقة إلى مستويات مرتفعة للغاية، إذ يعاني 29 في المائة من السكان من السّمنة المفرطة، ما يمثّل ضعف المتوسط العالمي.

وإذ يهدد كلٌّ من نقص التغذية والسّمنة صحة السكان وسلامتهم كافة، فإن النساء هن الأرجح لأن يعانين من كل منهما. والنساء في سنّ الإنجاب هن أيضاً أشد عرضة للإصابة بفقر الدم (وتُقدَّر نسبة المصابات به في سنّ الإنجاب بنحو الثلث)، ما يزيد من احتمال ولادة الأطفال قبل الأوان وانخفاض الوزن عند الولادة، ويعزز تناقل عدم المساواة بين الأجيال.

وتتعدّد أوجه انعدام الأمن الغذائي، وتشمل العوامل المُسبِّبة له في المنطقة العربية الفيضانات وموجات الجفاف الناجمة عن تغيُّر المناخ، والأزمات الاقتصادية، والصراعات، والاحتلال، وهي تؤثر في الفقراء أكثر بكثير مما تفعل في الأغنياء. ويُحدِث تداخل هذه الأزمات وقعاً أشدّ بكثير مما ينجم عن كلّ أزمة على حدة.

ويتمثّل تهديد آخر للأمن الغذائي في المنطقة في محدودية ما تنتجه من مواد غذائية، وما تشهده من هدر هائل للمواد الغذائية. فالإنتاج الغذائي في المنطقة العربية يغطّي أقل من نصف استهلاكها، وهي تستورد ما تبقّى من احتياجاتها. ويتوفر في المنطقة من الغذاء ما يكفي لإطعام الجميع، لكنّ الهدر وارتفاع أسعار الواردات يُبقيان الملايين جائعين.

ويبقى مدى الفقر هو العامل المحدِّد للأمن الغذائي من عدمه، ولقدرة الأسرة على تحمّل تكاليف الأغذية المأمونة والمُغذّية. وتُنفق الأسرة العادية في المنطقة العربية على الغذاء ما يوازي ثلث دخلها، إلا أن الأسر الفقيرة تنفق نسباً أعلى بكثير، وتتأثر خياراتها للأغذية بدخلها الشهري.

يحلل هذا التقرير، من منظور عدم المساواة، الركائز الأربع للأمن الغذائي، وهي: التوفر والحصول والاستفادة والاستقرار. ويقدم توصيات في السياسات العامة لمعالجة قضايا الأمن الغذائي من منظورٍ يراعي عدم المساواة.

ويدعو هذا التقرير إلى تضامن إقليمي من أجل إعادة توزيع الموارد، من الحكومات والشركات والأفراد الذين يملكون فائضاً إلى الذين يعانون من الشح. ومن شأن إنشاء صندوق ثروات تضامني، وزيادة استخدام السياسات الضريبية التصاعدية لبناء نُظُم للحماية الاجتماعية الشاملة أن يساعدا على إعادة توزيع الموارد في المنطقة. ويجب ألا تكتفي برامج الحماية الاجتماعية بمعالجة الحرمان المباشر الناجم عن الفقر، بل أن تتيح أيضاً الأصول والفرص والمهارات التي تمهّد الطريق لانتشال المستفيدين من الفقر بشكل دائم. وتساعد زيادة الاستثمار في الصحة والتعليم على تعزيز أثر نُظُم الحماية الاجتماعية. وقد تحدّ استراتيجيات التغذية الوطنية من مشكلتي نقص التغذية والسّمنة، وقد تزيد الوعي العام بشأن الممارسات الصحية لتناول الطعام وممارسة الرياضة.

وأخيراً، يقدم هذا التقرير توصيات لتحسين منعة النُظُم الزراعية ونُظُم الحماية الاجتماعية إلى حد ما، وزيادة قدرتها على استيعاب الصدمات التي تطال أشدّ فئات المجتمع هشاشةً. وتساعد أنظمة الإنذار المبكر ووحدات إدارة الكوارث وتدابير التخفيف من آثار تغيُّر المناخ والتكيف معه على الحماية من الآثار المتنامية لتغيُّر المناخ. وعندما تقع الصدمات، فمن الأهمية بمكان توجيه مساعدات إنسانية فورية ومن دون اعتبارات سياسية من أجل حماية سكان المنطقة.

المحتويات

01
أزمة متكاملة المعالم تُشعِل عدم المساواة

ألف. تطورات عالمية وإقليمية 2

باء. لمحة عن عدم المساواة في المنطقة العربية 10

02
عدم المساواة والأمن الغذائي

ألف. مقدمة 20

باء. انعدام الأمن الغذائي من منظور المساواة 21

جيم. نواتج الأمن الغذائي 39

03
الأمن الغذائي وعدم المساواة: تحليل المخاطر والاتجاهات

ألف. مقدمة 44

باء. اتجاهات الأمن الغذائي في المنطقة العربية 2000-2020 44

جيم. تضافر أزمات متعددة 2020-2022 48

دال. عدم المساواة في تأثر الأمن الغذائي بالأزمات المتعددة 55

هاء. دراسات حالات البلدان 56

04
حلول في السياسات العامة

ألف. مقدمة 70

باء. تعزيز توفر الغذاء 73

جيم. تحسين إمكانية الحصول على الغذاء 77

دال. تحسين الاستفادة من الغذاء 81

هاء. ضمان الاستقرار في مواجهة الصدمات الاقتصادية والسياسية والمناخية 82

المرفقات

المرفق 1.

منهجية مصفوفة الأزمات المتعددة 87

المرفق 2.

مؤشرات واتجاهات الأمن الغذائي 93

قائمة الأطر

ارتفاع أسعار الطاقة وفقر الطاقة 6
التحول إلى الدولار 9
الأثر المتضاعف لتركيز الثروة العالمية 13
عدم المساواة في أسواق المواد الغذائية 21
خسائر القمح الليّن والتمور في المغرب 23
النساء في المناطق الريفية والأمن الغذائي 27
الصراع والاحتلال: تهديد لاستقرار فرص الحصول على الغذاء 29
مصاعب في تحقيق الأمن الغذائي للاجئين في المنطقة العربية 38
انفجار المرفأ في لبنان 48
الزلزال في شمال سوريا 52
المجاعة في الصومال 53
موجات الجراد 53
حل مبتكر للمزارعين في المغرب 73
مبادرات الاقتصاد الدائري لمعالجة فقدان الأغذية في الجزائر ودولة فلسطين 75

قائمة الأشكال

الشكل 1. نسب أعداد الفقراء من مجموع السكان باستخدام خطوط الفقر التي حدّدتها الإسكوا في الأردن وتونس ومصر، 2021-2022 4
الشكل 2. دليل أسعار الغذاء الصادر عن منظمة الأغذية والزراعة، 2007-2022 5
الشكل 3. حصة القمح المستورد من الاتحاد الروسي وأوكرانيا من مجموع مشتريات القمح في عام 2021 5
الشكل 4. نمو الناتج المحلي الإجمالي مقابل نمو الدين العام في المنطقة العربية 8
الشكل 5. تكاليف خدمة الدين الخارجي في البلدان المتوسطة الدخل في المنطقة العربية 8
الشكل 6. تصوّرات سكان المنطقة بشأن المساواة الاجتماعية والاقتصادية 11
الشكل 7. اتجاهات الفقر باستخدام خطوط الفقر التي حدّدتها الإسكوا في بلدان عربية مختارة، 2010-2022 11
الشكل 8. متوسط الثروة الشخصية على الصعيد العالمي، كانون الأول/ديسمبر 2000-كانون الأول/ديسمبر 2021 12
الشكل 9. متوسط الثروة الشخصية في المنطقة العربية، كانون الأول/ديسمبر 2000-كانون الأول/ديسمبر 2021 12
الشكل 10. نصيب أغنى 1 في المائة من مجموع الثروة، كانون الأول/ديسمبر 2000-كانون الأول/ديسمبر 2021 13
الشكل 11. نصيب أغنى 1 في المائة من مجموع الثروة في مجموعات البلدان العربية، كانون الأول/ديسمبر 2000-كانون الأول/ديسمبر 2021 13
الشكل 12. نصيب أفقر 50 في المائة من مجموع الثروة، كانون الأول/ديسمبر 2000-كانون الأول/ديسمبر 2021 14
الشكل 13. توزيع الدخل حسب المنطقة، 2021 15
الشكل 14. مدى تقلّص دليل الفجوة بين الجنسين في المنطقة العربية حتى عام 2022 15
الشكل 15. الاتجاهات الإقليمية في سدّ الفجوة بين الجنسين في الدليل الفرعي للمشاركة والفرص الاقتصادية 16
الشكل 16. اتجاهات سدّ الفجوة بين الجنسين في الدليل الفرعي للتمكين السياسي 16
الشكل 17. أوجه عدم المساواة وإطار رصد الأمن الغذائي 22
الشكل 18. العلاقة بين نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي وحصة الدخل المنفق على الغذاء، 2018 28
الشكل 19. النسبة المئوية للأطفال دون سن الخامسة، الذين يستهلكون مجموعتين غذائيتين أو أقل، في كل فئة خُمسية للثروة وفي كل بلد 30
الشكل 20. انتشار التقزم بين الأطفال دون سن الخامسة، بحسب الفئة الخُمسية للثروة والبلد 32
الشكل 21. انتشار الهزال بين الأطفال دون سن الخامسة، بحسب الفئة الخُمسية للثروة والبلد 32
الشكل 22. اعتماد البلدان العربية على الواردات. نسبة القمح المستورد من الاتحاد الروسي وأوكرانيا من مجموع مشتريات القمح في عام 2021 35
الشكل 23. توزيع معدلات انتشار النقص التغذوي لعام 2020 ومقياس المعاناة من انعدام الأمن الغذائي للفترة 2019-2021، ومعدلات السمنة لعام 2016 حسب نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي لعام 2021 39
الشكل 24. النسب المئوية للتغيّرات في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي وانتشار النقص التغذوي في المنطقة العربية انطلاقاً من مستويات خط الأساس لعام 2001 40

الشكل 25. معدلات انتشار السمنة بين النساء بحسب الفئة الخُمسية لتوزيع الثروة والبلد 40
الشكل 26. اتجاهات معدل انتشار النقص التغذوي حسب مجموعة البلدان، 2001-2020 45
الشكل 27. اتجاهات مقياس المعاناة من انعدام الأمن الغذائي حسب مجموعة البلدان، 2015-2020 46
الشكل 28. اتجاهات معدل انتشار السمنة حسب مجموعة البلدان، 2000-2020 46
الشكل 29. اتجاهات معدل تقزم الأطفال حسب مجموعة البلدان، 2001-2020 47
الشكل 30. فئات الإنفاق على الغذاء حسب الفئات السكانية، 2019-2020 57
الشكل 31. الإنفاق على الغذاء كنسبة مئوية من إجمالي الإنفاق العام في مصر، 2011-2021 60
الشكل 32. نصيب الفرد من الإنفاق على الغذاء في عام 2017 لأعلى وأدنى شريحة عشرية من السكان حسب إجمالي الإنفاق 62
الشكل 33. نصيب الفرد من الإنفاق حسب الموقع الجغرافي 62
الشكل 34. الاختلافات في مدى انتشار المشاكل المتعلقة بانعدام الأمن الغذائي في المناطق الريفية والحضرية 64
الشكل 35. الاختلافات في معدلات انتشار تقزم الأطفال حسب الشريحة الخمسية للثروة 66
الشكل 36. انتشار المشاكل الصحية المتعلقة بتغذية الأطفال حسب المنطقة الجغرافية 67
الشكل 37. نهج ثلاثي المحاور لسياسات الحد من عدم المساواة 71
الشكل 38. تصورات السكان بشأن حلول السياسات العامة التي على الحكومات اتّباعها لمعالجة الزيادات الأخيرة في أسعار المواد الغذائية 72

قائمة الجداول

الجدول 1. التغيّرات في معامل التغيّر في الاستهلاك المعتاد للسعرات الحرارية حسب البلد، 2015-2021 31
الجدول 2. تصنيف الصدمات التي تعرّضت لها بلدان المنطقة 50
الجدول 3. نسبة الميزانية الغذائية المنفقة على كل مجموعة غذائية حسب إجمالي الاستهلاك السنوي للأسرة 57
الجدول 4. البطاقة التموينية كنسبة مئوية من مجموع الإنفاق على الغذاء 60
الجدول 5. دعم الخبز كنسبة مئوية من مجموع الإنفاق على الحبوب 60
الجدول 6. نسبة الميزانية الغذائية المنفقة على كل مجموعة غذائية وفقاً للمنطقة الجغرافية 63
الجدول 7. الشريحة الخمسية للثروة 65
الجدول 8. حلول في السياسات العامة لمعالجة أوجه عدم المساواة في الأمن الغذائي 72
الجدول 9. الحماية الاجتماعية والأمن الغذائي 78

مقدمة

> إننا نواجه الجوع على نطاق غير مسبوق، ونشهد أسعاراً للمواد الغذائية تفوق أي وقت مضى، وبات الوضع يهدد أرواح الملايين وسُبُل عيشهم. وتُشعل الحرب في أوكرانيا أزمة ثلاثية الأبعاد: الغذاء والطاقة والتمويل، وهي تهدد أضعف سكان العالم وبلدانه واقتصاداته بآثار مدمرة. يأتي كل هذا في وقت تتصدى فيه البلدان النامية لتحديات متتالية ليست من صنعها: جائحة كوفيد-19، وأزمة المناخ، وعدم كفاية الموارد وسط أوجه مزمنة ومتفاقمة من عدم المساواة.
>
> الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش، التقرير العالمي عن الأزمات الغذائية، 2022

لا يزال عدم اليقين يخيّم على العديد من الآفاق الاقتصادية والاجتماعية في مختلف أنحاء العالم، بما فيها المنطقة العربية[1]. وتهدد الأمنَ الغذائي أزماتٌ متعددة ومتداخلة، من تفاقم عدم المساواة في الوصول إلى الموارد والفرص؛ وتزايد التضخم؛ وارتفاع أسعار المواد الغذائية والوقود؛ والتحديات التي تواجه سلاسل التوريد العالمية؛ وأثر تغيّر المناخ؛ والافتقار إلى شبكات إمداد محلية وإقليمية قوية ومحصّنة إزاء الصدمات. وقد أفضى تضافر هذه العوامل إلى أسوأ ظروف شهدتها بلدان العالم في الآونة الأخيرة، وهي عوامل قد تهدد استقرار الدول وازدهارها في جميع أنحاء العالم.

وتتفاقم هذه الظروف بفعل الحرب في أوكرانيا، واضطراب سلاسل الإمداد، واستمرار التداعيات

الاقتصادية لجائحة كوفيد-19، وارتفاع الديون وأسعار الفائدة، مما دفع التضخم نحو مستويات غير مسبوقة، ولا سيما في أسعار المواد الغذائية والوقود، وأشعل أزمةً عالمية قد تهوي بالملايين إلى ربقة الفقر المدقع، وتنشر الجوع وسوء التغذية، وتأتي على مكاسب إنمائية لم تتحقق إلا بشق الأنفس.

ولهذه الأزمات، بما هي عليه من تعقيد وجسامة، آثارٌ جلية في المنطقة العربية، وهي تكوّن أوجهاً جديدة من عدم المساواة، كما تفاقم أوجهاً أخرى كانت قائمة، لا سيما وأن المنطقة لم تحقق المنعة الكافية لامتصاص الصدمات، وتعاني من تفاوتات متجذّرة تاريخياً.

يتّبع هذا التقرير عن عدم المساواة في المنطقة العربية النهج نفسه المتّبع في التقرير الأول، الذي صدر تحت عنوان "عدم المساواة في المنطقة العربية: قنبلة موقوتة (2022)" والذي ركّز على تحدي بطالة الشباب والشابات في المنطقة. ويستوحي هذا التقرير أيضاً من مبادرة مجموعة باثفايندرز من أجل مجتمعات سلمية وعادلة وشاملة، التي تسعى إلى إيجاد حلول عملية وقابلة للتطبيق سياسياً لتحقيق الهدف العاشر من أهداف التنمية المستدامة المتعلق بالحد من عدم المساواة، ويعرض أحدث النتائج حول عدم المساواة في المنطقة العربية من أجل الاسترشاد بها في تصميم السياسات العامة. وموضع التركيز في هذا التقرير هو تزامن أزمات كلفة المعيشة، وانعدام الأمن الغذائي، وفقر الطاقة لتشكّل أزمة متكاملة المعالم تضرب المنطقة العربية بمزيد من عدم المساواة. ويتناول التقرير أيضاً التحديات التي تواجه الأمن الغذائي في المنطقة، بعد أخذ آخر التطورات العالمية والإقليمية في الاعتبار، ويقدم مجموعة من التدابير العملية من أجل تحقيق إنصاف أكبر في توزيع الفرص بحيث تصل إلى السكان الأكثر هشاشةً فتتقلص أوجه عدم المساواة في الأمن الغذائي.

وللتقرير ثلاثة أغراض رئيسية. الأول هو استعراض أحدث النتائج عن الأشكال المتعددة الأبعاد لعدم المساواة التي جرى تحديدها في الإصدار الأول من التقرير، وهي: تركيز الثروة وعدم المساواة؛ وفقر الدخل؛ وعدم المساواة من حيث الدخل؛ وعدم المساواة بين الجنسين. والغرض الثاني هو الإضاءة على مسألة الأمن الغذائي باعتبارها شكلاً لا يُستهان به من أشكال عدم المساواة، فيشدد التقرير على أن تهديد الأمن الغذائي هو تهديد لأمن المنطقة. والغرض الثالث هو التطرّق إلى بدائل للسياسات العامة تمكّن من تحقيق انخفاض ملحوظ في عدم المساواة، ولا سيما معالجة التحدي البارز في هذا السياق، أي الأمن الغذائي في المنطقة.

> انعدام الأمن الغذائي يغذي عدم المساواة، وعدم المساواة يشعل انعدام الأمن الغذائي.

ويستند التقرير إلى مراجعة مكتبية، بالإضافة إلى استطلاع عام عبر الإنترنت حول الأمن الغذائي في المنطقة العربية تم نشره على منصات التواصل الاجتماعي لالتماس تصوّرات السكان بشأن الأمن الغذائي في عام 2022. وكان الغرض من الاستطلاع فهم تصوّرات سكان المنطقة العربية ومخاوفهم بصورة عامة، وبشأن الأمن الغذائي بصورة خاصة. ولم يستند الاستطلاع إلى عينات تمثيلية بل إلى ردود عشوائية من مستخدمي وسائل التواصل الاجتماعي، ولذا تُعدّ النتائج إرشادية ولا يمكن تعميمها. وقد أُجريَت مقابلات شخصية مع صانعي السياسات من المنطقة العربية لاستكمال نتائج الاستطلاع عبر الإنترنت. وأُجريَت دراسات حالة لأربعة بلدان (العراق ودولة فلسطين ومصر وموريتانيا) باستخدام المسوح الصحية والديمغرافية، فضلاً عن مسوح إنفاق الأسر المعيشية واستهلاكها لتحليل أوجه عدم المساواة في أنماط استهلاك الأغذية.

01

أزمة متكاملة المعالم

تُشعِل عدم المساواة

الرسائل الرئيسية

01

فاقمت جائحة كوفيد-19 أوضاعاً هي في الأصل صعبة في المنطقة العربية، ثم أتت الحرب في أوكرانيا لتزيد الأزمة سوءاً.

02

يعيش حوالي 120 مليون شخص في ظل الفقر في المنطقة العربية.

03

باستثناء مجموعة بلدان مجلس التعاون الخليجي، يتّجه عدم المساواة من حيث الثروة إلى الارتفاع. وقد ارتفعت حصة الـ 1 في المائة الأعلى على سلّم الدخل من مجموع الثروة، في حين انخفضت حصة الـ 50 في المائة الأدنى على سلّم الدخل.

04

سُجّل 20,000 مليونير جديد في المنطقة العربية خلال عام 2021. ويزيد فيها متوسط دخل أغنى 1 في المائة بحوالي 128 مرة على متوسط دخل أفقر 50 في المائة.

05

تتصدر الإمارات العربية المتحدة ترتيب بلدان المنطقة من حيث تقليص الفجوة بين الجنسين، إلا أنّ مرتبتها العالمية هي 68.

06

في المنطقة العربية، يقلّ متوسط دخل النساء عن ربع (23.9 في المائة) متوسط دخل الرجال.

07

في البلدان العربية، الإنفاق العام على الصحة والتعليم والحماية الاجتماعية أقل من المعايير الدولية، ما يعسّر الوصول إلى الخدمات العامة على السكان الذين يعيشون في فقر وأشدّهم هشاشة.

08

يؤدي ارتفاع الديون وتزايد أسعار الفائدة وبطء النمو إلى إثقال أجيال المستقبل بأعباء الدين، وزيادة عدم المساواة في الوصول إلى الخدمات العامة والفرص الاقتصادية.

09

تغيب عن بلدان المنطقة العربية المساواة في توزيع المكاسب والخسائر التي توجدها الحرب في أوكرانيا: فبلدان مجلس التعاون الخليجي كسبت 5.8 مليار دولار، وخسرت البلدان المتوسطة الدخل 6.7 مليار دولار.

01 أزمة متكاملة المعالم
تُشعِل عدم المساواة

> علينا ألا نتعلّل بالأوهام: نحن مقبلون على مسارٍ عاصف، ويخيّم على العالم شتاء من القلق: من أزمة غلاء مستعر في المعيشة، وانهيار في الثقة، وتفجّر في أوجه عدم المساواة. كوكبنا يحترق، وسكانه يتألمون، وأشدّهم ضعفاً هم أشدّهم معاناة.
>
> الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش، خطاب أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة، 2022

ألف. تطورات عالمية وإقليمية

في المنطقة العربية أوجهٌ هيكلية من عدم المساواة تضرب بجذورها في التاريخ، وتجتمع فيعزز بعضُها بعضاً، ويفاقم أحدُها الآخر. فعلى سبيل المثال، سجّلت المنطقة أعلى معدلات بطالة الشباب في العالم على مدى ربع القرن الماضي، ويبلغ المعدل اليوم 23 في المائة. وما فتئ عدم المساواة بين الجنسين على مستويات أعلى من المتوسط العالمي. وتلوح في الأفق أزمة من تغيُّر المناخ، لا سيما وأن المنطقة هي الأشدّ شحاً في المياه والأكثر اعتماداً على استيراد الغذاء في العالم[2].

وتتّسم اقتصادات المنطقة العربية بالانتشار الواسع للعمل غير النظامي، والوظائف التي تتطلب مهارات منخفضة. وتسجّل إنتاجية عمل أقل من المتوسط العالمي. ولا تخلو المنطقة من التعاون الإقليمي، لكن لا يُستفاد منه على النحو الكافي من حيث التجارة البينية، والاتصال، والنقل، والتنمية العلمية والتكنولوجية، والنُظم التعليمية والثقافية.

وقد أسرت دوّامات الصراع بعض بلدان المنطقة، وطالت تداعياتها بعضاً آخر، فتسبّبت بانتكاس في مكاسب التنمية، وألحقت أضراراً جسيمة بالصناعات والقدرات الإنتاجية والبنية التحتية الحيوية، أو حتى دمّرتها بالكامل. ومع طول مدة الصراع، تأثّرت أنماط الإنفاق لدى الحكومات، وتقلّصت الموارد الوطنية المتاحة للإنفاق

الاجتماعي، وتباطأت الجهود الرامية إلى الحد من الأوجه الهيكلية لعدم المساواة.

والأزمات التي ضربت المنطقة معقدة ومتداخلة وواسعة النطاق، وقد فاقم ذلك أثرها، وأعاق أي تقدم قد تحرزه السياسات الاجتماعية والاقتصادية المعتمدة للحدّ من الأوجه القائمة لعدم المساواة. وتقترن هذه الأزمات بإمكانية خفض المساعدة الإنمائية الرسمية، أو تحويلها عن المنطقة العربية، بسبب الحرب في أوكرانيا وتغيُّر أولويات تلك المساعدة[3].

> دمّر الصراع المديد في السودان البنى التحتية، وخفّض إنتاجية البلد، وقلّص قدرته على الاستثمار في مشاريع جديدة وإيجاد فرص عمل وزيادة دخل المواطنين.
>
> **المصدر:** جمال النيل، نائب وزير التنمية الاجتماعية، السودان.

يناقش هذا القسم التطورات العالمية والإقليمية المؤثّرة. وتشمل هذه التطورات: الحرب في أوكرانيا؛ وأزمة غلاء المعيشة؛ وتزايد الدين؛ وأسعار الصرف وشروط التجارة.

1. الحرب في أوكرانيا: أزمة تُعقّد الأزمات

فاقمت الحرب في أوكرانيا وضعاً كان في الأصل صعباً في المنطقة العربية. وتتفاوت التداعيات الاقتصادية للحرب من بلد إلى آخر، تبعاً للوضع المالي لكل بلد، ولمستوى اقتراضه، ومدى اعتماده على الواردات، لكنّ أثرها الإجمالي على المنطقة وخيم. وقد تسببت الحرب بتراجع النمو الاقتصادي العالمي من 4.9 في المائة إلى 4.4 في المائة، وبارتفاع معدلات التضخم، ما يدفع، في عام 2023، إلى ركود اقتصادي وكساد تضخمي.

وشملت الآثار المباشرة للحرب ارتفاعاً حاداً في أسعار النفط والغاز في جميع أنحاء العالم، بما في ذلك في المنطقة العربية. وقد وضعت لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) ثلاثة سيناريوهات لتقييم أثر الحرب: سيناريو خط الأساس الذي يفترض أن الحرب لم تندلع وأن متوسط سعر برميل النفط هو 70 دولار؛ وسيناريو صراع قصير الأجل ينتهي في حزيران/يونيو 2022 يبلغ أثناءه متوسط سعر النفط 100 دولار للبرميل؛ وسيناريو صراع طويل الأجل يصل أثناءه متوسط سعر النفط إلى 170 دولار للبرميل. ووفقاً لتوقعات النمو هذه، فقد نما الناتج المحلي الإجمالي للمنطقة العربية بنسبة 5.18 في المائة في عام 2022 تحت سيناريو النزاع القصير الأجل (أي أقل بمقدار 0.02 نقطة مئوية من توقعات ما قبل الحرب)، وبنسبة 4.78 في المائة تحت سيناريو النزاع الطويل الأجل (أقل بمقدار 0.42 نقطة مئوية من توقعات ما قبل الحرب، أي بخسارة تعادل حوالي 11 مليار دولار). وكما هو متوقع، تبرز اختلافات كبيرة في مسارات النمو بين بلدان مجلس التعاون الخليجي وغيرها من بلدان المنطقة.

بلدان مجلس التعاون الخليجي تصدّر النفط بكثافة، ولذلك تستفيد اقتصاداتها من انتعاش أسواق النفط، الذي بدأ في عام 2021 وتنامى بأسرع وتيرة له منذ عام 2014. وحققت هذه البلدان أيضاً مكاسب جمة من ارتفاع أسعار النفط الناجم عن الحرب في أوكرانيا. وحتى لو تبيّن أن هذا الارتفاع مؤقت، تشير التقديرات إلى أن مجموعة البلدان هذه حققت مكاسب بقيمة 5.8 مليار دولار، وذلك، بالدرجة الأولى، نتيجة لارتفاع عائدات النفط في عام 2022[4]. لكن الوضع مغاير في البلدان المتوسطة الدخل، إذ تشير التقديرات إلى انخفاض بحوالي 0.8 نقطة مئوية في نمو الناتج المحلي الإجمالي في عام 2022 (وهي خسارة تقدر بنحو 6.7 مليار دولار). وباستثناء الجزائر، وهي بلدٌ منتج ومصدّر للنفط والغاز، ستتكبد جميع البلدان العربية المتوسطة الدخل خسائر في النمو.

وتحت سيناريو الصراع الطويل الأجل، يُتوقع لأقل البلدان العربية نمواً، التي تشمل السودان والصومال وموريتانيا واليمن، أن تسجل نمواً بنسبة 1.03 في المائة، أي بخسارة

تقدر بنحو 600 مليون دولار. وتشير التوقعات إلى أن معدل النمو في السودان، مثلاً، لن يتجاوز 0.49 في المائة تحت السيناريو الطويل الأجل، وهذا المعدل أقل بمقدار 0.68 نقطة مئوية مما يتوقعه سيناريو ما قبل الأزمة. وتواجه مجموعة البلدان هذه أيضاً خطر تراجع المساعدة الإنمائية الرسمية التي يُوَجَّه المزيد منها لدعم أوكرانيا والبلدان التي تستضيف اللاجئين الأوكرانيين[5].

وما تشهده بعض البلدان العربية، وخاصة بلدان مجلس التعاون الخليجي، من طفرة اقتصادية بفعل أسعار النفط، وما تعانيه بلدان أخرى من جراء النمو الاقتصادي السلبي والانخفاض المتوقع في المساعدة الإنمائية الرسمية، سيؤدي، غالباً، إلى زيادة عدم المساواة بين البلدان العربية.

وسيتّسع نطاق عدم المساواة على المستوى الوطني في البلدان، حيث يجد الأفراد، ولا سيما أشدّهم هشاشة كالنساء والأشخاص ذوي الإعاقة وكبار السن والمهاجرين، مصاعبَ متزايدة في تلبية احتياجاتهم الأساسية من الغذاء والتعليم والصحة بسبب تقلّص الحيز المالي.

2. أسوأ أزمة غلاء معيشة منذ جيل

تتولّد أزمة غلاء المعيشة وتنتقل عبر مسارات رئيسية عدة، تشمل: ارتفاع أسعار الأغذية، وارتفاع أسعار الوقود والغاز، وارتفاع أسعار الفائدة، وضيق الظروف المالية. ولكل من هذه المكوّنات آثاره الهامة؛ إلا أن اجتماعها كلها يجعلها تؤازر بعضها بعضاً بحيث تشكّل دوّامة يصعب الخروج منها. وقد بدأت هذه الظاهرة بسبب جائحة كوفيد-19 والحرب في أوكرانيا. ومع ارتفاع كلفة المعيشة، يبحث العاملون عن وظائف جديدة بحيث ترتفع أجورهم وتواكب التضخم؛ غير أن زيادة الأجور بشكل جماعي قد ترسّخ التضخم.

وارتفاع أسعار الوقود والأسمدة يزيد كلفة الإنتاج الزراعي، وكذلك النقل والتوزيع، فتكون النتيجة ارتفاعاً في أسعار المواد الغذائية. وارتفاع أسعار المواد الغذائية قد يعتصر موارد الأسر المالية، فيجرّدها من مقومات المعيشة ويهددها بمزيد من الفقر. ويؤدي ارتفاع الأسعار أيضاً إلى مزيد من الضغوط لرفع أسعار الفائدة، فتزداد كلفة الاقتراض، وقد تنتهي الحال بانخفاض قيمة العملة، فتزداد كلفة استيراد

الشكل 1. نسب أعداد الفقراء من مجموع السكان باستخدام خطوط الفقر التي حدّدتها الإسكوا في الأردن وتونس ومصر، 2022-2021

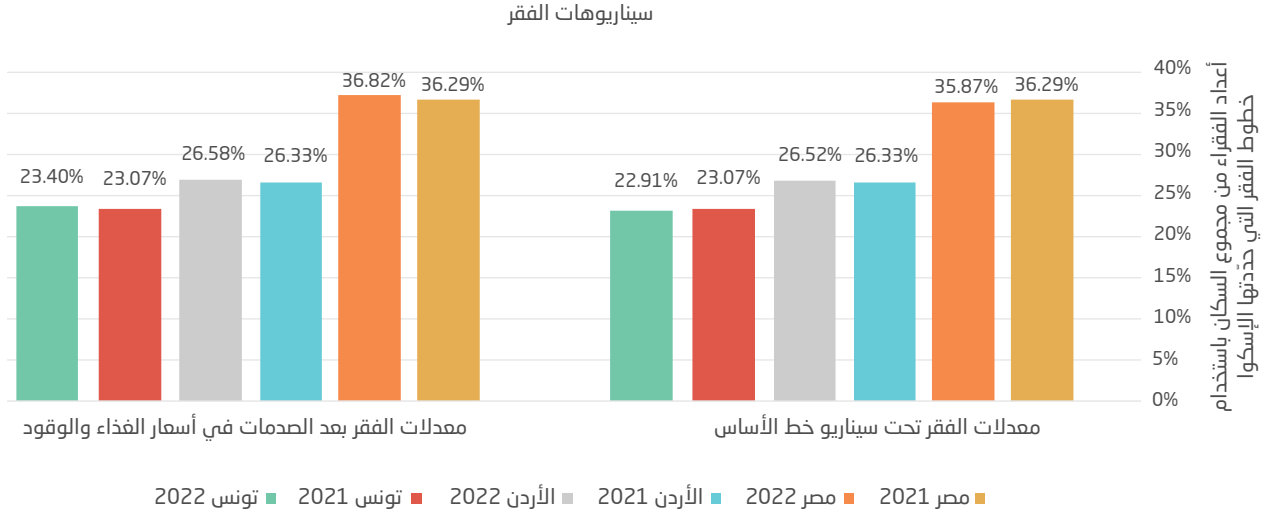

المصدر: توقعات الإسكوا. لمزيد من المعلومات حول منهجية التنبؤ، يمكن الاطلاع على ESCWA (2022a). https://www.unescwa.org/publications/obstructed-poverty-reduction-growth-passthrough-analysis.

ملاحظة: في الأردن، تم حساب معدل الفقر باستخدام خطوط الفقر التي حدّدتها الإسكوا، كما هو مبين في ESCWA (2022b). https://www.unescwa.org/publications/counting-world-poor-engel-law#:~:text=The%20present%20paper%20p.

الأغذية والطاقة، فتبدأ حلقة جديدة من هذه الدوّامة الشرسة. ولهذه الديناميات تداعيات هائلة على عدم المساواة بين الأفراد في البلد نفسه، وكذلك بين البلدان[6].

وأزمة غلاء المعيشة تعسّر الوفاء بالاحتياجات على مزيد من الأسر، وهي أشق على الأسر المعيشية في أدنى 20 في المائة على سلّم توزيع الدخل. وتشتدّ وطأة الارتفاع الحاد في تكاليف المعيشة على الأسر المعيشية في المناطق الريفية، وتلك التي تتألف من شخص واحد، والتي تعيلها نساء، والتي تستأجر مساكنها.

فالزيادة في أسعار المواد الغذائية والوقود، على سبيل المثال، أدت إلى زيادة غير متناسبة في عدد الأشخاص الذين يعيشون في فقر في البلدان العربية. وتفيد توقعات الإسكوا بشأن النمو في الأردن وتونس ومصر أن الحرب في أوكرانيا سببت ارتفاعاً في مستويات المعيشة نتيجة للأوضاع المعقدة التي تحكم أسواق الطاقة والسلع الأساسية في هذه البلدان، ما أسفر في عام 2022 عن ارتفاع أسعار الأغذية بنسبة 15 في المائة، وأسعار الوقود بنسبة 25 في المائة[7].

ونتيجة لذلك، تباطأت جهود الحد من الفقر في هذه البلدان الثلاثة. واستخدام خطوط الفقر التي حددتها الإسكوا يشير إلى تزايد الفقر في كل من الأردن وتونس ومصر خلال عام 2022 مقارنة بالسنوات السابقة، ولا سيما تلك التي سبقت جائحة كوفيد-19. وكان أكثر من ثلث سكان مصر (36.8 في المائة) يعيشون تحت خطوط الفقر التي حددتها الإسكوا في عام 2022، وكذلك 23.4 في المائة من سكان تونس، و26.6 في المائة من سكان الأردن. وتختلف هذه النتائج كثيراً عن توقعات ما قبل الحرب في أوكرانيا، والتي أشارت إلى أن 35.9 في المائة من سكان مصر، و22.9 في المائة من سكان تونس و26.5 في المائة من سكان الأردن سيكونون من الفقراء في عام 2022. والفرق بين التوقعين يعني أن الحرب في أوكرانيا زادت عدد الفقراء في هذه البلدان الثلاثة بنحو 1.07 مليون نسمة في عام 2022. والعدد الإضافي في مصر لوحدها، بسبب الحرب، هو 1,009,000 شخص؛ و50,000 في تونس؛ و7,000 في الأردن (الشكل 1).

الشكل 2. دليل أسعار الغذاء الصادر عن منظمة الأغذية والزراعة، 2007-2022

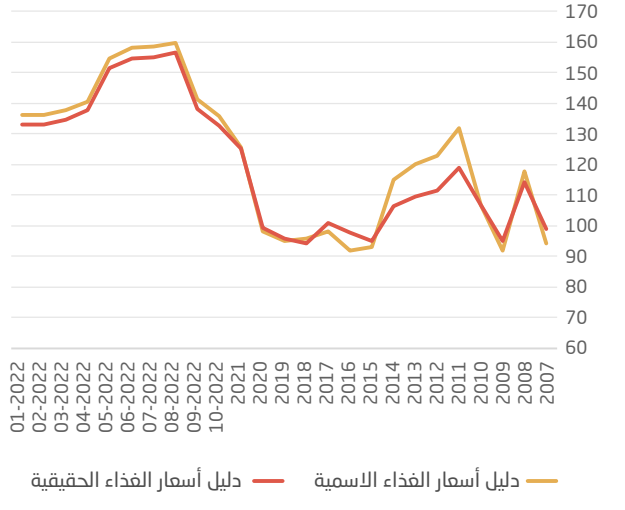

الشكل 3. حصة القمح المستورد من الاتحاد الروسي وأوكرانيا من مجموع مشتريات القمح في عام 2021 (النسبة المئوية)

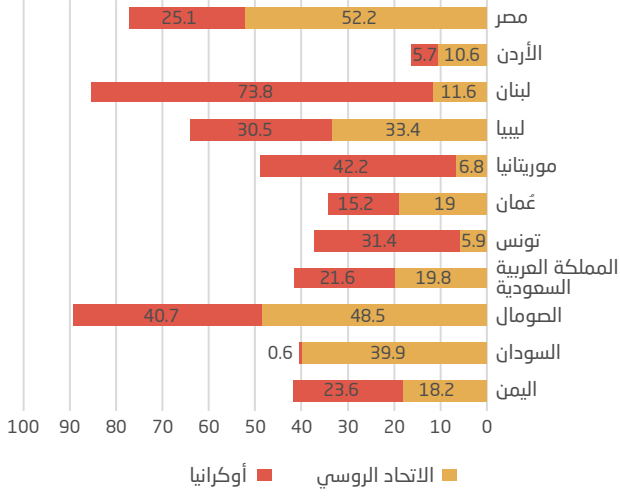

المصدر: حسابات الإسكوا استناداً إلى بيانات دليل أسعار الغذاء الصادر عن منظمة الأغذية والزراعة، وأيضاً Schmidhuber and others (2022) باستخدام بيانات مرصد البيانات التجارية.

ارتفاع أسعار الطاقة وفقر الطاقة

بدأت الأسعار العالمية للوقود الأحفوري في الارتفاع في عام 2021 مع انتعاش الطلب العالمي بعد جائحة كوفيد-19، وبالمقابل كان العرض شحيحاً بعد سنوات من تقلّص الاستثمار في قطاع الطاقة. وأما الحرب في أوكرانيا، التي نشبت في أوائل عام 2022، فقد رفعت الأسعار إلى مستويات غير مسبوقة تاريخياً، ولا سيما أسعار الغاز الطبيعي، بعد اضطراب خطوط تجارة سلع الطاقة، والمخاوف بشأن الإمدادات المستقبلية. وللاتحاد الروسي حصة كبيرة من أسواق الغاز الطبيعي (20 في المائة من الصادرات العالمية)، والنفط الخام (10 في المائة)، والفحم (5 في المائة). وبحلول نهاية الربع الأول من عام 2022، تضاعفت أسعار النفط الخام مرتين، وأسعار الفحم ثلاث مرات، وأسعار الغاز الطبيعي أكثر من خمسة مرات مقارنة بأوائل عام 2021. وتشير التوقعات حتى عام 2026 إلى بقاء أسعار النفط الخام والفحم أعلى مما كانت عليه قبل الحرب، ولكن بنصف نسبة ارتفاعها الحالي، وكذلك أسعار الغاز الطبيعي بحوالي ربع نسبة ارتفاعها الحالي.

فقر الطاقة هو مسألة مساواة. وتُعرَّف الأسرة المعيشية بأنها فقيرة من حيث الطاقة إذا أنفقت أكثر من 10 في المائة من دخلها المتاح على خدمات الطاقة، ولم تترك سوى القليل للنفقات الأخرى. وقد انعكست الزيادة الكبيرة في الأسعار العالمية للطاقة ارتفاعاً في معدلات فقر الطاقة في جميع أنحاء المنطقة العربية.

وثمة تفاوت شديد في تأثير زيادة أسعار الطاقة على مختلف فئات الدخل. والزيادات الأخيرة في كلفة الطاقة (بما في ذلك وقود السيارات) جعلت الإنفاق على الطاقة يأخذ نسبة من الدخل، بعد خصم الضرائب والتحويلات، أعلى بكثير بين الأسر المعيشية عند الخمس الأدنى من سلّم الدخل مقارنة بالأسر المعيشية عند الخمس الأعلى من سلّم الدخل. وذلك لأن الأسر ذات الدخل المنخفض تنفق حصة أكبر من دخلها على الطاقة المستخدمة في أساسيات مثل الطهي والتدفئة والكهرباء.

وفي حين تتزايد نسبة ما تنفقه الأسر الأفقر من مجموع دخلها على الطاقة، قد تتمكن الأسر ذات الدخل المرتفع من استيعاب الزيادات في تكاليف الطاقة بسهولة أكبر. وارتفاع قيمة فواتير الوقود يضرّ بالأشخاص ذوي الدخل المنخفض، ولا سيما الأسر المعيشية الأكبر سناً والمقيمة في مناطق ريفية، بدرجة أشدّ من غيرهم بسبب أنماط إنفاقهم. وتتزايد بسرعة أعداد الأسر التي بات عليها الاختيار بين إنفاق دخلها على شراء المواد الغذائية وبين شراء ملابس للأولاد في العام الدراسي الجديد. وفي العديد من البلدان، اضطر أكثر من نصف معيلي الأسر إلى تحويل إنفاقهم عن الفواتير المنزلية والطبية، وسداد القروض، والملابس، والهوايات، والنقل من أجل شراء الطعام. ويجد الكثيرون أنفسهم مضطرين إلى الاختيار بين استخدام الكهرباء وإطعام أسرهم. ويتخلى الكثيرون عن بعض وجبات الطعام في معظم الأسابيع من أجل إطعام من يعولون من أطفال.

وخلَّف تزايد الأسعار، الذي رافقته اضطرابات في سلاسل التوريد العالمية وانخفاضات في النشاط الاقتصادي، تبعات تطال أبعاداً عدة، منها الأمن الغذائي. وتعزز زيادة أسعار الوقود عدم المساواة نتيجة للدعم العام التنازلي لأسعار الوقود الأحفوري في المنطقة. وبرامج الدعم العام هذه دفعت نحو المزيد من انعدام الأمن الغذائي في الربع الأول من عام 2022، وإذا استعيض عنها ببرامج للحماية الاجتماعية، مثل استحقاقات للطفولة يستفيد منها الجميع، فقد يخفف ذلك من الأعباء عن الميزانيات العامة، ويقلّص فجوة عدم المساواة، ويساعد على مكافحة تغيُّر المناخ والتدهور البيئي. وسجّل دليل أسعار الغذاء، الذي تصدره منظمة الأغذية والزراعة، زيادةً حادة غير مسبوقة في كل من القيمة الحقيقية والاسمية، فوصل إلى 156.3 للمرة الأولى منذ الأزمة المالية في سنة 2007-2008 (الشكل 2). وهذه الارتفاعات غير المسبوقة في أسعار المواد الغذائية تفاقم ضغوط التضخم التي حدثت بعد جائحة كوفيد-19، وتعسّر على البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل الحفاظ على القوة الشرائية لمداخيل الذين يعيشون تحت ظل الفقر

والهشاشة. وتضافرت جائحة كوفيد-19 مع الحرب في أوكرانيا لتدفع نحو مزيد من التضخم، فوصل في المنطقة العربية (باستثناء مجموعة بلدان مجلس التعاون الخليجي) إلى 14.8 في المائة، ويعزى 60 في المائة من التضخم إلى ارتفاع أسعار المواد الغذائية[8]. ويتعرض عدد كبير من البلدان العربية لصدمات الحرب في أوكرانيا بسبب اعتمادها الشديد على أوكرانيا والاتحاد الروسي لتلبية طلبها على الحبوب، وخاصة القمح. ويبين الشكل 3 مدى اعتماد البلدان العربية على واردات القمح من الاتحاد الروسي وأوكرانيا، ويشير إلى اعتماد الصومال ولبنان ومصر الشديد على واردات القمح من البلدين المتأثرين بالحرب، ما يثير القلق بشأن التضخم وانعدام الأمن الغذائي في الفترة المقبلة.

ولا ينحصر ضرر الأزمات المتعددة في الذين يعيشون تحت ظل الفقر والهشاشة، بل يطال الطبقة الوسطى التي بدأت تتأثر بغلاء المعيشة وانخفاض القوة الشرائية. وتمثل نفقات الغذاء الحصة الأكبر من إجمالي إنفاق الطبقة المتوسطة، وخاصة بالنسبة إلى الطبقة المتوسطة الدنيا. ولا تزال مستويات الأجور على حالها إزاء تقلبات الأسعار، ما يعني أن الطبقة الوسطى ستواجه مصاعب جمة في تغطية تكاليفها غير الغذائية، لأنها ستضطر إلى تخصيص المزيد من دخلها لتلبية احتياجاتها الغذائية الأساسية. وهذه الضغوط تعتصر قدرة الطبقة الوسطى على الإنفاق، من جيبها الخاص، على التعليم والصحة، لا سيما وأن هذين القطاعين سيتأثران بدورهما بارتفاع التضخم بسبب ارتفاع أسعار الطاقة.

ويرتبط ارتفاع تكاليف المعيشة بالتضخم المتزايد بفعل الحرب في أوكرانيا، ويُتوقع له أن يبلغ 11 في المائة إذا استمر الصراع طويلاً. وستشهد بعض البلدان العربية معدلات تضخم مرتفعة للغاية بسبب عدم الاستقرار السياسي المزمن. فعلى سبيل المثال، يُتوقع أن يبلغ معدل التضخم في السودان 133.8 في المائة، وفي لبنان 112.2 في المائة تحت سيناريو الصراع الطويل الأجل[9].

والتضخم يدفع أسعار السلع نحو الارتفاع، وهذا بدوره يدفع المنتجين إلى تقليص حجم المنتجات المعبأة لإبقاء الأسعار على ما هي عليه. ويُشار إلى هذه الظاهرة باسم "التقليص بفعل التضخم"، ويُلجأ إليها لتفادي ردود الفعل السيئة من المستهلكين الذين تؤثر فيهم زيادة الأسعار أكثر مما يفعل خفض الوزن. والتقليص بفعل التضخم واسع الانتشار اليوم، لا سيما وأن مكوّنات المنتجات قد شهدت، بمعظمها، زيادة في تكاليفها. وأكثر المنتجات تأثراً بالتقليص بفعل التضخم هي الخبز والحبوب والمشروبات والوجبات الخفيفة ومنتجات التنظيف والمنتجات الورقية. وأما تأثير هذا التقليص على الأسر فهو أنها، آخر الأمر، تدفع أكثر على الاحتياجات الأساسية، لأنها تدفع السعر نفسه مقابل كميات أقل.

3. ارتفاع الدين يثقل الإنفاق العام

بعد أن بلغ التضخم أعلى مستوياته منذ عقود عدة، وبعد اتساع نطاق المجالات الاقتصادية التي تعاني من ضغوط الأسعار في العالم، أدركت المصارف المركزية ضرورة معالجة التضخم المتوقع لتفادي إجراء المزيد من التعديلات المعطِّلة في وقت لاحق. ورفعت المصارف المركزية أسعار الفائدة بشكل ملحوظ في محاولة لخفض التضخم. ويزداد اليوم التزامن بين دورات السياسة النقدية في جميع أنحاء العالم. والأهم من ذلك أن وتيرة التضييق، من حيث تواتر زيادة أسعار الفائدة وحجم هذه الزيادة، تتسارع في بلدان عدة. واستقرار الأسعار شرطٌ أساسي وحاسم للنمو الاقتصادي المستدام. وحيث تنحو مخاطر التضخم إلى الأعلى، تعمل المصارف المركزية على الحيلولة دون تجذر الضغوط التضخمية. وارتفاع أسعار الفائدة الحقيقية دفع نحو ارتفاع أكبر في تكاليف الاقتراض على المستهلكين والشركات، فساهم في انخفاض حاد في أسعار الأسهم في مختلف أنحاء العالم. وحتى في أوائل عام 2023، لم تواكب زيادات أسعار الفائدة، في معظم البلدان، وتيرة التضخم. ومكمن الخطر في هذا الإطار هو أن رفع أسعار الفائدة إلى مستويات مفرطة قد يعوق التعافي الاقتصادي.

والتمويل من الدين مورد هام لتمويل التنمية المستدامة، غير أن كفاءة هذا التمويل وفعاليته تعتمدان على عوامل أساسية، مثل حصافة استخدام الديون، والأطر المالية الموثوقة لإدارة الدين بفعالية. فعندما يقترن الاقتراض بمراكمة الأصول التي تزيد من القيمة الصافية للبلد ومن

الشكل 4. نمو الناتج المحلي الإجمالي مقابل نمو الدين العام في المنطقة العربية

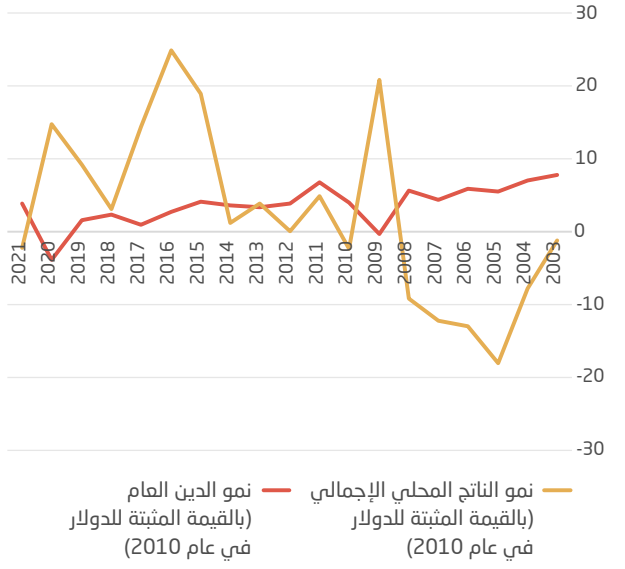

المصدر: حسابات الإسكوا استناداً إلى بيانات من صندوق النقد الدولي.

الشكل 5. تكاليف خدمة الدين الخارجي في البلدان المتوسطة الدخل في المنطقة العربية (نسبة مئوية من الإيرادات)

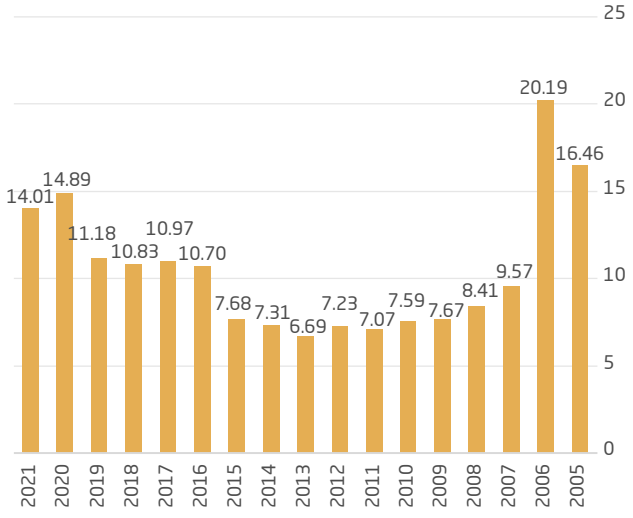

المصدر: حسابات الإسكوا استناداً إلى بيانات من إحصاءات الديون الدولية الصادرة عن البنك الدولي.

إمكاناته الإنتاجية، يؤدي ذلك إلى النمو الاقتصادي ويولّد العائدات التي تعزز التنمية الشاملة. وأما إذا استُخدم لتمويل الإنفاق الاستهلاكي، من دون زيادة احتمالية الأرباح، فإنه يؤثر سلباً على النمو الاقتصادي وتحصيل الإيرادات. وفي هذه الحالات، قد يأتي الوفاء بالتزامات خدمة الدين على حساب تمويل الخدمات العامة، فيعوق تمويل الرفاه الاجتماعي، ويسهم في تفاقم عدم المساواة داخل البلدان وفي ما بينها.

وارتباط هذه الأمور ببعضها بات واقعاً في المنطقة العربية، فقد شهد متوسط النمو السنوي للدين العام في المنطقة العربية ارتفاعاً حاداً خلال العقد الماضي، وظل أعلى من معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي[10] حتى عام 2020 (الشكل 4). وقد اتّجه نمو الدين إلى الانخفاض في عام 2021 نتيجة للأداء القوي الذي سجلته بلدان مجلس التعاون الخليجي في ذلك العام. وعلى الرغم من ذلك، ارتفع الدين العام في المنطقة من 1.4 تريليون دولار في عام 2020 إلى 1.5 تريليون دولار في عام 2021، فأضحى يمثل 58 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي الإقليمي العربي[11]. ولا تزال معظم أقل البلدان نمواً في المنطقة إما مهددة بالوقوع في ضائقة الدين وإما قد وقعت فيها فعلاً[12]. وتعود نصف ديون المنطقة في عام 2021 إلى البلدان المتوسطة الدخل[13]، بمتوسط 86 في المائة من ناتجها المحلي الإجمالي. ومع ارتفاع الدين العام، تغيَّر مشهد الدين العام الخارجي في البلدان المتوسطة الدخل نتيجة للاقتراض المتزايد من دائنين من القطاع الخاص، مقابل تراجع حصة الاقتراض الميسّر من جهات دائنة رسمية[14]. ونتيجة لذلك، تزايد عبء خدمة الدين الخارجي على البلدان المتوسطة الدخل، فوصل إلى 27.7 مليار دولار في عام 2021، وهو يمثل، في المتوسط، 14 في المائة من إيراداتها (الشكل 5). وتختلف الحال من بلد إلى آخر. على سبيل المثال، في عام 2021، أنفقت تونس حوالي 30 في المائة من إيراداتها على خدمات الدين الخارجي؛ وأنفق كل من الأردن ومصر حوالي 21 في المائة من إيراداته على خدمة الديون الخارجية، وأنفق المغرب أكثر من 10 في المائة. ويفرض هذا العبء المرتفع لخدمة الديون قيوداً على السيولة ويضيّق الحيز المالي الذي كان يمكن استثماره في الخدمات العامة الأساسية. وبالإضافة إلى ذلك، يوجَّه الإنفاق في البلدان التي تتوفر عنها بيانات نحو النفقات المتكررة التي تهيمن عليها النفقات

التحول إلى الدولار

في مواجهة الانخفاضات السريعة والتقلبات الشديدة في قيم العملات المحلية، تلجأ أسواق المواد الغذائية والشركات التجارية التي تستورد السلع والمواد والمكونات الغذائية من الأسواق الدولية بعملات قوية، مثل الدولار، إلى تحويل أسعار التجزئة النهائية إلى الدولار أيضاً. وهذه العملية تزيد من تضخم أسعار المواد الغذائية وتأسر الأسعار المحلية في دوّامة أسعار العملة العالمية. والتغيرات في قيمة الدولار عامل شديد التأثير على أسعار الأغذية المحلية بالتجزئة في المنطقة العربية، لكن بدرجات متفاوتة، فالسكان الذين لديهم إمكانية الوصول إلى الدولارات من خلال العمل لدى الشركات المتعددة الجنسيات أو التكتلات الدولية، أو الذين يتلقون تحويلات خارجية، محميون إلى حد ما من تقلبات أسعار العملات المحلية.

ولعل في إجراءات دعم أسعار الأغذية التي تستخدمها بعض البلدان ما يخفف من صدمات التقلب في أسعار العملات الدولية على المستهلكين، إلا أن إمكانات الدول العربية لتحمُّل هذا التقلب تتعرض لاختبار شديد مع الضغوط على الحيز المالي والانخفاض الكبير في قيم العملات المحلية.

وتُفاقم دولرة أسعار المواد الغذائية في أسواق الجملة والتجزئة وشركات الأغذية والمطاعم من انعدام الأمن الغذائي لدى الأسر ذات الدخل المنخفض، ولدى السكان الذين يعيشون تحت ظل الفقر والهشاشة، ولا سيما الذين يعتمدون على الأعمال الخيرية، أو على مدفوعات المساعدة الاجتماعية، أو التحويلات المالية، والذين يتقاضون، بالعملات المحلية التي تنخفض قيمتها، الحد الأدنى من الأجور في القطاع غير النظامي. والحاصل أن الدولرة تزيد من عدم المساواة.

المرتفعة على الأجور في القطاع العام والتحويلات العامة. وتحدّ هذه النفقات الدورية من الحيز المتاح للاستثمار العام، بما في ذلك في القطاعات الاجتماعية[15].

وقد أدى عدم التمويل الكافي للخدمات الاجتماعية الأساسية إلى صعوبة حصول الفقراء والفئات الأكثر ضعفاً في المنطقة على الخدمات العامة، ما يزيد من حدة عدم المساواة داخل البلد. ويؤدي العجز المالي الكبير والمزمن، كالذي تسجله البلدان العربية المنخفضة والمتوسطة الدخل، إلى تراكم الديون وتفاقم مصاعب تأمين السيولة، وبالتالي إلى تقييد الاستثمارات الاجتماعية والاقتصادية. على سبيل المثال، الإنفاق العام على الصحة والتعليم والحماية الاجتماعية في البلدان العربية أقل من المعايير الدولية المعتمدة. ويؤدي ارتفاع الإنفاق من الأموال الخاصة إلى ارتفاع معدلات وفيات الأمهات، وهذه مشكلة في جميع أنحاء المنطقة العربية. وتتعدد أوجه الحرمان في البلدان حيث يقل الوصول إلى الخدمات الاجتماعية، وتنخفض كفاءة الحماية الاجتماعية للفقراء، وخاصة في البلدان التي تمرّ في نزاع أو في حالة هشاشة[16].

وتَظهر آثار القيود على الحيز المالي والتحديات التي يواجهها تأمين السيولة في عجز المنطقة عن الاستجابة لتداعيات الجائحة، ما أثر على قدرة البلدان على إحراز القدر نفسه من التعافي وبالوتيرة ذاتها، ووسّع الفجوة بين المنطقة العربية، ككل، والنطاق العالمي. وكان التحفيز المالي في المنطقة منخفضاً مقارنة بالمتوسط العالمي، وبالاحتياجات الناشئة عن الخسائر الهائلة في الدخل والوظائف، والتدابير الصارمة لاحتواء الجائحة (الشكل 9). وقد خصّصت البلدان العربية، مجتمعة، 4 في المائة فقط من ناتجها المحلي الإجمالي في عام 2020، مقارنة بمتوسط عالمي بلغ 22 في المائة[17]. وكانت هناك أيضاً تفاوتات واسعة في الحوافز المالية بين بلدان المنطقة. وكانت النتيجة تباطؤاً في التعافي، الذي كان متوسطاً في عام 2021 مقارنة بالبلدان المتقدمة التي اعتمدت استراتيجيات مالية تمكّنها من التخفيف من تداعيات الجائحة.

ولا تنحصر تداعيات تزايد الديون، وارتفاع أسعار الفائدة، وتباطؤ النمو، وعدم كفاءة إدارة الديون في زيادة أعباء خدمة الدين، بل هي تثقل أيضاً أجيال المستقبل، وتفاقم عدم المساواة في الخدمات العامة والفرص الاقتصادية مع

مرور الزمن. وتحرم أوجهُ القصور المواطنين من مكاسب كان بإمكانهم تحقيقها من التمويل بالديون إذا ما استخدم في تنمية القطاعات مع التركيز على الإنصاف وتعزيز الرفاه الاجتماعي. ويقيِّد افتقار إدارة الديون إلى الكفاءة الفرصَ الاقتصادية المتاحة للمواطنين، ويضيّق آفاق تقدمهم، ويحرمهم من نيل بعض حقوق الإنسان المستحقة لهم[18].

4. أسعار الصرف وشروط التجارة

فرض الارتفاع العالمي في الأسعار ضغوطاً على الاحتياطيات الدولية للبلدان المستوردة للأغذية، وبالتالي على أسعار صرف عملاتها مقابل الدولار. وضرب الارتفاع العالمي في أسعار الأغذية المنطقة العربية بشدة، لا سيما وأنها مستورد صافٍ للأغذية. وعلاوة على ذلك، سُجل انخفاض في قيمة كل من الجنيه المصري، والدرهم المغربي، والدينار التونسي، والليرة اللبنانية. وانخفاض قيمة العملة يقلّص القوة الشرائية للأفراد، ويثقل ميزانيات الدول بمزيد من الضغوط.

وتترتب على ارتفاع قيمة الدولار آثار واسعة النطاق على الاقتصاد العالمي، وانخفاض في قيم العملات في بلدان أخرى. وتدفع قوة الدولار أسعار الواردات صعوداً، فتزيد من التضخم. وكذلك، فإن لقيمة الدولار تبعات على الاقتصادات الناشئة، إذ تهدد هذه البلدان بالتأخر عن سداد ديونها.

ومع انخفاض قيمة العملة، تتدهور شروط التجارة القائمة عليها، فترتفع أسعار الواردات مقارنة بالصادرات. وفي هذه الحالات، قد يشجع بعض البلدان العربية إنتاج الحبوب محلياً، من خلال تقديم التحفيزات، ويمكن أن تلجأ بلدان عربية أخرى إلى شركاء تجاريين جدد لتجديد مخزوناتها الغذائية.

باء. لمحة عن عدم المساواة في المنطقة العربية

تنحو تصورات سكان المنطقة إلى السلبية بشأن المساواة الاجتماعية والاقتصادية في بلدانهم. وكما اتضح من الشكل 6، تنتشر بين السكان آراء سلبية بشأن أوضاعهم في الحاضر والمستقبل. ويعتقد 21 في المائة فقط من المستجيبين أنهم يتمتعون حالياً بالمساواة الجزئية أو الكاملة، ويعتقد 14 في المائة فقط أن المساواة ستتحسن في السنوات الخمس المقبلة. ومن المثير للقلق أن 69 في المائة من المستجيبين أفادوا أن المجتمع سيتجه إلى زيادة في عدم المساواة خلال السنوات الخمس المقبلة، وأن غالبيتهم يعتقدون أن هذه الزيادة ستكون كبيرة.

ويتماهى التصور العام لعدم المساواة مع آراء فريق خبراء الإسكوا المعني بإصلاح الحماية الاجتماعية، إذ تشير هذه الآراء إلى أن أوجه عدم المساواة واسعة الانتشار في المنطقة العربية، وأن القوانين التمييزية السائدة في المنطقة تديم أوجه عدم المساواة. ويرى الفريق أنّه ما من مساواة بين الجميع في الوصول إلى الخدمات العامة ولا في التغطية بالحماية الاجتماعية. وتشتد المخاطر على بعض المجموعات السكانية بسبب ما تعانيه من هشاشة (الذين يعيشون في الفقر المدقع، أو الأشخاص ذوو الإعاقة، وسكان الريف/الأطراف).

يقدم القسم التالي معلومات محدّثة عن بعض أشكال عدم المساواة الواضحة في المنطقة العربية[19] التي كان التقرير الأول، "عدم المساواة في المنطقة العربية: قنبلة موقوتة" قد سلّط الضوء عليها[20].

1. فقر الدخل

يتّجه فقر الدخل نحو الارتفاع منذ عام 2010[21]، ما عكس التقدم الذي شهدته العقود السابقة في الحد من الفقر. وقد بلغ متوسط معدلات الفقر في المنطقة (باستثناء بلدان مجلس التعاون الخليجي) 36 في المائة في المنطقة في عام 2022 (أي أن ما يعادل 121 مليون

الشكل 6. تصوّرات سكان المنطقة بشأن المساواة الاجتماعية والاقتصادية

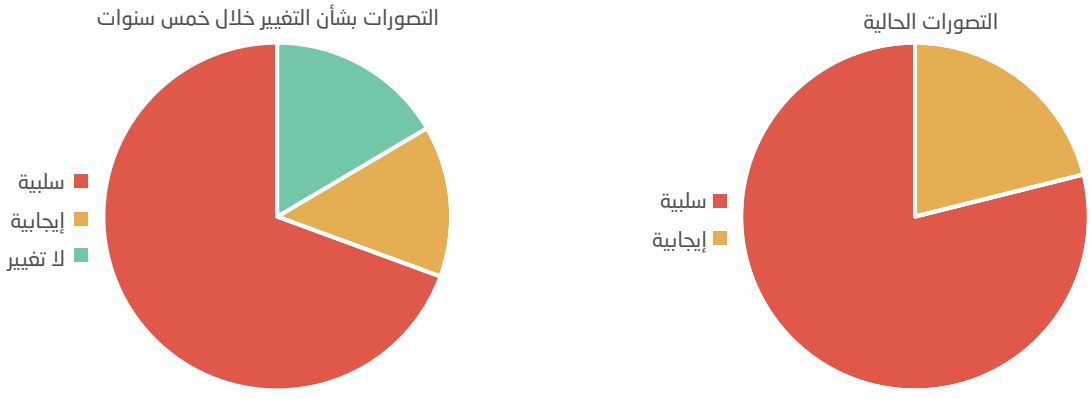

المصدر: نتائج استطلاع للرأي على الإنترنت وضعته الإسكوا.

الشكل 7. اتجاهات الفقر باستخدام خطوط الفقر التي حدّدتها الإسكوا في بلدان عربية مختارة، 2010-2022

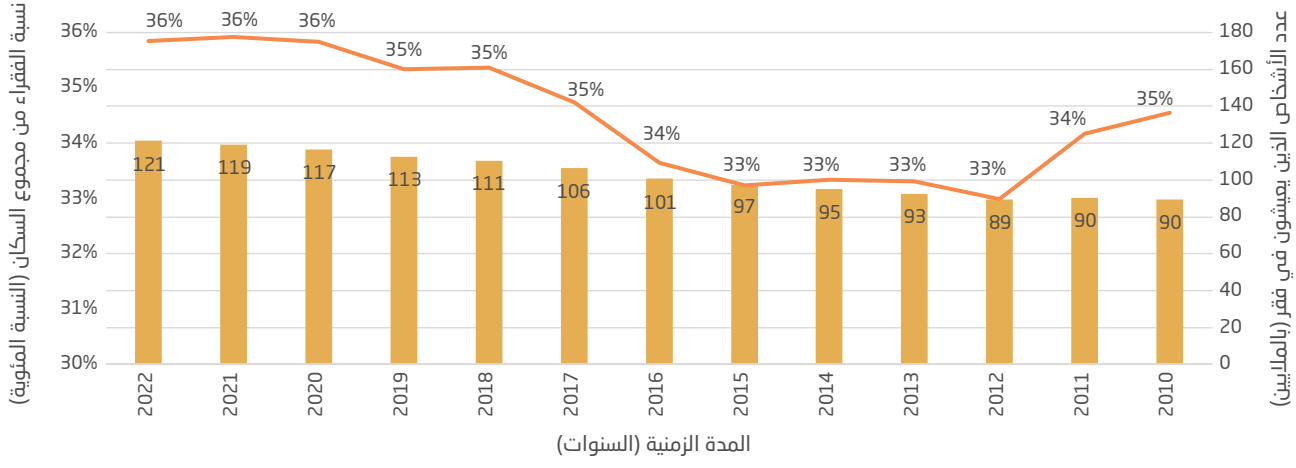

المصدر: إسقاطات وخطوط فقر الإسكوا. لمزيد من المعلومات حول منهجية التنبؤ، يمكن الاطلاع على ESCWA (2022a) .
https://www.unescwa.org/publications/counting-world-poor-engel-law#:~:text=The%20present%20paper%20proposes%20a,modelled%20by%20classical%20economic%20theory.

ملاحظة: البلدان المشمولة هي الأردن وتونس والجزائر وجزر القمر وجيبوتي والسودان والصومال والعراق ودولة فلسطين ومصر وموريتانيا.

شخص يعيشون في الفقر). والمنطقة العربية هي المنطقة الوحيدة في العالم التي تزايدت فيها معدلات الفقر على مدى العقد المنصرم. واتخذت مشكلة تزايد فقر الدخل منحىً شديد الحدة في البلدان المتأثرة بالصراع. وكما هو مبين في الشكل 7، شهدت المنطقة، بين عامي 2019 و2022، ارتفاعاً في أعداد الأشخاص الذين يعيشون في الفقر نتيجةً لاقتران جائحة كوفيد-19 بالأزمة الأوكرانية، وتأثير ارتفاع أسعار الغذاء والوقود في البلدان المستوردة للنفط التي تضمّ الغالبية العظمى من الذين يعيشون في فقر. ومن المهم ملاحظة أن الشكل 7 لا يشمل الجمهورية العربية السورية أو لبنان أو ليبيا أو اليمن بسبب محدودية البيانات، وتشير التوقعات إلى

ارتفاع كبير في أعداد الفقراء في هذه البلدان منذ عام 2010 بسبب الصراع وعدم الاستقرار السياسي.

ويأتي ارتفاع معدلات الفقر في البلدان العربية نتيجة لبقاء أوضاع عدم المساواة على حالها، وانخفاض نصيب الفرد من الدخل الحقيقي للأسرة في العديد من البلدان خلال الفترة 2010-2022. والاتجاه العالمي هو على العكس، حيث يُسجَّل ارتفاع في متوسط الدخل، ما يفسّر ارتفاع معدلات الفقر في البلدان العربية في فترة انخفضت فيه المعدلات على الصعيد العالمي.

2. عدم المساواة في الثروة

وفقاً لأحدث التقديرات لتوزيع الثروة الإقليمية حتى نهاية عام 2021، فإن أرصدة الثروة الشخصية في المنطقة العربية، إذا ما قيست بالقيمة الاسمية بالدولار، باتت أكثر مما كانت عليه قبل الجائحة[22]. إلا أن التباين في توزيعها في اتساع، إذ كان الذين في أعلى سلّم توزيع الثروة هم أكثر من استفاد من الاتجاه المالي العالمي التصاعدي، أما الذين في أدنى سلّم توزيع الثروة فقد تحمّلوا أشدّ أعباء الاضطراب وغلاء المعيشة، وعانوا تناقص قيم أصولهم، واضطروا، في حالات كثيرة، إلى استهلاك مدخراتهم.

وقبل عام 2009، كان متوسط ثروة الأشخاص في المنطقة العربية ينمو بوتيرة سريعة تبلغ حوالي 11.5 في المائة سنوياً. وبعد عام 2009، ماثل منحى نمو الثروة في بلدان مجلس التعاون الخليجي المنحى العالمي، واستمر في النمو. أما في البلدان العربية المنخفضة والمتوسطة الدخل والمتأثرة بالصراع، فلم يُسجَّل اتجاه واضح، فتقلّبت ثروات الأفراد بدءاً من عام 2009، ومالت إما إلى الركود أو نحو انخفاض طفيف. وبحلول نهاية عام 2017، سجّل المقيمون في البلدان العربية المتوسطة الدخل مستويات أعلى بقليل من حيازات الثروة في عام 2012 (14,200 دولار في عام 2017 مقارنة بـ 14,000 دولار في عام 2012)، في حين كان سكان البلدان العربية المتأثرة بالصراعات أفقر (8,900 دولار في عام 2017 مقارنة بـ 9,200 دولار في عام 2012). وعانت البلدان الأقل نمواً كمجموعة بسبب الانكماش الطويل الأجل في جزر القمر وموريتانيا، والأزمة الاجتماعية التي شهدها السودان في عام 2018. وفي العام الذي سبق جائحة كوفيد-19، بدأ متوسط الثروة في جميع مجموعات البلدان العربية في التزايد بسبب ارتفاع التقييمات في أسواق السلع الأساسية والأوراق المالية. وشهدت السنة الأولى من الجائحة، بين نهاية عام 2019 ونهاية عام 2020، انخفاضاً في ثروات المواطنين العرب، لا سيما في مجموعة بلدان مجلس التعاون الخليجي والبلدان المتأثرة بالصراعات.

الشكل 8. متوسط الثروة الشخصية على الصعيد العالمي، كانون الأول/ديسمبر 2000-كانون الأول/ديسمبر 2021

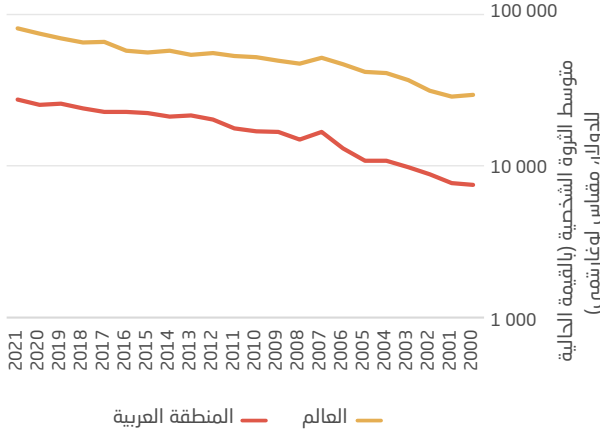

الشكل 9. متوسط الثروة الشخصية في المنطقة العربية، كانون الأول/ديسمبر 2000-كانون الأول/ديسمبر 2021

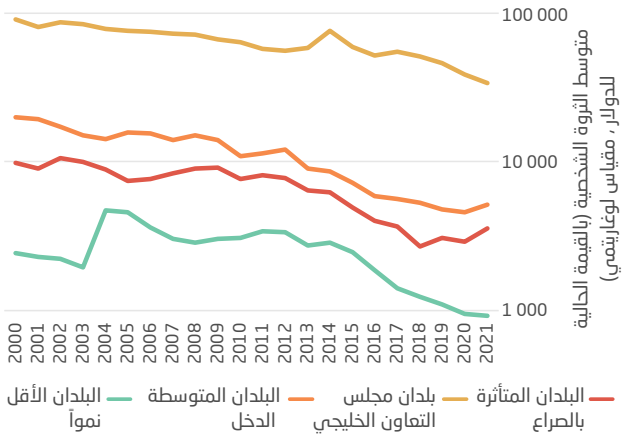

المصدر: تستند تقديرات الإسكوا إلى بيانات من Credit Suisse 2022 Global Wealth Databook.

الأثر المتضاعف لتركيز الثروة العالمية

لتركيز الثروة آثارٌ خطيرة على تدهور المناخ، لأن الأغنى عادة هم من يتسبّب بالكميات الأضخم من انبعاثات الكربون. وتشير تقديرات منظمة أوكسفام إلى أن أغنى 1 في المائة (63 مليون ملياردير) يتحمّلون وحدهم مسؤولية 15 في المائة من الانبعاثات التراكمية. وهذه النسبة هي ضعف كمية الانبعاثات التي يتسبب بها مجموع سكان العالم الذين يُصنَّفون في النصف الأدنى من سلّم توزيع الثروة. وقد بلغ إجمالي انبعاثات الكربون التي يتسبب بها أغنى 125 ملياردياً 393 مليون طن، وهو ما يعادل حجم ما تصدره فرنسا.

ولا تؤثر انبعاثات الكربون على تغيُّر المناخ فحسب، بل أيضاً على الزراعة ومستقبل الأمن الغذائي.

المصدر: Oxfam, Carbon Billionaires: the investment emissions of the world's richest people, 2022.

الشكل 10. نصيب أغنى 1 في المائة من مجموع الثروة، كانون الأول/ديسمبر 2000-كانون الأول/ديسمبر 2021

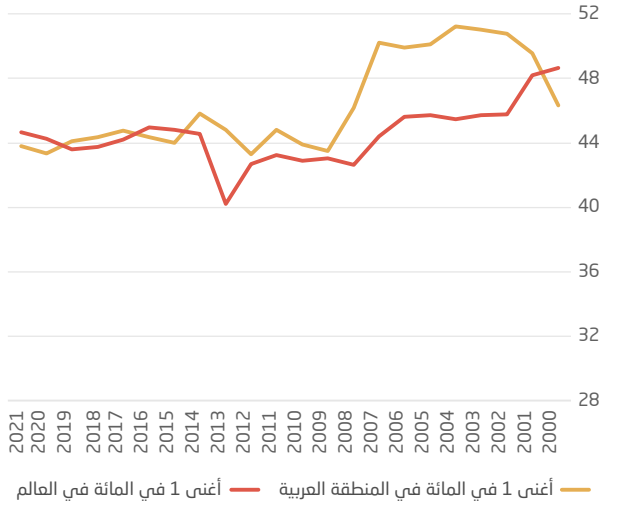

المصدر: تقديرات الإسكوا استناداً إلى بيانات من Credit Suisse 2022 Global Wealth Databook.

الشكل 11. نصيب أغنى 1 في المائة من مجموع الثروة في مجموعات البلدان العربية، كانون الأول/ديسمبر 2000-كانون الأول/ديسمبر 2021

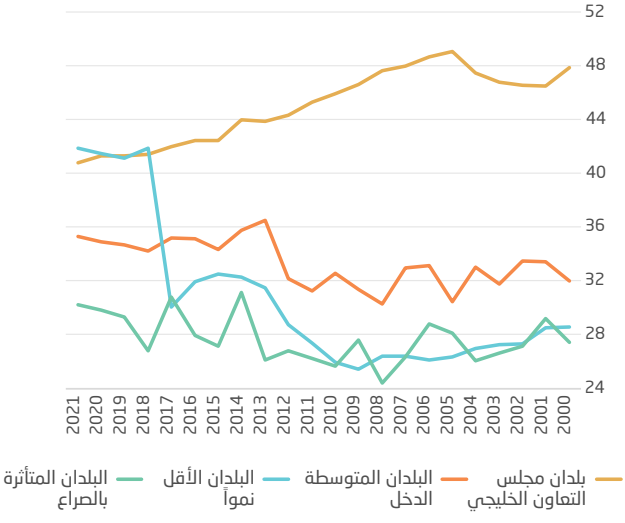

المصدر: تقديرات الإسكوا استناداً إلى بيانات من Credit Suisse 2022 Global Wealth Databook.

وانخفض متوسط الثروة في البلدان العربية المتأثرة بالصراعات بنسبة 14 في المائة؛ وبنسبة 7.5 في المائة في بلدان مجلس التعاون الخليجي؛ وبنسبة 2 في المائة على مستوى المنطقة. وفي السنة الثانية من الجائحة، تجاوزت مستويات الثروة مستويات ما قبل الجائحة في جميع مجموعات البلدان باستثناء البلدان المتأثرة بالصراعات، التي لم تسترد سوى نصف خسائر عام 2020.

ويقارن الشكل 10 حصة الثروة التي يستحوذ عليها أغنى 1 في المائة على صعيد العالم، في حين يقارن الشكل 11 حصة أغنى 1 في المائة على صعيد المنطقة العربية. ويبين الشكلان أيضاً أن التفاوت في توزيع الثروة بين سكان البلدان تزايد منذ بداية جائحة كوفيد-19 في جميع مجموعات البلدان العربية باستثناء بلدان مجلس التعاون الخليجي.

وخلال الفترة 2019-2021، زاد توزع السكان بين الذين يملكون 1,000,000 دولار أو أكثر وبين الذين يملكون 10,000 دولار أو أقل. وفي هذه الفترة، تشير التقديرات إلى أن 70,000 شخص تقريباً باتت حيازاتهم أكثر من 1,000,000 دولار (وقد بلغ عددهم الإجمالي 500,000 شخص في نهاية عام 2019، وانخفض إلى 490,000 شخص في عام 2020، ثم ارتفع إلى 570,000 شخص في عام 2021). وفي الفترة ذاتها، شهدت أعداد الذين تقل مدخراتهم، على مدى الحياة، عن 10,000 دولار زيادة طفيفة، من 167 مليون شخص في عام 2019 إلى 170 مليوناً في نهاية عام 2021.

وعلى النحو المبين في الشكل 12، تتضح، من أفقر 50 في المائة من السكان، اتجاهات عدم المساواة في توزيع الثروة وتركيزها. ففي الفترة 2000-2022، شهدت حصة هذه المجموعة من مجمل الثروة تزايداً في مجموعة بلدان مجلس التعاون الخليجي، وتقلّبت في مجموعات البلدان الأخرى، مسجّلةً ركوداً حيناً وتراجعاً حيناً آخر.

3. عدم المساواة في الدخل

لا تزال المنطقة العربية تسجّل أعلى مستويات من عدم المساواة في الدخل في العالم، لكن مع تباين ملحوظ من بلد إلى آخر. وفي المنطقة العربية، ثمة اختلافات كبيرة داخل البلدان وفي ما بينها من حيث أوجه عدم المساواة التي تتفاوت بين الحال في قطر، حيث نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي هو من بين الأعلى في العالم، والحال في اليمن، الذي يُعَدّ من بين أفقر بلدان العالم. وتضمّ المنطقة بلداناً يبلغ فيها نصيب الفرد من الدخل أحد أعلى المستويات في العالم، وبلداناً حيث نصيب الفرد من الدخل هو من بين الأدنى في العالم. على سبيل المثال، تتمتع قطر بأعلى نصيب للفرد من الدخل في العالم، ووفقاً لمؤشر جيني الذي يقارن بين 183 بلداً، فقطر هي ثاني أكثر البلدان مساواةً من حيث الدخل[23]. ومن ناحية أخرى، فالمنطقة فيها بعض أقل بلدان العالم مساواةً من حيث الدخل، حيث تُصنَّف المملكة العربية السعودية في المركز 148 على مؤشر جيني، وجزر القمر في المركز 146، والبحرين في المركز 134[24].

الشكل 12. نصيب أفقر 50 في المائة من مجموع الثروة، كانون الأول/ديسمبر 2000-كانون الأول/ديسمبر 2021

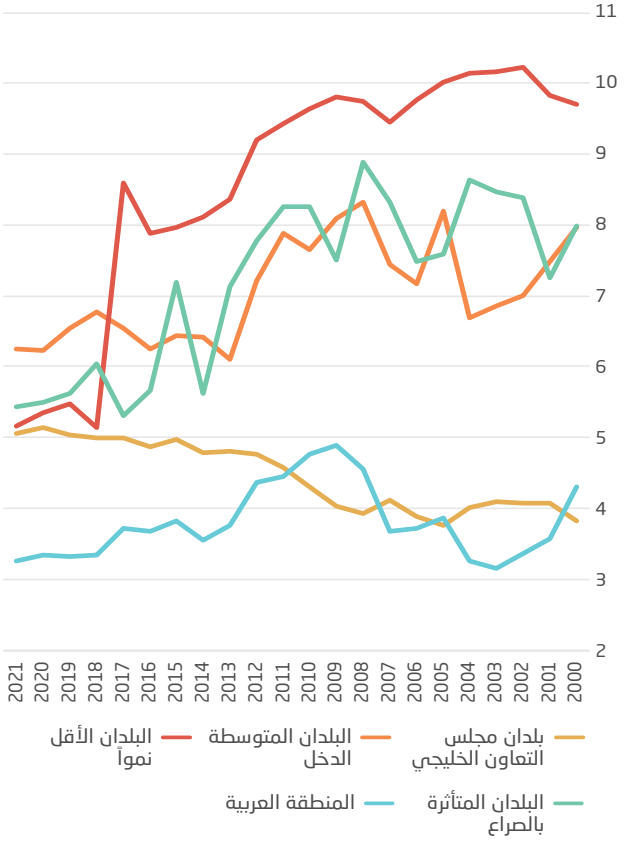

المصدر: تستند تقديرات الإسكوا إلى بيانات من Credit Suisse 2022 Global Wealth Databook.

وفي المنطقة العربية، لا يملك أفقر 50 في المائة من السكان سوى 9 في المائة من مجموع دخل المنطقة، في حين يحتكر أغنى 1 في المائة 23 في المائة من مجموع هذا الدخل. والواقع في المنطقة العربية هو أن متوسط دخل أعلى 1 في المائة على سلّم الدخل هو أكثر بنحو 128 مرة من متوسط دخل أدنى 50 في المائة على سلّم الدخل[25]. وهذا التباين هائل مقارنة بالمناطق الأخرى التي تسجل فجوات أضيق بين أفقر 50 في المائة وأغنى 1 في المائة. ففي أوروبا، على سبيل المثال، يحصل أفقر 50 في المائة على ما يقرب من 19 في المائة من دخل المنطقة، وهو ما يتجاوز بكثير حصة أغنى 1 في المائة الذين يستحوذون على 12 في المائة من دخل المنطقة. وفي شرق آسيا، يمتلك

الشكل 13. توزيع الدخل حسب المنطقة، 2021

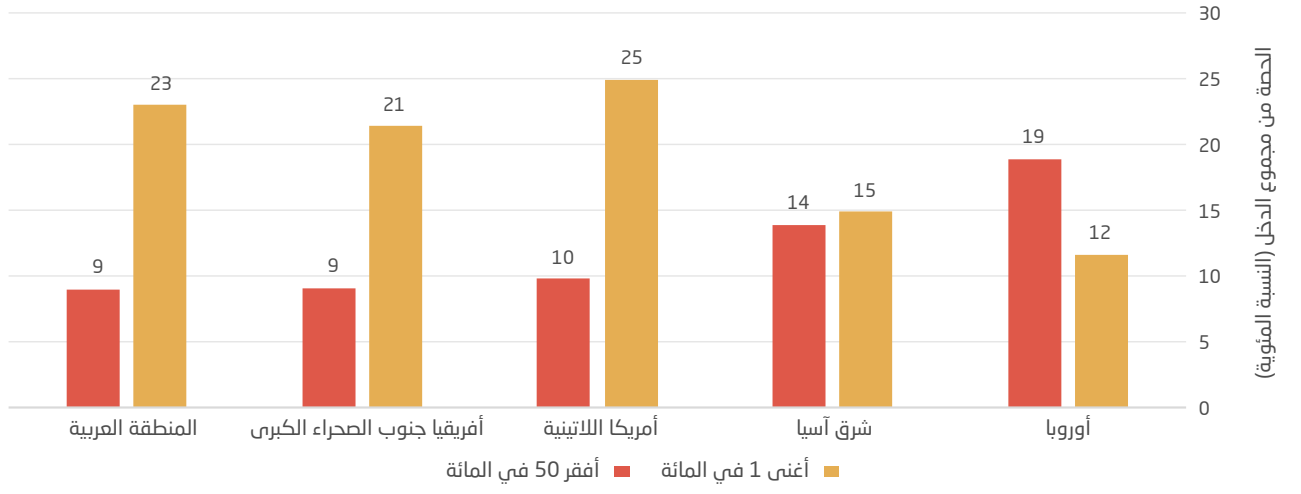

المصدر: حسابات الإسكوا استناداً إلى بيانات من قاعدة بيانات عدم المساواة في العالم.

الشكل 14. مدى تقلّص دليل الفجوة بين الجنسين في المنطقة العربية حتى عام 2022

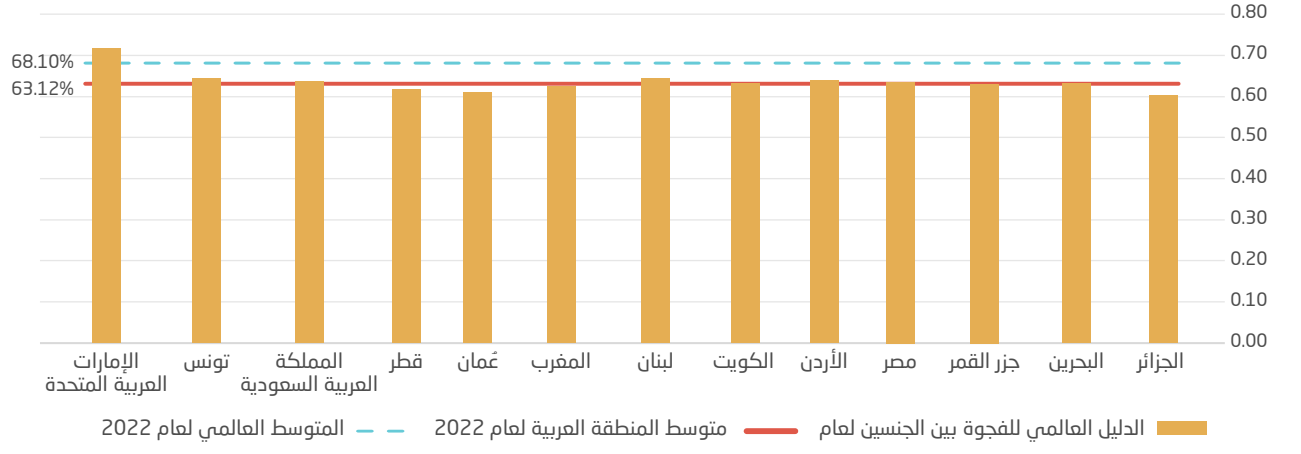

المصدر: حسابات الإسكوا استناداً إلى التقارير العالمية عن الفجوة بين الجنسين الصادرة عن المنتدى الاقتصادي العالمي، 2202.

أفقر 50 في المائة 14 في المائة من مجموع الدخل، وأغنى 1 في المائة 15 في المائة من مجموع الدخل (الشكل 13).

وبين عامي 1980 و2021، سُجِّل انخفاض طفيف في حصة أغنى 1 في المائة من سكان المنطقة العربية. لكن الانخفاض لم يتبع نمطاً متسقاً وخطياً. ففي عام 1990، استحوذ أغنى 1 في المائة من السكان على 27 في المائة من الدخل القومي، مقارنة بنسبة 33 في المائة في عام 1980، أي سُجِّل انخفاض بحوالي 6 نقاط مئوية خلال عقد من الزمن. وبعد ذلك، بقيت حصة أغنى 1 في المائة عند 27 في المائة لمدة ثماني سنوات (1992-2000). وسجلت بعدئذ انخفاضاً طفيفاً، من 27 في المائة في عام 2000 إلى 23 في المائة في عام 2021. غير أن هذا الانخفاض في حصة أغنى الأغنياء، على ضآلته خلال 21 عاماً، لم يثمر مكاسب لأفقر 50 في المائة من السكان، بل ظلت حصة هذه الفئة تتراوح

بين 9 و10 في المائة خلال الفترة 2000-2021. وأما الذين استفادوا من انخفاض حصة أغنى 1 في المائة من السكان فكانوا الـ 40 في المائة الذين ينتمون إلى الطبقة الوسطى من السكان، والذين زادت حصتهم من الدخل القومي من 31 في المائة في عام 2000 إلى 34 في المائة في عام 2021.

4. عدم المساواة بين الجنسين

تعاني المنطقة العربية من فجوة مزمنة بين الجنسين. وكانت الفجوة بنسبة 37 في المائة في عام 2022، بعد أن كانت بنسبة 39 في المائة في عام 2021. وعلى الرغم من هذا التقدم الطفيف، لا تزال المنطقة العربية تعاني من ثاني أكبر فجوة بين الجنسين في العالم. ومن بين 13 دولة عربية يغطيها دليل الفجوة بين الجنسين لعام 2022[26]، تتقدم دولة الإمارات العربية المتحدة بشكل ملحوظ، بفارق بنسبة 28.4 في المائة، فتتصدر الترتيب في المنطقة العربية، علماً أن مرتبتها العالمية لا تتجاوز الـ 68. وبالمقابل، تتأخر الجزائر وعُمان وقطر بشكل كبير على هذا الدليل. وقد سجل عدد من بلدان المنطقة تحسناً كبيراً في عام 2022 مقارنة بعام 2021، وهذه البلدان هي الكويت والمغرب والمملكة العربية السعودية. وفي نهاية المطاف، إذا استمرت المنطقة العربية على وتيرة التقدم الحالية، سيستغرق سدّ الفجوة بين الجنسين 149 عاماً، وذلك مقارنة بمتوسط عالمي يبلغ 132 عاماً (الشكل 14)[27].

أما بالنسبة إلى تحقيق التكافؤ الاقتصادي، فقد سجلت المنطقة 45 في المائة في الدليل الفرعي للمشاركة والفرص الاقتصادية، الذي يقيس الفجوة بين الجنسين من حيث المشاركة في القوى العاملة، والمساواة في الأجور، والدخل، ونسبة النساء في الأدوار الإدارية والمهنية والتقنية. وتشير هذه النتيجة إلى تقدم لا يستهان به، بحوالي 6 نقاط مئوية منذ عام 2020 (الشكل 15). وفي عام 2022، سجل الأردن والكويت أفضل أداءين، فسدّت الكويت الفجوة بنسبة 54.2 في المائة، وسدّها الأردن بنسبة 53.7 في المائة، في حين كان الأداء ضعيفاً في تونس ومصر والمغرب، إذ كانت النسبة أقل من 45 في المائة[28].

ويبدو التقدم متفاوتاً عند تفصيل المؤشرات التي تؤلّف الدليل الفرعي. وبالنسبة إلى تقديرات الدخل المكتسب، تُظهر

الشكل 15. الاتجاهات الإقليمية في سدّ الفجوة بين الجنسين في الدليل الفرعي للمشاركة والفرص الاقتصادية

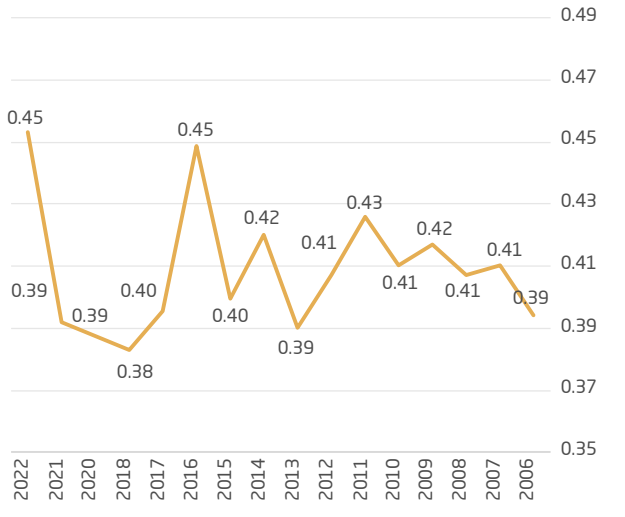

المصدر: حسابات الإسكوا استناداً إلى التقارير العالمية عن الفجوة بين الجنسين الصادرة عن المنتدى الاقتصادي العالمي، 2022.

الشكل 16. اتجاهات سدّ الفجوة بين الجنسين في الدليل الفرعي للتمكين السياسي

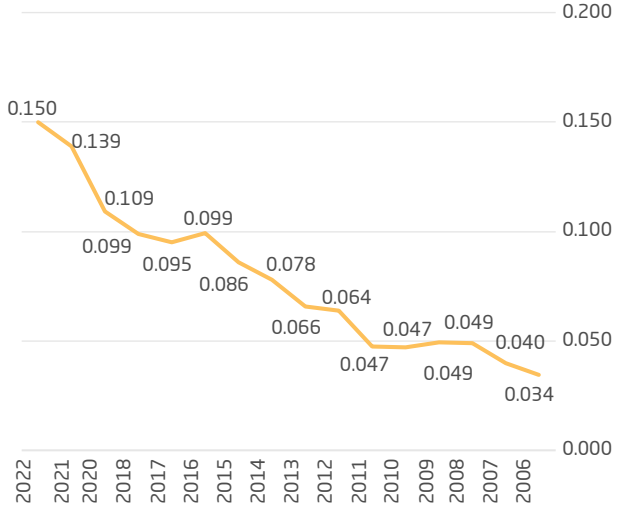

المصدر: حسابات الإسكوا استناداً إلى التقارير العالمية عن الفجوة بين الجنسين الصادرة عن المنتدى الاقتصادي العالمي، 2022.

البيانات أن النساء يكسبن في المتوسط 23.91 في المائة[29] فقط من متوسط ما يكسبه الرجال في المنطقة العربية، ما يشير إلى مستوى منخفض للتكافؤ بين الجنسين من حيث الدخل. ومن بين البلدان، أبلغت الجزائر عن أدنى مستويات التكافؤ من حيث الدخل (18.4 في المائة)، في حين سجلت جزر القمر أعلى المستويات (57 في المائة). وفي ما يتعلق بالمساواة في الأجور عن العمل المماثل، تبلغ نسبة المساواة في الأجور في المنطقة 75.5 في المائة في المتوسط[30]. وتسجل الجزائر القيمة الناشزة الوحيدة في المنطقة، إذ تبلغ نسبة المساواة في الأجور فيها 82 في المائة.

وأوسع فجوة بين الجنسين في جميع مناطق العالم، بما فيها المنطقة العربية، هي في الدليل الفرعي للتمكين السياسي. وقد سجلت المنطقة العربية ثالث أدنى درجة إقليمية، متقدمةً على منطقة شرق آسيا والمحيط الهادئ، وعلى منطقة آسيا الوسطى.

وفي عام 2022، تمكنت المنطقة من سدّ 15 في المائة من الفجوة في الدليل الفرعي للتمكين السياسي، مقارنةً بتقدم بنسبة 22 في المائة على مستوى العالم. وتمثل هذه النسبة تقدماً طفيفاً (1.1 نقطة مئوية) مقارنة بعام 2021 (الشكل 16).

وحالياً، تتصدر الإمارات العربية المتحدة الترتيب على هذا الدليل الفرعي، بنتيجة 0.402؛ وقد حققت التكافؤ الكامل بين الجنسين على المستوى البرلماني. وبالمقابل، تتأخر الكويت مسجلة أدنى درجة (0.023) بين البلدان العربية.

02

عدم المساواة
والأمن الغذائي

© NurPhoto via Reuters Connect

الرسائل الرئيسية

01 انعدام الأمن الغذائي يبقي الجيل المقبل حبيس عدم المساواة: الأطفال الذين يولدون لنساء يعانين من نقص الحديد هم أكثر عرضة للولادة المبكرة ولديهم وزن أقل عند الولادة.

02 تشهد المنطقة العربية تفاوتاً شديداً في الحصول على الأغذية الجيدة والمغذية؛ فيعاني 33.3 في المائة من السكان من انعدام الأمن الغذائي، وحوالي 28.4 في المائة من السمنة المفرطة.

03 يطال النقص التغذوي 11.9 في المائة من سكان المنطقة (53 مليون شخص)، وهو أعلى من المتوسط العالمي البالغ 9.3 في المائة.

04 تنتج المنطقة العربية أقل من نصف الغذاء الذي تستهلك.

05 يعاني ثلث النساء في سن الإنجاب في المنطقة العربية من فقر الدم.

06 تساهم الفيضانات والجفاف والتضخم المفرط والصراع والاحتلال في ارتفاع مستويات انعدام الأمن الغذائي في الجمهورية العربية السورية والسودان والصومال والعراق ودولة فلسطين وليبيا واليمن.

07 في المنطقة العربية، يهدر كل فرد ما بين 76 و120 كيلوغراماً من الأغذية سنوياً، لكن بمعدلات متفاوتة بين البلدان؛ والأسر الثرية تهدر كميات أكثر من تلك التي تعيش تحت ظل الفقر.

08 يحصل جميع سكان دول مجلس التعاون الخليجي على مياه الشرب المأمونة وخدمات الصرف الصحي، ولكن في أقل البلدان نمواً يحصل ثلثا السكان فقط على مياه الشرب وأقل من النصف على خدمات الصرف الصحي.

09 في الجزائر والجمهورية العربية السورية ومصر والمغرب واليمن، يبلغ عدد الأسر المعيشية الفقيرة التي تعاني من فقدان الدخل بسبب المخاطر المناخية ضعف الأسر الغنية.

10 تنفق الأسرة العربية المتوسطة ثلث دخلها على الغذاء.

11 معدلات السمنة أعلى بين الإناث منها بين الرجال في المنطقة العربية.

02

عدم المساواة والأمن الغذائي

يُعرَّف الأمن الغذائي بأنه يتوفر «عندما تتوفر لجميع الناس الإمكانات المادية والاجتماعية والاقتصادية، للحصول على أغذية كافية وسليمة ومغذّية تلبي احتياجاتهم التغذوية وتناسب أذواقهم الغذائية للتمتع بحياة موفورة النشاط والصحة».

المصدر: FAO, https://www.fao.org/agrifood-economics/publications/detail/en/c/122100/.

ألف. مقدمة

على الرغم من التقدم الملحوظ نحو الحد من الجوع منذ مؤتمر القمة العالمي للأغذية في عام 1996، لا يزال الملايين، في جميع أنحاء العالم، يعانون من انعدام الأمن الغذائي، مع تفاوتات كبيرة بين البلدان والأسر. وفي المنطقة العربية، يزيد انتشار انعدام الأمن الغذائي في أقل البلدان نمواً والبلدان المتأثرة بالصراعات، ويقل انتشاره في البلدان المرتفعة الدخل. وداخل البلدان، يشتدّ تعرّض الفئات الضعيفة، مثل اللاجئين والنساء والذين يعيشون في المناطق الريفية، لخطر انعدام الأمن الغذائي.

والعلاقة بين عدم المساواة والأمن الغذائي شديدة التعقيد ومتعددة الأوجه.

يستكشف هذا الفصل الترابط المذكور باستخدام إطار رصد الأمن الغذائي في المنطقة العربية[31]، ويحلل كيف تبرز أوجه لعدم المساواة في الركائز الأربع للأمن الغذائي: التوفر والحصول والاستفادة والاستقرار، ضمن المؤشرات المحددة في الإطار، وكيف تترجم إلى عدم مساواة في المؤشرات الأساسية لنتائج الأمن الغذائي (النقص التغذوي والسمنة وتجربة انعدام الأمن الغذائي). ويجري تحليل أوجه عدم المساواة على ثلاثة مستويات: بين البلدان؛ وبين الأسر؛ وداخل الأسرة الواحدة، وكيف ترسّخ أوجه عدم المساواة هذه بعضها بعضاً. ويوسّع الشكل 17 إطار رصد الأمن الغذائي لتحليل المؤشرات ذات الصلة من منظور عدم المساواة.

عدم المساواة في أسواق المواد الغذائية

تنبثق الروابط بين انعدام الأمن الغذائي وعدم المساواة عن التوزيع غير المتكافئ للنفوذ الاجتماعي والسياسي والاقتصادي في إطاره العام، وكذلك من حيث كيفية صنع الغذاء وتوزيعه. على سبيل المثال، يُستبعد، في بلدان عديدة، صغار المنتجين من المشاركة في صنع القرارات المتعلقة بالسياسات الغذائية الوطنية والعالمية مع أن هذه السياسات تؤثر عليهم. وعلى الصعيد العالمي، ثمة تركيز واضح لرؤوس الأموال وحصص السوق التي تتيح لشركات الأغذية الزراعية التأثير على أسعار المواد والمدخلات الغذائية وإمداداتها وجودتها. ويتمتع صانعو السياسات العالمية وأصحاب الشركات الخاصة بنفوذٍ كافٍ لعرقلة السياسات الغذائية، وللحيلولة دون تقاسم الملكية الفكرية.

وبات النفوذ على النظام الغذائي العالمي مركّزاً في أيدي هذه الشركات الآن إلى حد يمكّنها من البتّ في أنواع الأغذية التي تنتقل من المنتجين إلى المستهلكين، وفي كيفية حدوث ذلك. وتهيمن ثلاث شركات متعددة الجنسيات، هي مونسانتو ودوبونت وسينجينتا - على المعاملات التجارية العالمية المتعلقة بالبذور؛ وتتحكّم ثلاث شركات أخرى، هي ADM وبانج وكارجل، بمعظم تجارة الحبوب الدولية. ويسود بشأن هذا النظام تصوّر بأنه يماثل ساعة رملية: فما ينبته ملايين المزارعين في جميع أنحاء العالم يأكله كل شخص في العالم، لكن الواقع أن الغذاء بات، أكثر وأكثر، يُنقل «من المزرعة إلى المائدة» بواسطة عدد محدود من كبار موزعي السلع، والمورّدين، وتجار التجزئة، وشركات المعالجة والتعبئة والتغليف[أ].

بالإضافة إلى ذلك، يؤدي المضاربون في المواد الغذائية دوراً كبيراً في تحديد أسعار المواد الغذائية على مستوى العالم. وفي الولايات المتحدة الأمريكية، تشير تقديرات الخبراء إلى أن أنشطة المضاربة غير الخاضعة للرقابة هي ما يزيد أسعار المواد الغذائية بما يتراوح بين 10 و25 في المائة[ب]. وحين يتسابق المضاربون إلى سوق الحبوب لدى تعرّض الطلب للصدمات، يتفاقم الشح وتتجه الأسعار نحو مزيد من الارتفاع.

ولفهم التغييرات العالمية في أسعار الأغذية، وكيف تبقي ديناميات عدم المساواة في النظم الغذائية، لا بد من تحليل كيفية تحقق الأرباح في أسواق المواد الغذائية، ودور اللوائح المالية.

أ https://www.globalhungerindex.org/issues-in-focus/2017.html.
ب Ashoka Mukpo, https://news.mongabay.com/2022/07/did-wall-street-play-a-role-in-this-years-wheat-price-crisis/, 2022.

باء. انعدام الأمن الغذائي من منظور المساواة

1. توفر الغذاء

الخطوة الأولى نحو تحقيق الأمن الغذائي هي الحفاظ على كميات كافية من الأغذية في بلد ما، إما عن طريق الإنتاج المحلي أو الاستيراد، بما في ذلك المساعدات الغذائية. وقد يُقاس توفر الغذاء في بلد ما باستخدام مجموع ما يتلقاه من إمدادات بالسعرات الحرارية، ويُحدد هذا المجموع بدوره، في المقام الأول، بعاملين: حجم الإنتاج الوطني للمواد الغذائية وقدرة البلد على استيراد هذه المواد. لا تنتج المنطقة العربية حالياً سوى نصف السعرات الحرارية التي تستهلكها، وتحول مصاعب جمّة دون زيادة إنتاجها الزراعي[32]، ما يجعل المنطقة شديدة الاعتماد على الواردات الغذائية، وشديدة التعرّض لتداعيات أي تغيير في الأسعار العالمية للمواد الغذائية. وتستورد المنطقة 61.4 في المائة من احتياجاتها من الحبوب التي تُعَدّ أهم مجموعة من مجموعات المواد الغذائية، ومصدراً رئيسياً للسعرات الحرارية[33]. يصف هذا القسم التحديات التي تواجه توفر الغذاء في المنطقة العربية، وما رُصِد من أوجه لعدم المساواة في جميع أبعاد توفر الغذاء.

الشكل 17. أوجه عدم المساواة وإطار رصد الأمن الغذائي

العلاقة بين الأمن الغذائي وعدم المساواة

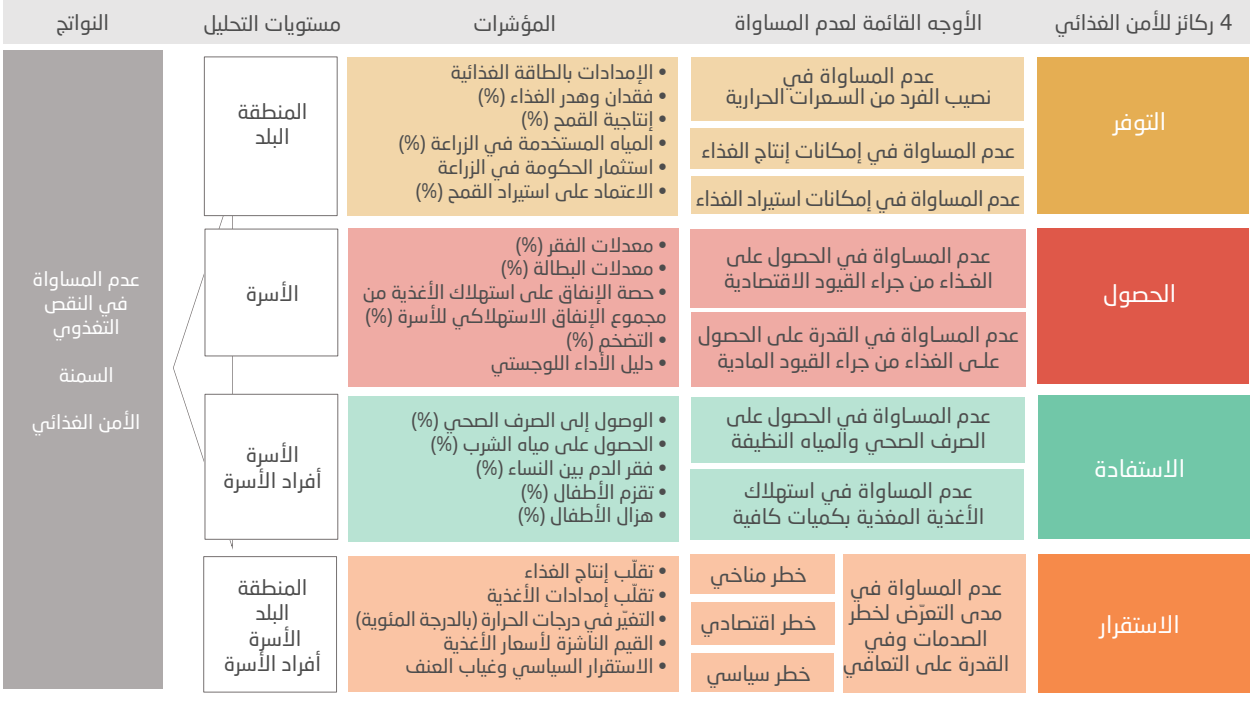

المصدر: تحليل من فريق الإسكوا.

• نصيب الفرد من السعرات الحرارية

تقدَّر كمية الغذاء المتوفرة على مستوى البلد من خلال حساب السعرات الحرارية المستمدّة من جميع الإمدادات الغذائية (الإنتاج الوطني والواردات مطروحاً منها الصادرات) كل يوم ولكل شخص، ويرصدها مؤشر الإمدادات بالطاقة الغذائية الصادر عن منظمة الأغذية والزراعة. وخلال الفترة 2019-2021، كان متوسط ما تحصل عليه المنطقة العربية من إمدادات بالطاقة الغذائية (3,048 كيلو كالوري للفرد كل يوم) أعلى من المتوسط العالمي (2,693 كيلو كالوري للفرد كل يوم)، لكن مع تباين كبير من بلد إلى آخر.

فيبلغ متوسط إمدادات السعرات الحرارية في بلدان مجلس التعاون الخليجي والبلدان المتوسطة الدخل أكثر من 3,200 سعرة حرارية للفرد في اليوم، ويقلّ المتوسط بنسبة 23.69 في المائة في البلدان التي تشهد نزاعات (2,442 سعرة حرارية للفرد في اليوم) وبنسبة 18.34 في المائة في أقل البلدان نمواً (2,613 سعرة حرارية لكل فرد في اليوم). وخلال الفترة 2010-2020، شهدت بلدان المنطقة تغييرات غير متكافئة في الإمدادات بالطاقة الغذائية. وكانت أعلى الزيادات في بلدان مجلس التعاون الخليجي بنسبة 5 في المائة، وفي أقل البلدان نمواً بنسبة 7 في المائة. أما البلدان المتوسطة الدخل والبلدان التي تشهد صراعات، فقد شهدت ركوداً أو انخفاضاً في مستويات السعرات الحرارية. كان أكبر الانخفاضات في الأردن (10- في المائة)، يليه اليمن (5- في المائة)، فلبنان (4- في المائة)، ثم مصر (3- في المائة)[34].

ولا يكفي مؤشر إمدادات الطاقة الغذائية لتقييم أمن توفر الغذاء في بلد ما، لأنه لا يأخذ في الاعتبار احتياجات السكان من السعرات الحرارية، ولا يأخذ في الحسبان الأغذية التي لا تستهلك بسبب الخسائر والهدر. ولهذا السبب، يُتمم التحليل عادة بمؤشر متوسط كفاية الإمدادات بالطاقة الغذائية الذي يقارن السعرات الحرارية المتوفرة بالاحتياجات المقدّرة

خسائر القمح الليّن والتمور في المغرب

تُعزى خسائر القمح الليّن في المغرب، بالدرجة الأولى، إلى القصور في ممارسات التخزين، بخسائر بنسبة 20 في المائة للتخزين تحت الأرض وخسائر تتراوح بين 10 و15 في المائة للتخزين في الغرف. وقصور ممارسات التخزين هو أيضاً السبب الرئيسي لما يُفسَد من التمور، فتقع خسائر بنسبة 20 في المائة للتخزين تحت الأرض، وخسائر تتراوح بين 10 و15 في المائة للتخزين في الغرف. وتُفسَد التمور أيضاً أثناء الزراعة والحصاد بسبب الحشرات (10 في المائة) والطيور (15 في المائة) وسوء ممارسات الحصاد (1-3 في المائة).

المصدر: ESCWA, https://www.unescwa.org/sites/default/files/event/materials/FLW_Morocco.pdf, 2022.

للسعرات الحرارية التي يحتاج سكان البلد إليها. وفي الفترة 2019-2021، بلغ متوسط كفاية الإمدادات بالطاقة الغذائية في المنطقة العربية 129.2 في المائة، أي أن الإمدادات بالطاقة الغذائية كانت أكثر بنحو 30 في المائة من المطلوب لنمط حياة صحي ونشط. إلا أن ثمة اختلافات كبيرة بين مجموعات البلدان، وبين البلدان أنفسها، فيبلغ المتوسط في البلدان التي تشهد صراعات 109 في المائة، وفي أقل البلدان نمواً 117 في المائة، أما بلدان مجلس التعاون الخليجي فتسجل 131 في المائة، وتسجل البلدان المتوسطة الدخل 143 في المائة[35].

وقد تُفسّر النتائج على مؤشري الإمدادات بالطاقة الغذائية ومتوسط كفاية الإمدادات بالطاقة الغذائية بأن المنطقة العربية لديها ما يكفي من الغذاء لجميع سكانها، ولكنّ هذه النتائج تخفي تفاوتات كبيرة في الحصول على الغذاء بين الفئات السكانية المختلفة، وتبيّن أن قدراً لا يستهان به من الغذاء قد لا يُستهلك أصلاً بسبب فقدانه في مختلف مراحل الإنتاج والنقل والتخزين، أو الهدر في الاستهلاك نفسه. وتشير التقديرات إلى أنّ حوالي ثلث الغذاء في المنطقة إما يُفقد أو يُهدر[36]. ويُطلَق على نقص كمية الأغذية أو نوعيتها على مستوى سلسلة التوريد اسم: "فقدان الأغذية"، أما الانخفاضات التي تحدث على مستويات البيع بالتجزئة والخدمات الغذائية ومن قبل المستهلكين فيُطلَق عليها اسم: "هدر الأغذية". وفي عام 2019، أشارت التقديرات إلى أن فقدان الأغذية في المنطقة العربية كان بمعدل 5.4 في المائة، مع ارتفاع للبلدان المتوسطة الدخل (6.9 في المائة)، وانخفاض في البلدان التي تشهد صراعات (4.4 في المائة) وفي بلدان مجلس التعاون الخليجي (2 في المائة) وأقل البلدان نمواً (2.6 في المائة)[37].

وأما هدر الأغذية، فالبيانات الموثوقة عنه شحيحة، إلا أنّ التقديرات تشير إلى هدر يتراوح بين 76 و120 كيلوغراماً للفرد الواحد في السنة على مستوى الأسرة المعيشية في المنطقة العربية[38]. وتشير البيانات إلى ارتفاع معدلات هدر الأغذية في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل مقارنة بالبلدان المرتفعة الدخل، ولكن مع مستويات تباين عالية جداً بحيث لا تمكّن من استخلاص النتائج. وعلى مستوى الأسرة المعيشية، تُظهر الدراسات المتاحة أنّ الأسر الأكثر ثراء في كل بلد تهدر كمياتٍ أكبر من الأسر الفقيرة في البلد نفسه. على سبيل المثال، وجدت دراسة أُجريَت في مدينة الكوت في العراق أنّ الأسر ذات الدخل المرتفع تهدر، في المتوسط، 166 كيلوغراماً للفرد في السنة، مقارنة بحوالي 111 كيلوغراماً للفرد في السنة تهدرها الأسر ذات الدخل المنخفض[39].

• الإنتاج الغذائي

تنتج المنطقة العربية، في المتوسط، 40 في المائة من احتياجاتها من الحبوب، وبمعدلات مرتفعة في أقل البلدان نمواً، ومنخفضة لا تتجاوز 6 في المائة في بلدان مجلس التعاون الخليجي[40]. وتساهم عوامل عديدة في محدودية الإنتاج الغذائي الوطني، وتشمل انخفاض الإنتاجية الزراعية، وشح المياه، والمساحات المحدودة نسبياً من التربة الخصبة. إلا أن هذه التحديات لا تبرز في جميع البلدان العربية بالقدر نفسه؛ وتتباين إمكانات مواجهة هذه التحديات من بلد إلى آخر.

دمّر الصراع المديد في السودان البنى الأساسية، وخفّض إنتاجية البلد، وقلّص قدرته على الاستثمار في مشاريع جديدة وإيجاد فرص عمل وزيادة دخل الناس. كما زاد الصراع من اعتماد البلد على البلدان الأخرى ووسّع الفجوة بين السودان والبلدان المجاورة.

المصدر: جمال النيل، نائب وزير التنمية الاجتماعية، السودان.

انخفاض الإنتاجية الزراعية

لا تزال المحاصيل المنتجة محلياً منخفضة، وتقلّ بنسبة 20 في المائة عن طاقات الإنتاج في بلدان المنطقة[41]. وتنتج البلدان المتوسطة الدخل ما يقرب من 65 في المائة من الحبوب في المنطقة، وقد حققت خلال السنوات الأخيرة زيادات في المحاصيل أعلى بكثير من البلدان التي تشهد صراعات أو أقل البلدان نمواً أو بلدان مجلس التعاون الخليجي. ويعزى ارتفاع الأداء بمعظمه إلى مصر، بسبب انتشار استخدام شبكات الري. وفي أقل البلدان نمواً، لا تشكل المحاصيل إلا جزءاً بسيطاً مما يتحقق في أماكن أخرى؛ وبقيت الغلة على حالها، منخفضة وبنسبة 50 في المائة أو أقل من طاقات الإنتاج في هذه البلدان.

شحّ المياه

يخصَّص أكثر من نصف موارد المياه المتجددة في المنطقة العربية للقطاع الزراعي، لكن ثمة تفاوتات كبيرة بين البلدان. وبلغت الاستفادة الحالية في السودان والصومال والعراق وموريتانيا واليمن أكثر من 90 في المائة، وبالمقابل فهي أقل من 40 في المائة في البحرين وجيبوتي وقطر ولبنان. وتتفاقم مشكلة شحّ المياه بسبب تدني إنتاجية استخدام المياه الناجم عن ممارسات الري المُهدرة وقلة الاستثمار في البنى الأساسية.

محدودية توفر الأراضي الخصبة الصالحة للزراعة

المنطقة العربية في غاية الجفاف، وتصنَّف 95 في المائة من أراضيها بأنها شديدة الجفاف. ويأتي التوسّع الحضري وتدهور الأراضي على المساحات الخصبة الشحيحة أصلاً، وباتت اليوم 73 في المائة من الأراضي الصالحة للزراعة في المنطقة تعاني من التدهور. وتشمل المناطق التي تشتدّ عليها مخاطر التدهور: الجبال في لبنان واليمن؛ والسهول الساحلية المعرّضة لتسرّب مياه البحر كما في قطاع غزة أو دلتا النيل؛ وزحف التصحّر في السودان وشبه الجزيرة العربية؛ والتملّح في وادي الأردن. وكذلك، فإن تحات التربة الناجم عن انحسار الغطاء النباتي هو أحد أسباب تدهور الأراضي. وقد برزت هذه الظاهرة في الفترة الأخيرة، ولا سيما في جزر القمر وجيبوتي والسودان والصومال وموريتانيا واليمن، التي تراجعت فيها مساحات الأراضي الخصبة بنسبة 33 في المائة خلال الفترة 1998-2006[42].

وعلى مستوى الأسر المعيشية، ولا سيما في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل، يشكل القطاع الزراعي مصدراً أساسياً للدخل والأمن الغذائي بالنسبة إلى السكان الذين يعيشون في المناطق الريفية، الذين يمثّلون 41 في المائة من مجموع سكان المنطقة[43]. ونسبة العاملين في الزراعة أعلى بكثير في الصومال (80 في المائة) والسودان (38 في المائة) وجزر القمر (34 في المائة) والمغرب (33 في المائة) منها في بلدان مجلس التعاون الخليجي مثل الإمارات العربية المتحدة (1 في المائة) والبحرين (1 في المائة) وقطر (1 في المائة).

وتستحوذ الأسر المزارعة على نسبة تتراوح بين 75 و85 في المائة من حيازات الأراضي الزراعية في المنطقة، وتمارس هذه الأسر الزراعة بسُبُل تقليدية بعلية، وعلى نطاق صغير. وأفاد ما يصل إلى ثلاثة أرباع من الأفراد في هذه الأسر بأنهم يضطرون إلى العمل في أنشطة خارج المزرعة للحصول على مداخيل إضافية تلبي احتياجاتهم[44]. وهذا المنحى هو على نقيض ما يتحقق بوجود مزارع تجارية عالية الإنتاجية تعتمد

سُبُل الزراعة الآلية. وتنبثق هذه التفرقة في نُظُم الإنتاج الزراعي عن أوجه هيكلية لعدم المساواة، تشمل الحصول على الأراضي وعلى المدخلات الزراعية.

وتشير التقديرات إلى أنّ 84 في المائة من المزارع في جميع أنحاء العالم مملوكة لمزارعين من ذوي الحيازات الصغيرة لديهم أقل من هيكتارين من الأراضي، وأنّ صغار المزارعين هؤلاء ينتجون 35 في المائة من الأغذية في العالم مع أنهم لا يمتلكون إلا 12 في المائة من الأراضي الزراعية[45]. وبالمقابل، تدير أكبر 1 في المائة من المزارع أكثر من 70 في المائة من الأراضي الزراعية في العالم. وتوزيع أحجام المزارع في المنطقة العربية هو من بين الأقل مساواةً في العالم، فحوالي 80 في المائة من المزارع تمتلك فقط 20 في المائة من الأراضي الزراعية، في حين تمتلك 10 في المائة من المزارع 60 في المائة من الأراضي الزراعية[46]. وعلاوة على ذلك، فإن بعض الفئات التي تعيش في ظل الهشاشة، ولا سيما الأسر المعيشية التي تعيلها نساء، أقل احتمالاً لتملك الأراضي الزراعية. وتقلّ نسبة النساء اللواتي يمتلكن أراضٍ في المنطقة العربية عن 10 في المائة في معظم البلدان التي تتاح عنها بيانات، مثل المملكة العربية السعودية (0.80 في المائة) والأردن (3 في المائة) والجزائر (4.10 في المائة) والمغرب (4.40 في المائة) ومصر (5.20 في المائة). والاستثناء الوحيد لهذه الظاهرة هي جزر القمر (32.60 في المائة)[47].

ويبرز وجهٌ آخر لعدم المساواة في الحصول على المدخلات الزراعية، حيث أنّ الحيازات الزراعية الصغيرة تستخدم بدرجة أقلّ الأسمدة والبذور المعتمدة، والآلات الزراعية وتكنولوجيات الري المتقدمة، مقارنةً بالحيازات الكبيرة، ما يؤدي إلى انخفاض نسبي في محاصيلها، وبالتالي إلى انخفاض في مداخيل أصحابها. وتلاحَظ أيضاً اختلافات في استخدام المدخلات بين البلدان، حيث تستهلك الجمهورية العربية السورية والسودان أقل من 10 كيلوغرامات من الأسمدة لكل هكتار من الأراضي الصالحة للزراعة بينما تستهلك البحرين والكويت أكثر من 1,000 كيلوغرام لكل هكتار[48]. وكذلك ليس لدى الصومال إلا 12 جراراً لكل 100 كيلومتر مربع، مقارنة بحوالي 400 جرار في مصر[49]. وليس لدى أشدّ المزارعين هشاشة إلا وصول محدود إلى المعلومات المتصلة بالممارسات الزراعية والمنتجات المالية، كالائتمان والتأمين، ما يساهم في إدامة أوجه عدم المساواة القائمة.

• التجارة

تدفع الحواجز المادية والبيئية التي تعوق إنتاج الغذاء محلياً معظم بلدان المنطقة العربية إلى الاعتماد بشدّة على أسواق الأغذية العالمية لتلبية احتياجاتها الغذائية. وما لم تعالَج هذه الحواجز، من غير المرجّح أن يخفّ هذا الاعتماد. لذلك، تبقى الواردات من السلع الغذائية الاستراتيجية ركيزةً لضمان توفر القدر الكافي من الغذاء، إلا أنّ التفاوت كبير بين البلدان من حيث الاعتماد على الواردات، وكذلك من حيث ما يُحدِق بها من خطر عدم القدرة على الحفاظ على الواردات الغذائية لفترة طويلة. وبالنسبة إلى الحبوب، وهي سلعة حيوية للأمن الغذائي، كانت نسبة الاعتماد على الواردات في الفترة 2018-2020 أعلى من 90 في المائة في بلدان مجلس التعاون الخليجي، وكذلك في الأردن وجيبوتي وليبيا واليمن، وبالمقابل كان أقل من 50 في المائة في معظم أقل البلدان نمواً وفي مصر[50]. وبالنظر إلى النمو السكاني المتوقع والإنتاجية الزراعية الحالية، تشير التقديرات إلى تزايد العجز في تجارة الأغذية في المنطقة خلال السنوات المقبلة[51].

والبلدان التي تعاني من عجز تجاري إجمالي ونسبة عالية من الواردات الغذائية قد تشهد تضاؤلاً في احتياطياتها من العملات الأجنبية ومصاعب في الحفاظ على مستويات الواردات الغذائية، لا سيما عندما ترتفع الأسعار العالمية وتضطرب سلاسل الإمداد الدولية. وخلال الفترة 2018-2020، بلغ متوسط حصة الواردات الغذائية من إجمالي الصادرات السلعية للمنطقة العربية 10.6 في المائة، ولكن بمعدلات كبيرة للغاية في البلدان الفقيرة، مثل الصومال (409 في المائة) وجزر القمر (292 في المائة) واليمن (225 في المائة). وتسجل بعض البلدان المصدرة للنفط معدلات أقل من المتوسط العالمي، مثل قطر (4 في المائة) والإمارات العربية المتحدة (5 في المائة)[52].

وثمة علاقة معقدة بين التجارة وعدم المساواة. فمن ناحية، في وسع زيادة التجارة الدولية أن تحد من أوجه عدم المساواة

يعتقد أعضاء فريق خبراء الإسكوا المعني بإصلاح الحماية الاجتماعية أن ثمة أوجه لعدم المساواة في الأبعاد الأربعة للأمن الغذائي: التوفر والحصول والاستفادة والاستقرار. وقد تسبّبت التداعيات الاقتصادية لأزمة كوفيد-19، وخاصة البطالة، في ضغوط إضافية منذ عام 2020، في حين أعاقت الحرب في أوكرانيا سلسلة استراتيجية بالغة الأهمية للإمدادات الغذائية في المنطقة العربية، وتسبّبت في ضائقة اقتصادية خانقة، وزيادات حادة في أسعار المواد الغذائية. ونتيجة لذلك، يجد الذين يعيشون تحت ظل الفقر والهشاشة مصاعب جمّة في الحصول على الغذاء الكافي بسبب انخفاض القوة الشرائية لمداخيلهم. والاستراتيجيات الوطنية المتعلقة بالأمن الغذائي لا تتمتع بالكفاءة اللازمة للتأكد من عدم إهمال أحد.

أعضاء فريق خبراء الإسكوا المعني بإصلاح الحماية الاجتماعية

بين البلدان، وإيجاد فرص العمل، ورفع مستويات المعيشة. ومن ناحية أخرى، قد تزيد التجارة أوجه عدم المساواة داخل البلدان، حيث ترتفع المداخيل في أعلى سلّم توزيع الثروة، وتبقى على حالها في أدنى درجات السلّم[53]. ففي داخل البلدان، تُفيد زيادة التجارة الدولية، عموماً، كلاً من المستهلكين والقطاعات المنتِجة الموجهة نحو التصدير، وأما الزراعة في الحيازات الصغيرة، فقد يعاني العاملون فيها من انخفاض الدخل والأجور، وتقلّص فرص العمل بسبب قصور الأسواق واختلالاتها[54]. والحاصل أن التجارة قد تساهم في عدم المساواة في إنتاج الأغذية ما لم تعتمد سياسات هادفة، مثل إنشاء تعاونيات المزارعين، والتوجه نحو الزراعة التعاقدية، وتحسين البنى الأساسية للنقل، واعتماد سياسات تشجّع على استهلاك المنتجات ذات القنوات التسويقية القصيرة[55].

2. الحصول على الغذاء

لا يقتصر الأمن الغذائي على ضمان إنتاج أو استيراد ما يكفي من الغذاء إلى بلد ما، بل يشمل ضمان حصول جميع السكان على الإمكانات الاقتصادية والمادية اللازمة للحصول على الغذاء. وذكر أمارتيا سين، في كتابه حول الفقر والمجاعات، أنّ بعض أسوأ المجاعات قد حدث رغم عدم حصول انخفاض كبير في كمية الغذاء المتوفرة للفرد، ما يدل على أن التحدي الأصعب ليس، غالباً، في توفر ما يكفي من الغذاء، بل في الحصول على الغذاء.

وفي معظم البلدان، ترتبط أوجه عدم المساواة في الحصول على الغذاء ارتباطاً وثيقاً بتباين الدخل، وتتأثر بشدة بظروف الاقتصاد الكلي مثل معدلات البطالة والتضخم. وبالنسبة إلى مناطق الصراع، قد يشكّل الحصول المادي على الغذاء عائقاً هاماً.

• الفقر وعدم المساواة والحصول على الغذاء

في الوقت الحاضر، تحول العوامل الاقتصادية دون حصول الملايين في المنطقة العربية على نظام غذائي صحي. وتشتدّ حدة هذه المشكلة في بلدان مثل السودان وموريتانيا، حيث لا يستطيع 91.80 في المائة من سكان السودان و60.70 في المائة من سكان موريتانيا تحمّل تكاليف تناول الطعام الصحي[56].

ولا شك في أهمية النمو الاقتصادي لتحسين الحصول على الغذاء في المنطقة، لكنه ليس العامل الوحيد. فديناميات عدم المساواة في بلد ما قد تحول دون جني الفئات الأشد

النساء في المناطق الريفية والأمن الغذائي

للنساء دورٌ أساسي في تحقيق الأمن الغذائي، إذ يشاركن في جميع مراحل نُظُم إنتاج الغذاء، من الزراعة إلى إعداد الأغذية فالتسويق وصولاً إلى الاستهلاك المنزلي. وعلى الرغم من أن النساء في المناطق الريفية يشكّلن نسبة كبيرة من القوى العاملة الزراعية في المنطقة العربية، ليست ظروف العمل المتاحة لهن مساوية لظروف عمل الرجال: فأجورهن أقل، وقد يغلب على وظائفهن الطابع غير المنتظم ولا النظامي، أو قد يتطلب عملهن مهارات منخفضة. والنساء هن أيضاً الأرجح لأن يتحملن حصة غير متناسبة من أعباء الرعاية غير المدفوعة الأجر. وعلى الصعيد العالمي، تكسب النساء العاملات في النُظُم الغذائية 82 سنتاً أمريكياً مقابل كل دولار يكسبه الرجال[أ]. وعلاوة على ذلك، فإن حصتهن من ملكية الأراضي أقل من حصة الرجال بكثير، ففي معظم البلدان العربية التي تتاح عنها بيانات، 96 في المائة من مالكي الأراضي هم من الذكور[ب]. وتعزز ديناميات الفقر أوجه عدم المساواة بين الجنسين، إذ تحدّ من فرص الحصول على التعليم والرعاية الصحية والصرف الصحي والخدمات الأساسية الأخرى المتاحة للنساء في المناطق الريفية. وتشير التقديرات الواردة في تقرير منظمة الأغذية والزراعة لعام 2023 إلى أنّ الحد من عدم المساواة بين الجنسين في النُظُم الغذائية العالمية سيترجَم إلى ربح إضافي بقيمة 3 ملايين دولار ويحدّ من انعدام الأمن الغذائي بالنسبة إلى 45 مليون شخص[ج].

أ. FAO, https://www.fao.org/documents/card/en/c/cc5343en, 2023.
ب. بيانات البنك الدولي. http://info.worldbank.org/governance/wgi/.
ج. FAO, https://www.fao.org/documents/card/en/c/cc5343en, 2023.

فقراً وتهميشاً لمكاسب الرخاء الاقتصادي، مع أنها تتحمل قدراً لا يستهان به من التكاليف. ومع غياب السياسات الاجتماعية المصمّمة لمعالجة عدم المساواة، قد يشتدّ تعرّض الأسر المعيشية الفقيرة لخطر انعدام الأمن الغذائي مع محدودية قدرتها على استيعاب الصدمات وانعزالها عن النشاط الاقتصادي. وانعدام الأمن الغذائي بدرجة شديدة الحدة أوسع انتشاراً بثلاث مرات في البلدان التي تعاني من ارتفاع عدم المساواة في الدخل (21 في المائة) منه في البلدان حيث ينخفض انتشار عدم المساواة في الدخل (7 في المائة)؛ ويزيد الأثر بنسبة 20 في المائة في البلدان المنخفضة الدخل مقارنة بالبلدان المتوسطة الدخل[57].

ويبيّن مسح الباروميتر العربي للفترة من تشرين الأول/أكتوبر 2021 إلى تموز/يوليو 2022، الذي شمل 12 بلداً في المنطقة، وجود علاقة مباشرة بين عدم المساواة وانعدام الأمن الغذائي. وأفاد ما يقرب من نصف المشاركين في العينة أن الطعام نفد عندهم وأنهم لا يمتلكون المال الكافي لشراء المزيد؛ وترتبط تجربتهم ارتباطاً وثيقاً بالحصول على دخل شهري أقل من قيمة الوسيط للمعاشات في البلد. وبالإضافة إلى ذلك، ذكرت نسبة 60 في المائة من الأسر المعيشية أن دخلها لا يغطي نفقاتها الأساسية، وأفادت نسبة 76 في المائة بأنها لا تمتلك أي مدخرات. وتحدّ هذه العوامل بشدة من قدرة الأسر المعيشية على استيعاب الصدمات الاقتصادية والحفاظ على مستويات ثابتة من استهلاك الأغذية[58].

وأثرُ الافتقار إلى الدخل والأمن الغذائي أشدّ على بعض الفئات الاجتماعية والديمغرافية، مثل سكان المناطق الريفية، والنساء، وغير ذلك من الفئات التي تعيش في ظل الهشاشة. وفي الفجوة بين الريف والحضر تفسيرٌ لبعض أوجه عدم المساواة في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل[59]. وفي عام 2018، بلغ عدد سكان المناطق الريفية في المنطقة العربية حوالي 174 مليون شخص، أي أكثر بقليل من 40 في المائة من السكان. وترتفع النسبة في السودان ومصر واليمن لتصل إلى 75 في المائة. ولا تزال المناطق الريفية، بمعظمها فقيرة نسبياً، ويبلغ متوسط الفقر في المناطق الريفية في البلدان العربية حوالي 34 في المائة،

لكنّ معدلات البلدان تتراوح بين 8 في المائة في تونس و80 في المائة في السودان. ويمارس حوالي ثلثي المزارعين أساليب زراعية منخفضة الغلّة وشديدة الاعتماد على موارد طبيعية هشة، مثل الزراعة البعلية والرعوية. ويشتدّ الفقر في المناطق الريفية حين يقترن بعوامل هشاشة أخرى، كما هي حال الأسر المعيشية التي تعيلها نساء، والتي ليس لديها أي أراضٍ، والشديدة التعرّض لتقلّبات المناخ.

• العوامل الاجتماعية والاقتصادية المؤثرة في الحصول على الغذاء

بالإضافة إلى الأوجه العامة لعدم المساواة في الدخل، تؤثر عوامل اقتصادية هامة، كالتضخم وارتفاع معدلات البطالة، على حصول أفقر شرائح السكان على الغذاء.

وفي عام 2021، بلغ متوسط البطالة في المنطقة العربية 12.4 في المائة، أي ضعف المتوسط العالمي (6.2 في المائة)، ولكن مع تباين كبير من مجموعة بلدان إلى أخرى. فتسجل بلدان مجلس التعاون الخليجي معدلات بطالة منخفضة (5.6 في المائة)، بل وهي مصدر لفرص العمل بالنسبة إلى المهاجرين من البلدان المجاورة. وبالمقابل، تسجل أقل البلدان نمواً أعلى مستويات البطالة (19.3 في المائة). وداخل البلدان، لا توزّع فرص العمل على قدم المساواة، فترتفع مستويات البطالة والعمالة الناقصة بين الشباب والنساء والأشخاص ذوي الإعاقة واللاجئين. وفي عام 2020، كان 35.6 في المائة من الشباب في المنطقة خارج دائرة العمالة والتعليم والتدريب، مقارنة بمتوسط عالمي يبلغ 23.3 في المائة. وكانت مشاركة النساء في القوى العاملة أقل بكثير من المتوسط العالمي، فبلغ معدل مشاركتهن في المنطقة 19.43 في المائة مقارنة بمتوسط عالمي بنسبة 46.18 في المائة[60].

وقد تؤثر البطالة والعمالة الناقصة بشدة على واقع الأمن الغذائي في البلدان التي ليست لديها إلا سياسات محدودة للضمان الاجتماعي، والتي هي أيضاً الأشدّ تضرراً من الفقر. وتفاقم البطالة بشدة تبعات عدم المساواة في الدخل على الأمن الغذائي[61]. وتُظهر بيانات مسح الباروميتر العربي، من تشرين الأول/أكتوبر 2021 إلى تموز/يوليو 2022، ارتفاع معدلات انعدام الأمن الغذائي بين العاطلين عن العمل مقارنةً بالذين يعملون حالياً[62].

وأثّرت عوامل هيكلية، مثل ارتفاع مستويات التضخم وعدم الاستقرار الاقتصادي بسبب أزمة كوفيد-19 والحرب في أوكرانيا، بشدة على الأمن الغذائي للبلدان والأسر ذات الدخل المنخفض. وعادة ما تكون أقل البلدان نمواً هي أشد عرضة لتغيّرات الأسعار العالمية التي تطالها بسرعة أكبر من الاقتصادات المتقدمة بسبب سلاسل التوريد الأقصر. وفي الوقت الحاضر، تسجل بلدان مجلس التعاون الخليجي مستويات معتدلة للغاية من التضخم، وهي أقل من المتوسط العالمي. وتسجل البلدان المنخفضة الدخل مستويات تضخم أعلى. ويتّخذ الوضع منحىً حاداً في لبنان، حيث بلغ معدل التضخم 154.8 في المائة في عام 2021، وكذلك في السودان، إذ بلغ التضخم 382.8 في المائة. ويشتد تعرّض الصومال وموريتانيا واليمن لخطر تراكم أزمات الديون والأمن الغذائي[63].

والتقلّبات في أسعار المواد الغذائية قد تحدّ من قدرة السكان على الحصول على الغذاء الذي يحتاجون إليه، ولا سيما الأسر ذات الدخل المنخفض التي تنفق نسبة

الشكل 18. العلاقة بين نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي وحصة الدخل المنفق على الغذاء، 2018

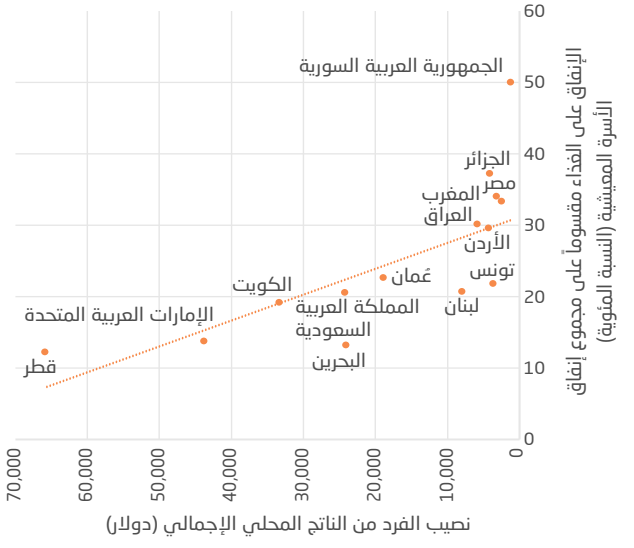

المصدر: حسابات الإسكوا استناداً إلى بيانات من إحصاءات البنك الدولي ومن Knoema.

كبيرة من دخلها على الغذاء، وليس لديها إلا قدرة محدودة على استيعاب الصدمات. وفي عام 2018، بلغ متوسط إنفاق الأسر العربية على الغذاء 31.3 في المائة، لكن مع تباين كبير من مجموعة سكان إلى أخرى؛ فأنفق مواطنو دول مجلس التعاون الخليجي 19 في المائة من دخلهم على الغذاء، مقارنة بنسبة 50 في المائة في الجمهورية العربية السورية[64].

وداخل البلدان، تزيد النسبة من الدخل التي ينفقها الأشدّ فقراً على الغذاء بكثير على النسبة التي ينفقها الأغنياء. وفي مصر في عام 2020، شكّل الإنفاق الغذائي 40.55 في المائة من ميزانية الذين يعيشون في فقر، مقارنة بنسبة 13.37 في المائة فقط من ميزانية الأغنياء[65]. وكذلك الحال في دولة فلسطين، حيث شكل الغذاء 35.42 في المائة من نفقات الأسر عند الـ 10 في المائة الأدنى على سلّم الدخل، في حين أنفقت الأسر الغنية 20.59 في المائة فقط من مجموع دخلها[66]. ولأن الأجور ترتفع عادة بوتيرة أبطأ من الأسعار، من المرجح أن تكون الأسر التي تنفق حصة مرتفعة من دخلها على الغذاء أشدّ عرضة لخطر انعدام الأمن الغذائي.

• العوامل المادية التي تحدّ من الحصول على الغذاء

على الرغم من أنّ معظم بلدان المنطقة العربية لديها ما يكفي من الغذاء على الصعيد الوطني، قد لا تتمكن بعض شرائح السكان من الحصول مادياً على هذا الغذاء. ويرتبط الحصول المادي بحالة البنى الأساسية والنظم اللوجستية للبلد، وما إذا كانت المنتجات الأساسية تصل إلى جميع الفئات السكانية وجميع مناطق البلد. وقد يصعب الحصول المادي على سكان المناطق الريفية، أو على سكان البلدان التي تشهد صراعاً أو احتلالاً إذ تتعطل سلاسل الإمداد بفعل الضرر اللاحق بالبنى الأساسية، أو على سكان البلدان التي يتدفق إليها اللاجئون فجأة مع محدودية في البنى الأساسية المتوفرة لدعمهم. وعلى جميع الأحوال، غالباً ما يكون السكان الذين يعيشون في ظل الفقر والهشاشة هم الأشدّ عرضة للقصور في الحصول على الغذاء.

وأهم العوامل التي تيسّر وصول الجميع إلى الغذاء هي البنى الأساسية المحدّثة والعملية اللوجستية التي تعمل بكفاءة. ويقيّم دليل الأداء اللوجستي كفاءة عمليات

الصراع والاحتلال: تهديد لاستقرار فرص الحصول على الغذاء

تتعدد في اليمن القيود التي تثقل حركة الواردات الغذائية والنقل. فالقيود التي يتسبّب بها الصراع أدت إلى تراجع حركة المرور في ميناء الحديدة، ما وضع ضغوطاً إضافية على ميناء عدن، حيث يجري التعامل مع أعداد متزايدة من حاويات المواد المستوردة. هذا، ويستغرق النقل البري من عدن إلى صنعاء ما بين ستة إلى تسعة أيام، ويمرّ بنقاط تفتيش عدة، علماً أنه كان يستغرق يوماً واحداً فقط قبل الحرب. بالإضافة إلى ذلك، تؤدي تضارب اللوائح التي وضعتها الحكومة اليمنية مع تلك التي وضعتها حركة «أنصار الله» الحوثية إلى ازدواج ضريبي على السلع، وإجراءات بيروقراطية مضاعفة، ما يعقّد العمليات على التجارة[أ].

ولا تختلف الحال كثيراً في دولة فلسطين، حيث أغلقت إسرائيل ميناءي صوفا وكارني في قطاع غزة، ما حدّ بشدة وصول القطاع إلى التجارة الدولية. وباتت بوابة صلاح الدين هي المدخل الوحيد للبضائع الدولية، إلا أنّ الحكومة الإسرائيلية تُخضِعها لقيود صارمة وعمليات بيروقراطية مشدّدة، وأدت هذه الممارسات إلى انخفاض الحجم الإجمالي لحمولات الشاحنات التي تدخل إلى قطاع غزة بنسبة 30 في المائة خلال الفترة 2007-2022[ب].

[أ] ACAPS, https://www.acaps.org/sites/acaps/files/products/files/20201216_acaps_yemen_analysis_hub_food_supply_chain_0.pdf, 2020.

[ب] ACAPS, https://www.acaps.org/sites/acaps/files/products/files/20230110_acaps_rat_briefing_note_palestine_flooding_in_gaza.pdf, 2023.

التخليص، وجودة البنى الأساسية للنقل والخدمات، وأنظمة التتبّع القائمة، وتوقيت الشحنات، وأداء المنطقة العربية على هذا المؤشر ضعيف إجمالاً، بمتوسط درجات لا يتجاوز 2.6 على 5. والمتوسط في بلدان مجلس التعاون الخليجي هو 3.2، ويزيد على المتوسط العالمي البالغ 2.9، وأما البلدان التي تشهد صراعات فتسجل أدنى الدرجات في المنطقة العربية، بمتوسط 2.2 فقط[67]. وبروز حوائل على العمليات اللوجستية يعني، غالباً، أن المناطق الحضرية تتمتع بوصول أفضل من المناطق الريفية إلى الأسواق، وإلى تنوع أكبر في المنتجات الغذائية، ما يوسّع فجوة عدم المساواة بين الريف والحضر. لكن حتى المناطق الحضرية التي لا تعاني من أي مصاعب في الإمداد بالأغذية قد تواجه تحديات أخرى، مثل الكلفة المرتفعة للمنتجات المغذية.

وللأحداث العالمية وقعٌ جسيم على الحصول المادي على الغذاء. فقد تسبّبت جائحة كوفيد-19 في معاناة العديد من البلدان من نقص في المواد الغذائية الرئيسية بسبب اضطرابات سلسلة التوريد الدولية، وانقطاع الإنتاج، وسلوكيات اكتناز الأغذية. وتؤثر هذه الاضطرابات بشكل غير متناسب على الفقراء في المناطق الحضرية، الذين يشتدّ اعتمادهم على السوق لتلبية احتياجاتهم الغذائية، وقدرتهم الاقتصادية على استيعاب الصدمات محدودة.

3. الاستفادة من الغذاء

تدخل عوامل عدة في تحقيق الإنصاف في الاستفادة من الغذاء. ولا تنحصر هذه العوامل في التأكد من توفر القدر الكافي من الغذاء في بلد ما، ولا في الحصول المادي للأسر على الغذاء وتمتعها بالسُبُل الاقتصادية اللازمة لهذا الحصول. وتشمل هذه العوامل الحصول على خدمات الصرف الصحي والمياه لمعالجة الأغذية بطريقة مأمونة، واستهلاك الأغذية بكميات كافية لضمان النتائج التغذوية الملائمة.

• الحصول على الصرف الصحي والمياه النظيفة

لا بد من معالجة المواد الغذائية وإعدادها بحيث تكون مأمونة للاستهلاك البشري. وإذا ما وقع قصور في الحصول على المياه النظيفة والصرف الصحي، وإسراف في استخدام الأسمدة والمبيدات الحشرية، يقع أثر جسيم على سلامة الأغذية وجودتها، وتزداد احتمالية الإصابة بالأمراض. وفي منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، يماثل عدد الأشخاص الذين يموتون بسبب الإسهال عدد ضحايا النزاعات العنيفة[68].

أما من حيث خدمات مياه الشرب والصرف الصحي، فتسجل المنطقة العربية متوسط انتشار جيد، يصل إلى 88.8 في المائة لمياه الشرب الأساسية، و83.4 في المائة للصرف الصحي، ولكن مع فوارق كبيرة بين مجموعات البلدان. ففي أقل البلدان نمواً، لم يحصل، في عام 2020، سوى 60.7 في المائة من السكان على خدمات مياه الشرب الأساسية، و38.8 في المائة على خدمات الصرف الصحي. وفي بلدان مجلس التعاون الخليجي، يكاد جميع السكان يحصلون على كلٍّ من الخدمتين، بمعدل 98.1 في المائة لمياه الشرب و98.6 في المائة للصرف الصحي[69]. وبمزيد من التفصيل على صعيد المناطق ضمن البلدان، يقل انتشار البنى الأساسية اللازمة للصرف الصحي في المناطق الريفية إذا ما قورنت بالمناطق الحضرية.

الشكل 19. النسبة المئوية للأطفال دون سن الخامسة، الذين يستهلكون مجموعتين غذائيتين أو أقل، في كل فئة خُمسية للثروة وفي كل بلد

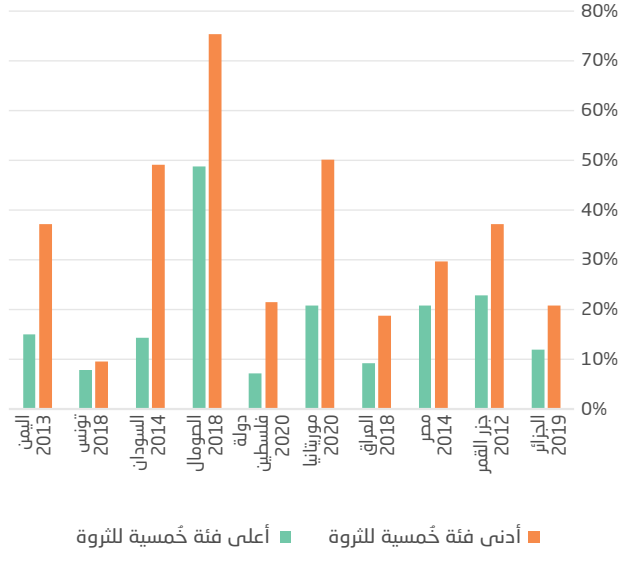

المصدر: حسابات الإسكوا استناداً إلى بيانات فقر الأطفال لليونيسف. لم تُدرَج فيها سوى البلدان التي تتوفر عنها بيانات.

• عدم المساواة في استهلاك الأغذية على مستوى الأسرة وداخل الأسرة

يأتي حصول أفراد الأسر على كفايتهم من الطاقة واستهلاكهم المناسب للمغذيات من ممارسات التغذية الصحيحة، والطرائق الصحية في إعداد الطعام، والتنويع اللازم للمواد الغذائية المستهلكة. ولكنّ الفقر يحدّ من السعرات الحرارية التي تستهلكها الأسر، ويدفعها إلى اتباع نظم غذائية غير متنوعة ولا مغذية، ما يؤثر على صحتها بطرق شتى.

ويُسجَّل في بعض بلدان المنطقة العربية تباينٌ كبير في مجموع السعرات الحرارية التي تستهلكها الأسر، كما يظهر من معامل التغيّر في الاستهلاك المعتاد للسعرات الوارد في الشكل 17. ففي البلدان المرتفعة الدخل، مثل الإمارات العربية المتحدة، ما ثمة تباين كبير في الاستهلاك المعتاد للسعرات الحرارية، إذ تبلغ قيمة المعامل 0.23، ما يعني مستويات منخفضة من عدم المساواة في استهلاك الأغذية. أما البلدان التي تشهد صراعات أو تحت الاحتلال، فتسجل تباينات كبيرة تظهر منها مستويات كبيرة من عدم المساواة في استهلاك الأغذية.

وليس دور النُظُم الغذائية هو فقط تزويد السكان كافة بالسعرات الحرارية الكافية، فالأهم من ذلك هو أن تزودهم أيضاً بالمستويات المناسبة من المغذيات. وعلى الرغم من

الجدول 1. التغيّرات في معامل التغيّر في الاستهلاك المعتاد للسعرات الحرارية حسب البلد، 2015-2021

المصدر: تحليل من فريق الإسكوا

الشكل 20. انتشار التقزم بين الأطفال دون سن الخامسة، بحسب الفئة الخُمسية للثروة والبلد

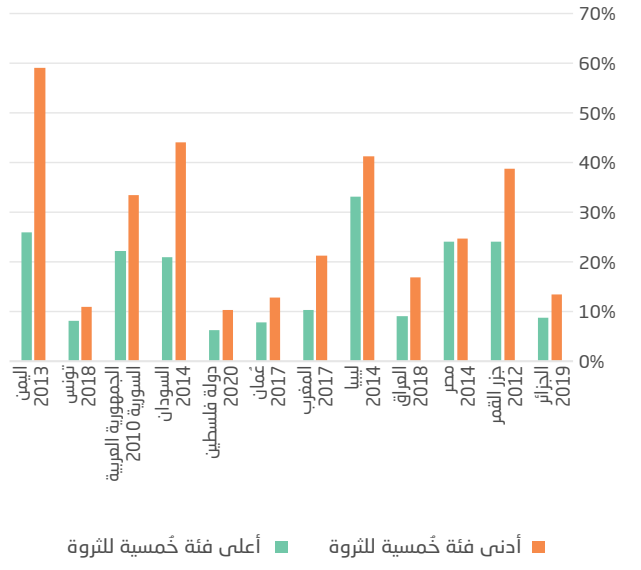

المصدر: حسابات الإسكوا استناداً إلى بيانات من اليونيسف. لم تُدرَج فيها سوى البلدان التي تتوفر عنها بيانات.

الشكل 21. انتشار الهزال بين الأطفال دون سن الخامسة، بحسب الفئة الخُمسية للثروة والبلد

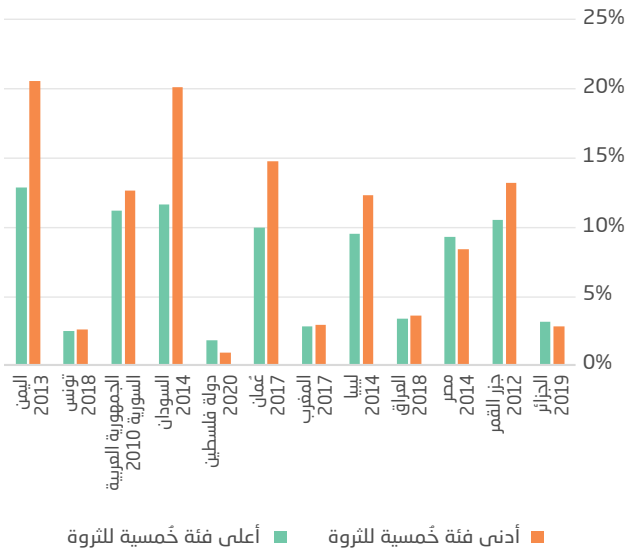

المصدر: حسابات الإسكوا استناداً إلى بيانات من اليونيسف. لم تُدرَج فيها سوى البلدان التي تتوفر عنها بيانات.

أهمية رصد مكونات النظم الغذائية، لا تزال المعلومات عنها شحيحة في الغالب، كما أنّ تجميع بيانات عنها صعب. وفي هذه الحالات، يجري تحليل أوجه عدم المساواة في جودة النُظُم الغذائية وتنوعها باستخدام معلومات الاستهلاك التي تبلّغ عنها الأسر، وكذلك من خلال البيانات عن المشاكل الصحية الناجمة عن النقص التغذوي السليم، مثل فقر الدم لدى النساء، وتقزم الأطفال وهزالهم.

ويتبيّن من مسوحات الأسر أن ثمة عدد كبير من الأطفال دون سن 5 سنوات في المنطقة العربية يستهلكون بانتظام مجموعتين غذائيتين فقط أو أقل، وهذا النمط علامة على فقر غذائي مدقع، إذ إن تلبية الحد الأدنى من التنوع الغذائي للنمو والنماء الصحيين تتطلب استهلاك الأطفال لأغذية من خمس مجموعات على الأقل من أصل ثماني مجموعات غذائية موصى بها. ومعدلات الفقر الغذائي المدقع مرتفعة بوجه خاص في البلدان التي تشهد صراعات وفي أقل البلدان نمواً، مثل الصومال (63 في المائة) وموريتانيا (38 في المائة) والسودان (34 في المائة)، وبين أفقر الفئات السكانية في كل بلد، على النحو المبين في الشكل 19[70].

وانتشار فقر الدم الناجم عن نقص الحديد بين النساء هو من الشواغل الصحية الرئيسية في المنطقة العربية. ففي عام 2019، عانت نسبة تقارب الثلث من نساء المنطقة في سن الإنجاب من فقر الدم، وسُجلت أعلى المعدلات في أقل البلدان نمواً (38.5 في المائة) والبلدان التي تشهد صراعات (39.5 في المائة)، في حين كانت المعدلات أقل بعض الشيء في بلدان مجلس التعاون الخليجي (27.1 في المائة) والبلدان المتوسطة الدخل (30.3 في المائة)[71]. وعلى الصعيد الإقليمي، ينتشر فقر الدم بين النساء بصورة أوسع، عموماً، في الأسر المعيشية الفقيرة. ففي موريتانيا في عام 2021، مثلاً، بلغ معدل انتشار فقر الدم لدى النساء في الخُمس السكاني الأشدّ فقراً 68.9 في المائة، مقارنة بنسبة 45 في المائة في الخُمس الأكثر ثراء[72].

وترتفع مستويات تقزم الأطفال وهزالهم بين بعض الفئات السكانية، ولا سيما في أقل البلدان نمواً والبلدان التي تشهد

صراعات، وكذلك بين فئات سكانية محددة تعيش في ظل الهشاشة. وفي عام 2020، بلغ معدل انتشار التقزم بين الأطفال دون سن الخامسة في المنطقة العربية 19.4 في المائة[73]، في حين بلغت نسبة الأطفال دون سن الخامسة المصابين بالهزال 7.7 في المائة، وهي أعلى من المتوسط العالمي البالغ 6.7 في المائة. وعلى الصعيد الإقليمي، ينتشر هزال الأطفال والتقزم أكثر بين الفئات السكانية الفقيرة، كما هو مبين في الشكلين 20 و21.

ويشكل سوء تغذية الأم والطفل مصدر قلق خاص نظراً لآثاره الطويلة الأمد على حياة الذين يعيشون في ظل الفقر. والأمهات اللواتي يفتقرن إلى الحديد أكثر عرضة لإنجاب أطفال لا ينمون جيداً أثناء الحمل وتنخفض أوزانهم عند الولادة[74]. وتشمل الآثار الطويلة الأجل لانخفاض الوزن عند الولادة زيادة معدلات الإصابة بمرض السكري وأمراض القلب والأوعية الدموية والسمنة[75،76]. وعلاوة على ذلك، فالأطفال الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي أشدّ تعرّضاً للمعاناة من فقدان القوى الإدراكية، ومشاكل الصحة التعليمية، وتدني النواتج التعليمية[77]. وتستمرّ هذه الآثار على الصحة والنمو حتى مرحلة البلوغ، فتضرّ بالنواتج المتصلة بالعمل والإنتاجية، وبالتالي تؤثر على فرص هؤلاء الأشخاص للخروج من دوامة الفقر، وتجرّهم إلى دوامة أصعب تديم عدم المساواة وتبقيها من جيل إلى جيل.

4. الاستقرار

يرتبط الاستقرار بقدرة البلدان والأسر المعيشية على استيعاب أنواع مختلفة من الصدمات السلبية من دون تعديل أنماط استهلاكها الغذائي. وقد تكون الصدمات مفاجئة، مثل زيادة غير متوقعة في أسعار المواد الغذائية أو من جراء فترة جفاف، وقد تكون دورية، مثل توفر الغذاء المرتبط بمواسم الحصاد الزراعي.

وترتبط القدرة على مواجهة الصدمات والتعافي منها ارتباطاً جوهرياً بالفقر وعدم المساواة. وقد بيّن نذر الإسلام وجون وينكل أنّ عدم المساواة يزيد انكشاف الأسر المحرومة إزاء الصدمات[78]. وشدة تعرّض الأسر المعيشية للصدمات تجعل الأضرار التي تكابدها أكثر جسامة من الأسر الأكثر ثراء التي تتمتع بقدرة أوسع على التعافي من هذه الأضرار. فعلى سبيل المثال، من المرجح أن تعيش الأسر المعيشية الأشدّ فقراً في مناطق معرّضة للفيضانات لا تتوفر فيها البنى الأساسية الكافية، ما يجعل هذه الأسر شديدة الانكشاف لأضرار الأمطار الغزيرة. ولدى وقوع فيضان، قد تكون الأضرار الواقعة بمساكن هذه الأسر جسيمة للغاية نظراً لتدني نوعية المواد المستخدمة في البناء. وقد لا تتوفر لدى هذه الأسر المدخرات الكافية لمعالجة الأضرار والخسائر، كما أن فرصها أدنى للتغطية بالتأمين. ولا يختلف النمط على صعيد البلدان، فالبلدان الفقيرة أشدّ انكشافاً إزاء الصدمات، وإذا ما وقعت صدمة ما فالأضرار التي تطال هذه البلدان الفقيرة أشدّ، والموارد المتاحة لها للتعافي أقلّ. وهذا النمط يؤدي بدوره إلى تفاقم أوجه عدم المساواة القائمة، فيزيد البلدان والأسر المنخفضة الدخل فقراً بعد الصدمات.

وقد تؤثر الصدمات على الأمن الغذائي على صعيد كلي إذ تُحدِث تغييراً في الإمدادات الغذائية للبلد، وكذلك على صعيد جزئي إذ تُحدِث تغييراً في إمكانات الأسر للوصول إلى الغذاء. وعلى الصعيد الكلي، تُظهر بيانات منظمة الأغذية والزراعة مستويات مختلفة جداً من التباين في نصيب الفرد من الإمدادات الغذائية في المنطقة العربية، حيث تمثل البلدان التي تشهد صراعات، ولا سيما الجمهورية العربية السورية واليمن، أكبر التباينات في السعرات الحرارية المتاحة يومياً للفرد الواحد[79]. ويرتبط التباين في إنتاج الغذاء في المنطقة العربية ارتباطاً وثيقاً بالإمدادات الغذائية، وقد تزايد على مدى العقد الماضي. وبلغ متوسط تباين نصيب الفرد من الإنتاج الغذائي في المنطقة العربية 15,200 دولار في عام 2019، مقارنة بحوالي 14,000 دولار في عام 2010. وسُجلَت أعلى التباينات في تونس والمغرب. أما على مستوى الأسر المعيشية، فأفضل طريقة لتحليل التغيّرات في القدرة على الحصول على الغذاء هي من خلال التغيّرات في نواتج التغذية والأمن الغذائي مع مرور الوقت، وكذلك من خلال قدرة الأسر على استيعاب الصدمات من دون استنفاد الموارد الهامة.

وتسهم أوجه عدم المساواة في الأمن الغذائي بين البلدان وداخلها في عجز الأسر الفقيرة عن استيعاب الصدمات. وفي الوقت نفسه، ما لم تُتّخذ إجراءات فعالة، من المرجح أن تؤدي أوجه عدم المساواة هذه إلى تفاقم انعدام الأمن الغذائي. يناقش ما تبقى من هذا القسم، بإيجاز، كيفية تأثير ثلاثة أنواع مختلفة من الصدمات على الأمن الغذائي وعدم المساواة في المنطقة العربية، وهذه الأنواع الثلاثة هي الصدمات المناخية، والصدمات الاقتصادية، والصدمات السياسية.

(أ) الصدمات المناخية

يؤثر تغيُّر المناخ على الأمن الغذائي في العالم بأسره، إذ يتسبّب بانخفاض في غلّة المحاصيل، ومزيد من فقدان الأغذية، وأضرار في النظم الإيكولوجية. وتتواتر في العالم بأسره الظواهر المناخية الشديدة، مثل الفيضانات وفترات الجفاف، فتؤثر مباشرة على سُبُل عيش أشدّ السكان هشاشة، وتهدّد أمنهم الغذائي. وتتأثر بيئات إنتاج الغذاء بالآثار الطويلة الأجل لتغيُّر المناخ، مثل نقص إمدادات المياه، وزيادة ملوحة التربة، ما يمثل، على الأمد البعيد، خطراً على توفر الغذاء في البلدان التي تغلب عليها الهشاشة.

والمنطقة العربية هي من بين أشدّ مناطق العالم تأثراً في العالم. وتشمل أخطر التحديات البيئية التي تواجه المنطقة العربية ارتفاع درجات الحرارة، وندرة المياه، وتدهور التربة. وقد بات متوسط درجات الحرارة العالمية، مقارنة بمستويات ما قبل الحقبة الصناعية، أعلى بحوالي 1.9 درجة مئوية، ويُتوقع أن يواصل الارتفاع حتى يبلغ 2.5 درجة مئوية بحلول منتصف القرن[80]. وتؤثر درجات الحرارة المرتفعة على الإنتاج الزراعي، كما تؤثر على مجمل الإنتاجية في المراكز الحضرية. وهي تعرّض سلامة الأغذية وجودتها للخطر في غياب سلاسل تبريد موثوقة وبنية أساسية للتخزين. وعلاوة على ذلك، تتعرّض موارد المياه، الشحيحة أصلاً، لضغوط أشدّ من جراء الانخفاض المتوقع مع نهاية القرن في معدلات تساقط الأمطار بما يتراوح بين 8 و10 ملم في الشهر[81]. وهذا يشكل خطراً داهماً على البلدان التي تعتمد على الزراعة البعلية، مثل الأردن وتونس والجزائر والجمهورية العربية السورية والسودان والعراق ولبنان وليبيا والمغرب وموريتانيا واليمن، حيث تستخدم الزراعة البعلية في أكثر من نصف الأراضي الصالحة للزراعة[82]. وتعتمد زراعة الحبوب اعتماداً كبيراً على مياه الأمطار، والحبوب سلعة أساسية للأمن الغذائي، وخاصة بالنسبة إلى الذين يعيشون تحت ظل الفقر. وتصل نسبة إنتاج الحبوب التي تعتمد على الأمطار إلى أكثر من ثلاثة أرباع في مجموعة بلدان المغرب العربي، وكذلك في السودان واليمن، وتتراوح بين النصف والثلثين في مجموعة بلدان المشرق العربي[83]. وتتفاقم الأوضاع بسبب تدهور التربة من جراء غياب النسق المنتظم في توزيع هطول الأمطار، وتزايد ملوحة التربة بسبب زيادة التبخر والنتح[84]، ما يخفّض المحاصيل الزراعية حتى بالنسبة إلى الأراضي التي تُعتمَد فيها نظم الري[85].

وعلى الرغم من أن البلدان العربية تواجه العديد من المشاكل البيئية المشتركة، فإن عدم المساواة في ما بينها يَظهر في التفاوت في قدرات البلدان على الاستجابة لهذه المشاكل بفعالية. وتشمل الخيارات التي تحسّن التكيف مع تغيُّر المناخ: بناء الأسوار البحرية وتجهيزات حماية السواحل، واستخدام أنظمة إدارة مياه الأمطار ومياه الصرف الصحي، وتخزين المياه، وأنظمة الري الفعالة، وتحلية مياه البحر، والتوجه نحو أنواع المحاصيل الجديدة، وتركيب نُظُم الإنذار المبكر. إلا أنّ البلدان المنخفضة الدخل كثيراً ما تواجه صعوبة أكبر من البلدان الغنية في تكييف نُظُمها المادية والزراعية، ما يجعلها أكثر عرضة من البلدان الغنية لمخاطر تغيُّر المناخ، ولا سيما وأن الزراعة تمثل حصة أعلى من الناتج المحلي الإجمالي في البلدان الفقيرة، وأن البلدان الفقيرة أقل قدرة من البلدان الغنية عن تعويض انخفاض إنتاجها الزراعي بزيادة استيراد الأغذية. وعلاوة على ذلك، قد تتأثر تجارة الأغذية في المستقبل بالآثار غير المباشرة لتغيُّر المناخ، مثل الزيادات العالمية في أسعار المحاصيل، أو تدهور البنى الأساسية المادية، فيتفاقم الأثر على قدرة البلدان المنخفضة الدخل على ضمان توفر ما يكفي من الغذاء[86].

وعلى مستوى الأسر المعيشية، من المرجح أن تكون الأسر المعيشية المنخفضة الدخل أشدّ تعرّضاً للظواهر الجوية الشديدة، مع موارد أقل للتعافي من هذه الظواهر[87]. وتبين دراسة أجراها وودون وآخرون أنّ الأسر المعيشية الفقيرة في الجزائر والجمهورية العربية السورية ومصر والمغرب واليمن أبلغت عن خسائر في الدخل بسبب المخاطر المناخية بنسبة أكبر (46 في المائة) مقارنة بالأسر المعيشية الغنية في هذه البلدان (21 في المائة). وتفيد الأسر الفقيرة بأن لديها وسائل أقل للتعافي من الخسائر، ومن المرجح أن تلجأ إلى تدابير يائسة، مثل بيع الأصول أو الأراضي، أو إخراج الأطفال من المدارس، أو خفض الكميات التي تتناولها من الطعام[88].

وقد بدأت الصدمات الناجمة عن الظواهر الجوية الشديدة بضرب السكان، ومن المرجح أن تزداد سوءاً خلال السنوات المقبلة، وتشمل فترات الجفاف (تونس والجزائر والمغرب)؛ والفيضانات؛ وارتفاع درجات الحرارة (خاصة في الجزائر والعراق والمملكة العربية السعودية)؛ وموجات الحر (خاصة في مدن مثل بغداد وبيروت ودمشق)[89]. وهذه الظواهر الجوية الشديدة بلغت بسبب انعدام الأمن الغذائي مستويات تنذر بالخطر في بعض بلدان المنطقة. ففي الفترة من حزيران/يونيو إلى أيلول/سبتمبر 2022، على سبيل المثال، أثّرت الفيضانات في السودان على 278,500 شخص، ودفعت 136,000 شخص إلى النزوح ودمّرت أكثر من 12,000 هكتار من الأراضي الزراعية[90]. وتتفاقم الأزمة بفعل مستويات التضخم الهائلة، والصراعات القبلية، وتشير التوقعات إلى أنّ عدد الذين عانوا من انعدام الأمن الغذائي الحاد كان 7.7 مليون شخص بين تشرين الأول/أكتوبر 2022 وشباط/فبراير 2023[91].

(ب) الصدمات الاقتصادية

للتغيّرات في الاقتصاد أثرٌ بالغ في مستويات الفقر وعدم المساواة وانعدام الأمن الغذائي. والصدمات الاقتصادية قد تقع فجأة، كما في التقلّبات الشديدة وغير المتوقعة للأسعار، وقد تكون نتيجة عمليات طويلة الأجل، مثل الركود الاقتصادي. وغالباً ما يفتقر الأشخاص الذين يعيشون في ظل الفقر إلى القدرة على التعامل مع الزيادات المفاجئة في الأسعار، وما يتأثرون تأثراً أشدّ من غيرهم بالأزمات الاقتصادية الطويلة الأجل. وتشير الأبحاث إلى أنّ الركود الاقتصادي أشدّ تأثيراً في طبقات الدخل المنخفض والمتوسط، وأنه قد يدفع مزيداً من الأشخاص نحو هوة الفقر، ويوسّع فجوة عدم المساواة في الدخل[92]. ويَحدث ذلك من خلال مجموعة من العوامل: (أ) ضعف النشاط الاقتصادي الذي قد يقلل عدد الوظائف المتاحة ويدفع المزيد من الأيدي العاملة من السوق غير النظامية إلى السوق غير النظامية؛ (ب) التغيّرات النسبية في الأسعار وانخفاض قيمة العملة، مما يُترجَم إلى ارتفاع في أسعار الأغذية المستوردة، فيُثقِل بصورة خاصة على الذين يعيشون في ظل الفقر؛ (ج) التقشّف المالي، إذ تخفّض الحكومات إنفاقها على

الشكل 22. اعتماد البلدان العربية على الواردات. نسبة القمح المستورد من الاتحاد الروسي وأوكرانيا من مجموع مشتريات القمح في عام 2021 (النسبة المئوية)

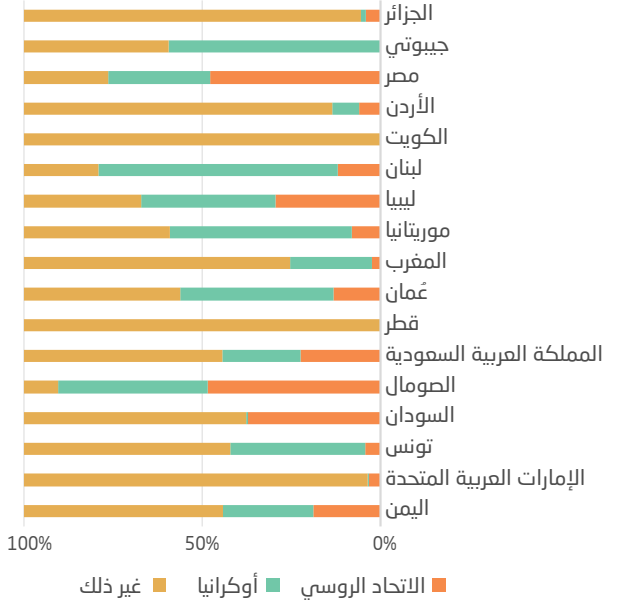

المصدر: تحليلات الإسكوا استناداً إلى بيانات من قاعدة البيانات الإحصائية الموضوعية في منظمة الأغذية والزراعة.

ملاحظة: يشمل الرسم البياني فقط البلدان العربية التي تستورد القمح من الاتحاد الروسي و/أو أوكرانيا. في الكويت، كانت نسبة واردات القمح من أوكرانيا 0.07 في المائة، أما في قطر، فكانت النسبة 0.04 في المائة.

البرامج الاجتماعية، ما يُفقِد الذين يعيشون في ظل الفقر ما لديهم من شبكات أمان اجتماعي[93]. وتؤثر هذه العوامل بدورها، في قدرة الأسر على الحصول على الغذاء الكافي والمغذّي.

وشكلت الصدمات الاقتصادية الأخيرة الناجمة عن أزمة كوفيد-19 والحرب في أوكرانيا عائقاً أمام تقدم المنطقة العربية على مسار الحدّ من الفقر وعدم المساواة، وهدّدت الأمن الغذائي بطرق عدة. فتسببت جائحة كوفيد-19 بخفض إنتاج المواد الغذائية، وتعطيل التجارة الدولية، ما حدّ من توفر الغذاء. وأهم أسباب الضرر الذي ألحقته الجائحة هي نقص الأيدي العاملة الزراعية، وإغلاق مرافق الإنتاج، وتعطيل سلاسل الإمداد والنقل، والإغلاق المفاجئ لمرافق المطاعم. وقد أدت كل هذه الاضطرابات إلى زيادة أسعار الأغذية عالمياً، بل حتى إلى نقص في توفر بعض السلع الغذائية. ففي الأردن، مثلاً، حالت خطة الطوارئ الأولى التي اعتمدتها الحكومة للتصدي للجائحة دون وصول المزارعين إلى الحقول وعطّلت موسم الحصاد. وفي تونس، أدى عجز الأيدي العاملة الزراعية عن الوصول إلى الحقول إلى نقص في توفر الفواكه المُنتجَة محلياً في الأسواق المحلية. وشهدت جزر القمر والسودان انخفاضاً في صادراتهما، ما وضع ضغوطاً إضافية على العملة المحلية في السودان، وخفّض من الاحتياطيات من العملات الأجنبية في جزر القمر[94].

وأدت الحرب في أوكرانيا، والعقوبات المفروضة على الاتحاد الروسي إلى خفض الإمدادات الدولية بالقمح والذرة والشعير وعباد الشمس والأسمدة والنفط، فارتفعت أسعار هذه السلع في الأسواق العالمية. وقد استفادت البلدان المنتِجة للنفط من هذا الارتفاع، وبالمقابل تضرّرت البلدان المستوردة للأغذية والنفط، ما أدى إلى توسيع فجوة عدم المساواة بين بلدان المنطقة. وقبل الحرب، كان العديد من بلدان المنطقة يعتمد بشدة على استيراد السلع الغذائية من أوكرانيا والاتحاد الروسي، فكانا مصدراً لأكثر من 66 في المائة من القمح المستهلك في الصومال وعُمان وقطر ولبنان ومصر، ولأكثر من 90 في المائة من زيت عباد الشمس المستهلك في تونس والجزائر والسودان ومصر. وكان الاتحاد الروسي أيضاً مصدر عدد من المدخلات الزراعية الرئيسية، مثل سماد البوتاسيوم.

وحاولت بلدان عديدة، منها تونس ولبنان ومصر والمغرب، الحفاظ على مستويات استيرادها للنفط والغذاء، لكنّ ارتفاع أسعار المواد الغذائية والنفط دفع نحو انخفاض قيمة العملة المحلية واستنزاف الاحتياطيات من العملة الأجنبية.

وعلى مستوى الأسرة المعيشية، أثّرت جائحة كوفيد-19 والحرب في أوكرانيا، ومن خلال عمليات مختلفة، على قدرة الأفراد على الحصول على الغذاء. وقد أدى تضافُر هذه الأزمات الاقتصادية إلى رفع معدلات الفقر كثيراً؛ وتفاقُم عدم المساواة؛ وإيجاد مجموعة سكانية جديدة تعيش في ظل الفقر (وهم السكان الذين لم يعيشوا في الفقر في الربع الأول من عام 2020 ولكنهم باتوا فقراء منذئذ)؛ وتغيير ملامح سوق العمل، سواء كان ذلك من حيث المشقّة (أي الجهد المطلوب لإنجاز العمل) أو كثافة الأيدي العاملة (عدد الأشخاص المطلوبين لإنجاز العمل)[95]. وفقدت أسر عديدة سبل عيشها، وارتفعت معدلات البطالة في جميع أنحاء المنطقة، وكانت فئات هشة، مثل العمال ذوي المهارات المنخفضة والعمال غير النظاميين، هي الأشد تضرراً. وفي مصر، وفي الأشهر الأولى من الجائحة، خسر حوالي 1.6 مليون عامل في القطاع غير النظامي وظائفهم[96]. وفي ليبيا، كان 70 في المائة من المهاجرين واللاجئين عاطلين عن العمل في عام 2020[97]. وفي لبنان، تستخدم الأسر التي تعيش في ظل الفقر استراتيجيات قاسية للتكيّف، مثل خفض كمية ونوعية الطعام الذي تتناوله، وإرسال الأطفال للعمل في بيئات عمل خطرة، وتزويج الفتيات الصغيرات[98].

وقد ضيَّق ارتفاع أسعار المواد الغذائية فرص العديد من الأسر للوصول إلى الغذاء، لا سيما وأنّ الأسعار العالمية للأغذية ارتفعت بنسبة 32.54 في المائة بين كانون الثاني/يناير 2020 وتشرين الأول/أكتوبر 2022. وبلغت

الزيادة، بالنسبة إلى الحبوب 51.27 في المائة[99]. وحدّ تزايد الأسعار من القوة الشرائية لدى الأسر، وأثّر بشكل غير متناسب على الذين يعيشون في ظل الفقر، لا سيما وأنهم ينفقون نسبة أكبر من دخلهم على الغذاء.

(ج) الصدمات السياسية والصراعات

المنطقة العربية هي من بين أشدّ مناطق العالم تأثّراً بالأزمات. ويصنِّف مؤشر البنك الدولي للاستقرار السياسي وغياب العنف معظم البلدان في المنطقة العربية على درجات تقلّ بكثير عن المتوسط العالمي، وكان تصنيف الجمهورية العربية السورية والصومال واليمن هو الأسوأ في العالم في عام 2021. ولا تُسجَّل في المنطقة درجات تزيد على المتوسط العالمي إلا في الإمارات العربية المتحدة وعُمان وقطر[100].

وتؤكد التقييمات الصادرة عن المنظمات الإنسانية في بعض البلدان التي تشهد صراعات أنّ أعداداً كبيرة من الناس يعيشون في حالة شديدة من انعدام الأمن الغذائي. وتشير التقديرات إلى أنّ 53 في المائة من السكان في اليمن يعانون من درجة حادة من انعدام الأمن الغذائي[101]. وفي الصومال، يعاني 33 في المائة من السكان من درجة حادة من انعدام الأمن الغذائي، وبلغت الحال حدّ الكارثة بالنسبة إلى 322,000 شخص[102]. وفي لبنان، تتأثر نسبة 37 في المائة من أسر اللبنانيين واللاجئين السوريين بدرجة حادة من انعدام الأمن الغذائي[103]. ويعاني اللاجئون والنازحون داخلياً من أوضاع تزداد صعوبة مع انحسار المساعدات الإنسانية في عام 2022، لا سيما في الصومال واليمن وبلدان أخرى في منطقة الساحل.

وارتفاع عدد اللاجئين والنازحين داخلياً قد يمثل للمجتمعات المحلية المضيفة أيضاً تحديات صعبة من حيث الأمن الغذائي وعدم المساواة. وتعتمد تداعيات قدوم اللاجئين والنازحين على الخصائص الأولية للمجتمع المضيف، وعلى السياسات الوطنية إزاء اللاجئين. فتزايد أعداد السكان في المجتمع المحلي يعني زيادة في الطلب على الأغذية، ما قد يؤدي إلى ارتفاع مؤقت في أسعار المواد الغذائية وفي تكاليف المعيشة، لكن قد يُعوَّض عن هذا الضرر، إلى حد ما، بما يصل إلى اللاجئين والنازحين من معونة غذائية دولية، وبالفرص الاقتصادية التي توجدها زيادة الطلب للمنتجين المحليين. وبالإضافة إلى ذلك، قد يستفيد السكان المحليون من فرص العمل في القطاع الإنساني والاستثمار في البنى الأساسية. لكنّ العمال ذوي المهارات المنخفضة في المجتمعات المضيفة قد يتأثرون سلباً بارتفاع كلفة المعيشة وتزايد المنافسة على الوظائف ذات المهارات المنخفضة. وقد تؤثر مخاطر مثل التدهور البيئي وسوء إدارة النفايات وارتفاع معدلات الإصابة بالأمراض بشكل غير متناسب على الذين يعيشون في ظل الفقر. والأسر التي لديها رأس مال أولي، سواء كان مادياً أو اجتماعياً أو بشرياً، قد تستفيد من المكاسب الاقتصادية لتوسّع السوق بدرجة أكبر من الأسر الفقيرة، ما يدل على ضرورة اعتماد سياسات للحماية الاجتماعية تغطي اللاجئين والأشخاص الذين يعيشون في ظروف هشة في المجتمعات المضيفة[104].

وللحيلولة دون وقوع أضرار أشدّ بالأسر والمجتمعات، لا بد من تحديد أسباب الصراع وكيفية ارتباطه بانعدام الأمن الغذائي وعدم المساواة. ويعزز انعدام الأمن الغذائي الصراع، وكذلك العكس بالعكس، في دوامة يكون كل منهما سبباً للآخر ونتيجة له. والصراع هو اليوم المحرك الرئيسي للجوع في العالم، حيث دفع 139 مليون شخص في 24 بلداً/إقليماً إلى درجة حادة من انعدام الأمن الغذائي خلال عام 2021[105]. وتُلحِق الصراعات خسائرَ فادحة بجميع أبعاد الرفاه البشري، بما في ذلك تدمير سُبُل العيش، وفقدان الأصول، وتعطيل الشبكات اللوجستية، ما يؤدي إلى مستويات جسيمة من انعدام الأمن الغذائي. وفي الوقت نفسه، يُعَدّ انعدام الأمن الغذائي سبباً رئيسياً للصراع في البلدان العربية. فعلى سبيل المثال، أثار الارتفاع الحاد في أسعار الغذاء العالمية في الفترة 2007-2008 أعمال شغب في مناطق عدة. واعتماد المنطقة العربية الشديد على استيراد الأغذية يعرّضها بشدة لتداعيات أي اضطراب في التجارة العالمية للأغذية، ما يجعل اضطرابات تجارة الأغذية محركاً محتملاً للاضطرابات الاجتماعية في المنطقة.

مصاعب في تحقيق الأمن الغذائي للاجئين في المنطقة العربية

من بين البلدان العشرة التي تضمّ النسب الأعلى في العالم للنازحين داخلياً بفعل الصراعات، ثمة أربعة في المنطقة العربية، وللمنطقة عموماً العدد الأكبر من مجموع اللاجئين في العالم. وفي عام 2021، بلغ عدد النازحين داخلياً في الجمهورية العربية السورية والسودان والعراق واليمن حوالي 15.31 مليون شخص. ومعظم حالات النزوح الجديدة تقع في الجمهورية العربية السورية والسودان والصومال واليمن[أ].

وفي الغالب، يُحدِق خطر انعدام الأمن الغذائي باللاجئين أكثر من غيرهم. وعلى الرغم من عدم توفر بيانات دقيقة ومحدَّثة عن اللاجئين، تُبيّن الدراسات التي أجريت مؤخراً مدى خطورة أوضاع هؤلاء الأشخاص. وفي عام 2021، شهد حوالي 39 في المائة من اللاجئين السوريين في الأردن ولبنان ومصر مستوياتٍ من انعدام الأمن الغذائي تُصنَّف بين الأزمة وحالة الطوارئ[ب]. وفي عام 2022، كان انعدام الأمن الغذائي يطال 58 في المائة من الذين يعيشون في مخيمات اللاجئين في الأردن[ج]. وفي دولة فلسطين في عام 2017، كانت النفقات الغذائية للأسر التي تعيش في مخيمات اللاجئين تقل بنسبة 19 في المائة عن بقية السكان، على الرغم من أن الغذاء يمثل نسبة أعلى من ميزانيتها (29.64 في المائة) مقارنة بغير اللاجئين (25.70 في المائة)[د].

ويعتمد اللاجئون كثيراً على المعونة الغذائية، وقد تبقى وجباتهم الغذائية ضمن أصناف محدودة، وقد لا تلبي كامل احتياجاتهم من المغذيات الدقيقة، ما يؤدي إلى مشاكل صحية. ووجدت دراسة أجريت في عام 2016 أنّ معدلات فقر الدم تبلغ 17 في المائة بين الأطفال السوريين في مخيم الزعتري (الأردن)، مقارنة بمعدل 9 في المائة في الأردن بشكل عام[هـ]. بالإضافة إلى ذلك، تشير دراسات إلى أنّ الوجبات الغذائية للاجئين قد تحتوي على نسبة مفرطة من الدهون، ما يدفع بعض الأفراد إلى مشاكل السمنة. وفي دولة فلسطين، خصّصت الأسر التي تعيش في مخيمات اللاجئين نسباً أعلى من ميزانيتها الغذائية للزيوت والدهون مقارنة ببقية السكان[و]. وأظهر تقييم صحي أجري في الفترة 2015-2016 للأطفال اللاجئين السوريين الذين تتراوح أعمارهم بين 6 أشهر و59 شهراً انتشار السمنة بنسبة 10.6 في المائة[ز].

[أ] بيانات البنك الدولي.
[ب] تحليل الإسكوا استناداً إلى Global Report on Food Crises: Joint analysis for better decision, 2022.
[ج] World Food Programme (WFP), https://reliefweb.int/report/jordan/wfp-jordan-country-brief-october-2022.
[د] حسابات الإسكوا المستمدة من مسح إنفاق واستهلاك الأسرة في دولة فلسطين، 2016-2017.
[هـ] Hossain, S. M. M., Leidman, E., Kingori, J. and others, https://conflictandhealth.biomedcentral.com/articles/10.1186/s13031-016-0093-6, 2016.
[و] حسابات الإسكوا المستمدة من مسح إنفاق واستهلاك الأسرة في دولة فلسطين، 2016-2017.
[ز] Sweetmavourneen Pernitez-Agan, Kolitha Wickramage, Catherine Yen and others, https://conflictandhealth.biomedcentral.com/counter/pdf/10.1186/s13031-019-0208-y.pdf?pdf=button%20per%20cent20sticky, 2019.

ولهذه العلاقة بين انعدام الأمن الغذائي والصراع ارتباط وثيق بعدم المساواة، فأشدّ السكان فقراً هم أشدّهم معاناةً من تداعيات انعدام الأمن الغذائي. ويتبين من دراسة بريسنغر وآخرين أنّ احتمالية مشاركة الأسر في الصراع تزيد إذا واجهت ظروفاً اجتماعية واقتصادية عسرة وتعرّضت للتمييز أو عدم المساواة. ويتوجّب على الحكومات بناء المنعة إزاء تداعيات الصراع من خلال الاستثمار في سياسات تكفل الأمن الغذائي وتعالج الأوجه الهيكلية لعدم المساواة. وكما قال الأمين العام للأمم المتحدة، أنطونيو غوتيريش: "ما لم نزوّد البشر بالغذاء، فإننا نزوّد الصراع بالوقود".

جيم. نواتج الأمن الغذائي

يتبين من الأقسام السابقة أنّ تحقيق الأمن الغذائي يقتضي من البلدان أن توفر كميات كافية من الأغذية؛ وأن تتاح للسكان إمكانية الحصول المادي والاقتصادي على هذه الأغذية؛ وأن تستهلك الأغذية على نحو مأمون، وبالكمية والجودة اللازمتين. وعلى هذه الأبعاد المختلفة للأمن الغذائي أن تتحقق في الأوقات كافة، بغض النظر عن الصدمات الخارجية. وتؤدي أوجه عدم المساواة في الركائز الأربع المحددة في القسم السابق إلى تباين شديد في درجة الأمن الغذائي من بلد إلى آخر، ومن أسرة إلى أخرى، ومن فرد إلى آخر في الأسرة. ويمكن قياس هذه الآثار من خلال ثلاثة مؤشرات رئيسية: مستويات النقص التغذوي، ومستويات السمنة، وتصورات الأسر لانعدام الأمن الغذائي، وذلك ضمن مقياس المعاناة من انعدام الأمن الغذائي.

الشكل 23. توزيع معدلات انتشار النقص التغذوي لعام 2020 ومقياس المعاناة من انعدام الأمن الغذائي للفترة 2019-2021، ومعدلات السمنة لعام 2016 حسب نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي لعام 2021

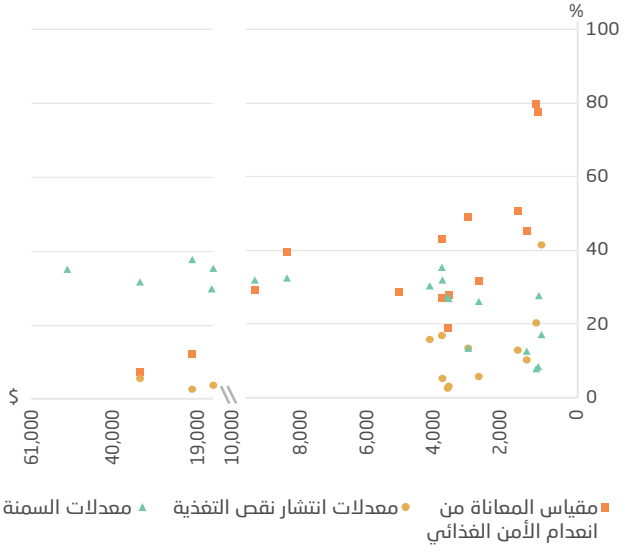

المصدر: حسابات الإسكوا استناداً إلى بيانات من قاعدة البيانات الإحصائية الموضوعية في منظمة الأغذية والزراعة.

وفي المنطقة العربية تفاوتات شديدة في الحصول على الأغذية الجيدة والمغذّية؛ فيعاني 33.3 في المائة من السكان من انعدام الأمن الغذائي، وحوالي 28.4 في المائة من السمنة المفرطة. وبالإضافة إلى ذلك، يعاني 9.3 في المائة من السكان (أي حوالي 53 مليون شخص) من النقص التغذوي، وهم في حاجة ماسة إلى المعونة الغذائية وسياسات الحماية الاجتماعية الشاملة.

وعلى صعيد البلدان، تبرز تفاوتات كبيرة في النواتج التغذوية من مجموعة بلدان إلى أخرى. ويبين الشكل 23 كيف تؤثر نواتج الأمن الغذائي على البلدان ذات المستويات المختلفة من نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي. والنقص التغذوي وانعدام الأمن الغذائي أوسع انتشاراً في أقل البلدان نمواً والبلدان التي تشهد صراعات. ومعدلات النقص التغذوي مرتفعة بشكل خاص في الصومال (53.1 في المائة) واليمن (41.4 في المائة)، وتصل نسبة انعدام الأمن الغذائي إلى 79.7 في المائة في جزر القمر، وإلى 77.4 في المائة في الصومال و50.7 في المائة في السودان. وتزايد في السنوات الأخيرة انتشار النقص التغذوي وانعدام الأمن الغذائي في البلدان المتوسطة الدخل التي تضمّ عدداً كبيراً من اللاجئين، مثل الأردن ولبنان. وفي الأردن، ارتفعت معدلات النقص التغذوي من 6.2 في المائة في عام 2010 إلى 16.9 في المائة في عام 2020.

أما السمنة فهي أوسع انتشاراً في البلدان المتوسطة والمرتفعة الدخل منها في أقل البلدان نمواً. وتُسجَّل أعلى معدلات السمنة في المنطقة في بلدان مجلس التعاون الخليجي، بمتوسط 34.1 في المائة في عام 2016. وتقل معدلات السمنة في بلدان مثل جزر القمر أو الصومال عن 10 في المائة. وبالمثل، فنسبة الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 0 و59 شهراً ويعانون من زيادة الوزن هم أوسع انتشاراً في البلدان المتوسطة الدخل منهم في البلدان المنخفضة الدخل. وفي عام 2020، زادت معدلات السمنة لدى الرضع على 15 في المائة في كلٍّ من تونس والجمهورية العربية

الشكل 24. النسب المئوية للتغيّرات في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي وانتشار النقص التغذوي في المنطقة العربية انطلاقاً من مستويات خط الأساس لعام 2001

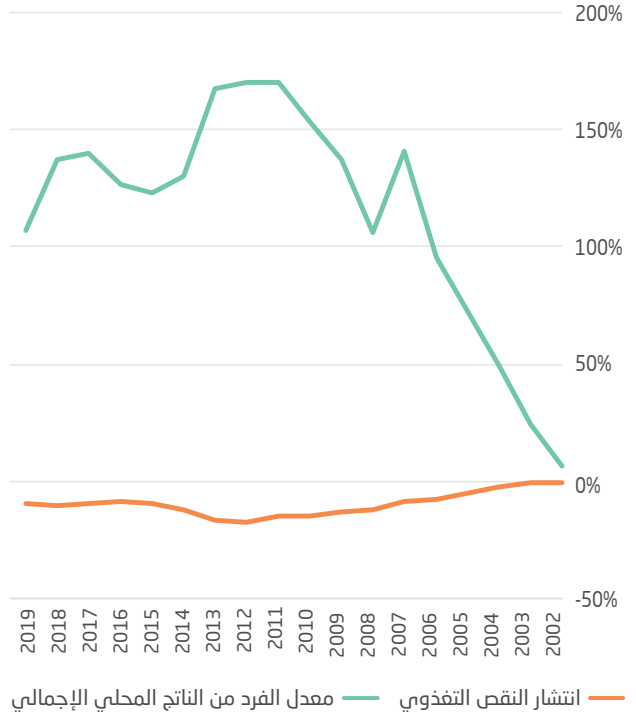

المصدر: حسابات الإسكوا استناداً إلى بيانات من البنك الدولي.

الشكل 25. معدلات انتشار السمنة بين النساء بحسب الفئة الخُمسية لتوزيع الثروة والبلد

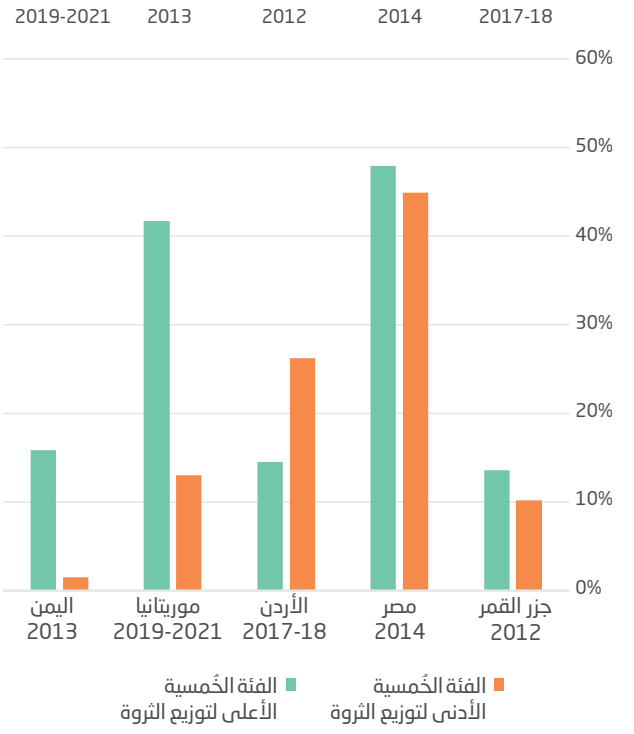

المصدر: تحليل الإسكوا استناداً إلى بيانات برنامج المسوح الديمغرافية والصحية.

السورية ولبنان وليبيا ومصر، وهي نسبة مرتفعة وفقاً لمعايير منظمة الصحة العالمية. وبالمقابل، كانت النسبة أقل من 3 في المائة في الصومال وموريتانيا واليمن[106].

وعلى مستوى الأسرة المعيشية، ينتشر النقص التغذوي وانعدام الأمن الغذائي غالباً بين الفئات السكانية الأشدّ فقراً وهشاشة. وقد تتبين لمحة عن العلاقة بين عدم المساواة في الدخل ونواتج من اعدام الأمن الغذائي من خلال متغيرات الاقتصاد الكلي. وتُظهر مقارنة نمو الناتج المحلي الإجمالي في المنطقة العربية بتطوّر معدلات النقص التغذوي أنّ الزيادات في الثروة لم تثمر انخفاضاً في النقص التغذوي. وفي حين أن نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي قد زاد بأكثر من الضعف في المنطقة منذ عام 2001، لم ينخفض النقص التغذوي إلا بنسبة 1 في المائة، كما هو موضح في الشكل 24. وتؤدي ديناميات عدم المساواة إلى تمتع قلة من السكان بالمكاسب الاقتصادية، وعدم وصول هذه المكاسب إلى الشرائح العشرية الأدنى على سلّم توزيع الدخل، ما يبقي مستويات النقص التغذوي على حالها. وقد يُفسَّر هذا جزئياً بأوجه عدم المساواة بين البلدان، إذ تزايدت مستويات النقص التغذوي في الأردن ولبنان واليمن، في حين انخفضت في جيبوتي والسودان، وكان معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في معظم البلدان أعلى بكثير من معدل انخفاض انتشار النقص التغذوي.

والعلاقة بين السمنة وعدم المساواة في الدخل أكثر تعقيداً، إذ تشير دراسات إلى أنّ معدلات السمنة أعلى بين الأسر الغنية وسكان الحضر في البلدان المنخفضة الدخل، وأنه مع زيادة دخل البلدان، تتحول المعدلات الأعلى للسمنة نحو السكان الأشدّ فقراً والمناطق الريفية[107]. وبناء على هذه الفرضية، ترتفع معدلات السمنة في الأردن بين الفقراء، أما

في موريتانيا واليمن، فالسمنة أوسع انتشاراً بين الأغنياء، كما هو موضح في الشكل 25.

أما ضمن الأسرة الواحدة، فتلاحَظ اختلافات غذائية هامة تتصل بنوع الجنس. وفي جميع بلدان المنطقة العربية، ترتفع معدلات السمنة بين النساء مقارنة بالرجال، وتسجَل أكبر التفاوتات في مصر وتونس والجزائر[108]. ويسجَل في بعض الأسر سوء تغذية من وجهين: حيث يكون ضمن الأسرة الواحدة أفراد يعانون من السمنة، وآخرون يعانون من نقض التغذية.

وانعدام الأمن الغذائي هو من أقسى أشكال عدم المساواة، ويؤثر بشكل مباشر على حقوق الإنسان الأساسية والكرامة الإنسانية للذين يعانون منه. وكما قالت مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، لويز آربور: "حيثما يبقى الجوع وسوء التغذية، يستحيل توفر العدالة والأمن، إذ إن العالم العادل والآمن هو الذي يمكن فيه لكل امرأة ورجل، ولكل فتاة وفتى، العيش بكرامة، من دون التساؤل عن مصدر الوجبة التالية".

03

الأمن الغذائي وعدم المساواة:

تحليل المخاطر والاتجاهات

الرسائل الرئيسية

01

هدّد انعدام الأمن الغذائي، في عام 2021، وبدرجة تتراوح بين المتوسطة والحادة، ما مجموعه 180.8 مليون شخص في منطقة غرب آسيا وشمال أفريقيا[أ].

02

يعاني حوالي 35 في المائة من سكان المنطقة العربية من انعدام الأمن الغذائي بدرجة تتراوح بين المتوسطة والحادة، ومن الحرمان من الوصول المنتظم إلى الغذاء المغذي وبكميات كافية.

03

تشير التقديرات إلى أنّ عدد الأشخاص الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي بدرجة حادة بلغ حوالي 53.9 مليون شخص في عام 2021، بزيادة قدرها 5 ملايين شخص عن العام السابق.

04

ليست أوجه عدم المساواة في الأمن الغذائي ظاهرة جديدة في المنطقة العربية؛ بل كانت موجودة قبل الحرب في أوكرانيا.

05

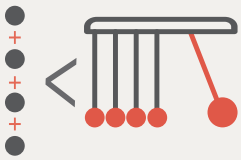

تشهد المنطقة العربية أزمة متعددة الأوجه، تتآزر فيها أزمات متعددة ومتداخلة لتُحدث وقعاً أشدّ من مجموع ما تحدثه كل أزمة بحد ذاتها.

06

في المنطقة العربية أوجه صارخة من عدم المساواة في انعدام الأمن الغذائي؛ فانعدام الأمن الغذائي أوسع انتشاراً بخمسة أضعاف في أقل البلدان نمواً منه في بلدان مجلس التعاون الخليجي.

[أ] تشمل منطقة غرب آسيا وشمال أفريقيا، بالإضافة إلى بلدان المنطقة العربية، أذربيجان، أرمينيا، إسرائيل، تركيا، جورجيا، الصحراء الغربية، وقبرص. ولا تشمل هذه المنطقة جزر القمر وجيبوتي والصومال وموريتانيا.

03 الأمن الغذائي وعدم المساواة:
تحليل المخاطر والاتجاهات

ألف. مقدمة

تتلاقى آثار تغيُّر المناخ مع تداعيات الاستهلاك المفرط للمياه وتدهور الأراضي والنمو السكاني لتُمعِن في الضغط على الموارد الطبيعية في المنطقة العربية، فتكون النتيجة تراجعاً في المحاصيل الغذائية، وخطراً داهماً على سُبُل العيش والأمن الغذائي.

وقد اتّبعت البلدان العربية، في السنوات الأخيرة، مسارات مختلفة للحفاظ على الأمن الغذائي. لكنّ تقدمها قد تبدّده الأزمات المتعددة التي ضربت المنطقة منذ عام 2020، فتكون النتيجة ظهور أوجه جديدة من عدم المساواة وتفاقم الأوجه القائمة. يشتمل هذا الفصل على تحليل لاتجاهات الأمن الغذائي بين عامي 2000 و2020، يليه تقييم لمختلف الصدمات الاقتصادية والسياسية والبيئية التي تعرّضت لها البلدان العربية في الفترة 2020-2022. ولا بد، هنا، من الإشارة إلى أنّ البيانات المتعلقة بالأمن الغذائي في هذه البلدان محدودة نسبياً. ويعرض الفصل أيضاً بيانات أولية عن عدم المساواة في تداعيات الصدمات على مختلف الفئات السكانية، ويبحث في كيفية تأثير الصدمات على نواتج الأمن الغذائي. وأُجري في الفصل أيضاً تحليلٌ لعدم المساواة في أنماط استهلاك الأغذية استناداً إلى دراسات حالات استُخدمت فيها المسوحات الصحية والديمغرافية، وكذلك مسوحات لإنفاق الأسر واستهلاكها.

باء. اتجاهات الأمن الغذائي في المنطقة العربية 2000-2020

اتّبعت البلدان العربية مسارات مختلفة للحفاظ على أمنها الغذائي على مدى العقدين الماضيين، واقترب بعضها من تحقيق هدف القضاء على الجوع للجميع، وبقيت الأوضاع على حالها في بعضها الآخر، وتدهورت في بلدان أخرى.

والجوع أحد أقسى أشكال عدم المساواة، ولا يزال تحدياً ماثلاً أمام المنطقة، ويقاس غالباً بمعدلات انتشار النقص التغذوي. ويعرَّف النقص التغذوي بأنه النسبة المئوية من السكان الذين لا يغطي استهلاكهم الغذائي المعتاد احتياجاتهم من الطاقة والتغذية[109]. وكما هو مبين في الشكل 26، كان معدل انتشار النقص التغذوي مرتفعاً في معظم أقل البلدان نمواً في أوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، مع بعض التحسّن خلال السنوات العشرين الماضية. وحققت جيبوتي تقدماً كبيراً، فانخفض فيها المعدل، من أكثر من 40 في المائة في عام 2000 إلى 13.5 في المائة في عام 2020. وغالباً ما تفتقر البلدان التي تشهد نزاعات إلى بيانات موثوقة لتقييم حالة الأمن الغذائي، لكنّ منظمات المساعدة الإنسانية تشير إلى تدهور سريع في أوقات تصعيد العنف. وفي اليمن، دفع استمرار الصراع مستوى النقص التغذوي إلى زيادة حادة على مدى السنوات العشر الماضية، فبلغ معدل انتشار النقص التغذوي 41.4 في المائة بحلول عام 2020. أما في بلدان مجلس التعاون الخليجي والبلدان المتوسطة الدخل، فقد تراوحت معدلات انتشار النقص التغذوي بين المنخفضة إلى المتوسطة، وسجلت في السنوات الأخيرة بعض الزيادات في الأردن وفي لبنان، ولا سيما بين اللاجئين[110].

ويُستكمَل التحليل القائم على معدل انتشار النقص التغذوي بتصوّرات السكان لانعدام الأمن الغذائي، التي تقاس غالباً بمقياس المعاناة من انعدام الأمن الغذائي، وهو مؤشر يلتقط التغييرات في أوضاع الأمن الغذائي بسرعة أكبر من معدل انتشار النقص التغذوي. وتُظهر البيانات المتاحة عن بعض البلدان العربية لعام 2015 مستويات منخفضة من انعدام الأمن الغذائي في بلدان مجلس التعاون الخليجي، ومعدلات إما مرتفعة أو متزايدة في البلدان التي تشهد صراعات وفي أقل البلدان نمواً. وتشهد البلدان المتوسطة الدخل اتجاهات متباينة، فينحو انعدام الأمن الغذائي إلى الانخفاض في الجزائر ومصر، وإلى التزايد في الأردن وتونس ولبنان والمغرب[111].

الشكل 26. اتجاهات معدل انتشار النقص التغذوي حسب مجموعة البلدان، 2001-2020

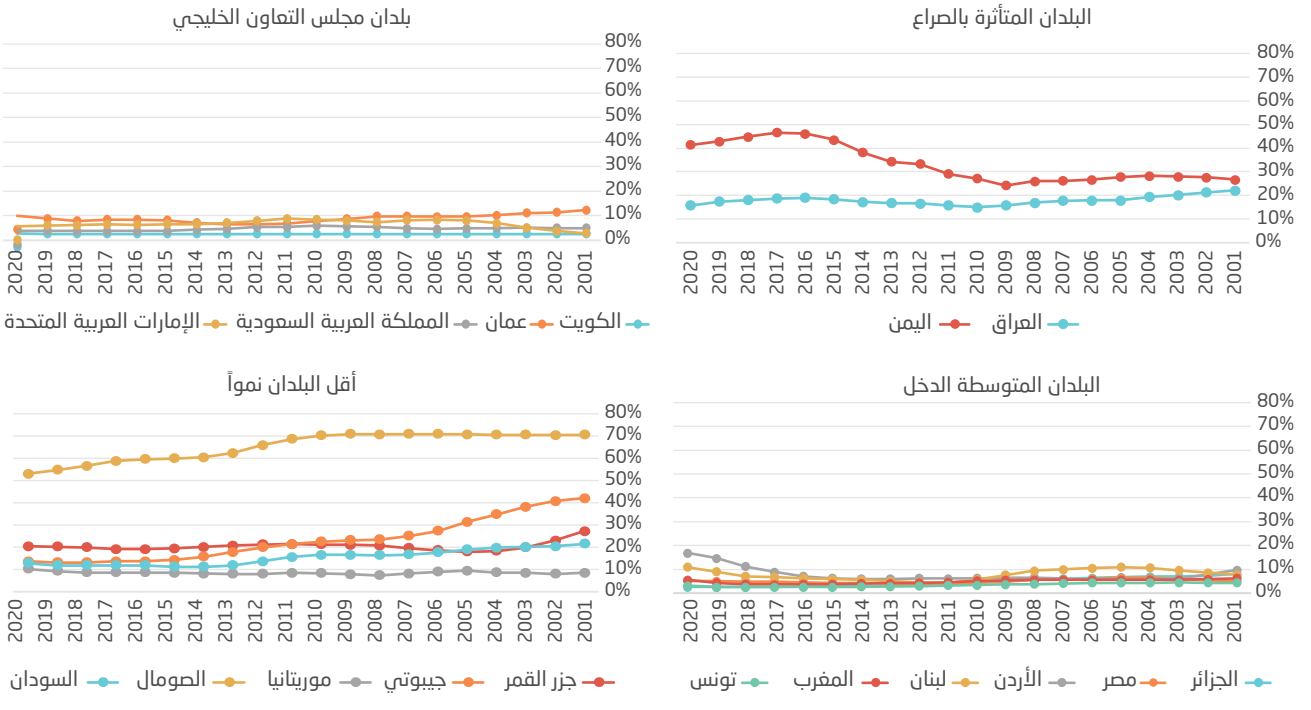

المصدر: قاعدة البيانات الإحصائية الموضوعية في منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة.

الشكل 27. اتجاهات مقياس المعاناة من انعدام الأمن الغذائي حسب مجموعة البلدان، 2015-2020

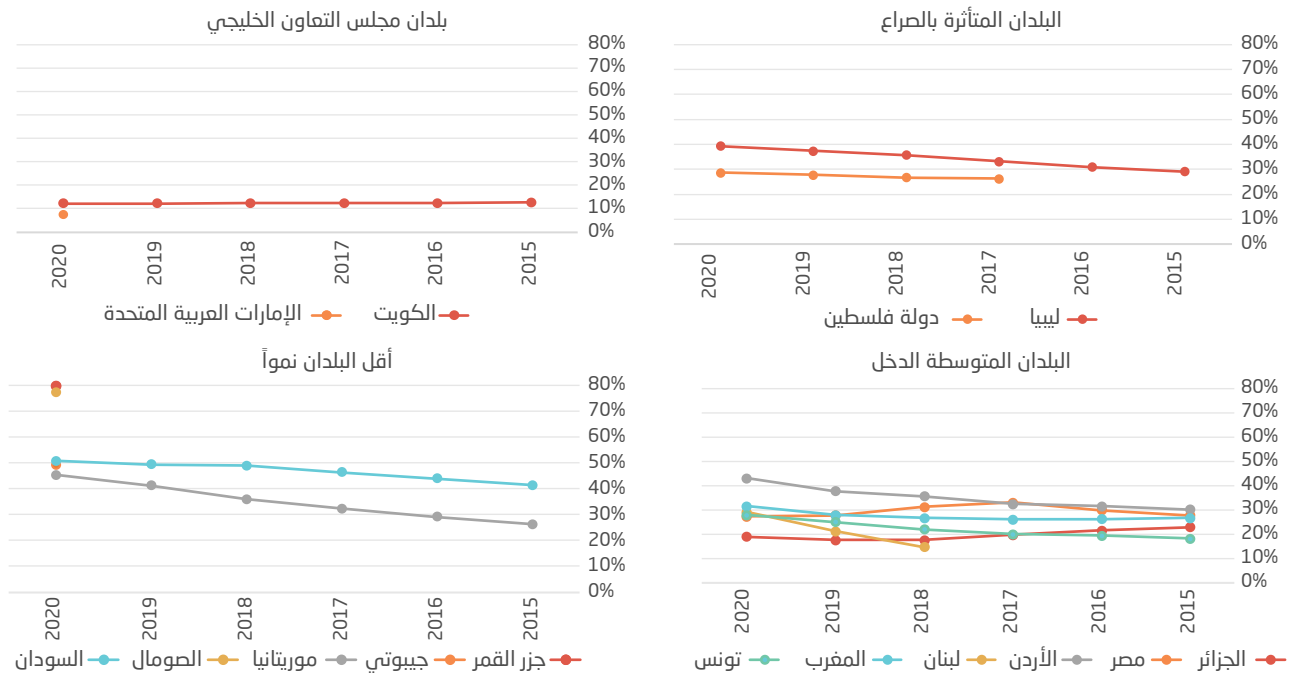

المصدر: قاعدة البيانات الإحصائية الموضوعية في منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة.

الشكل 28. اتجاهات معدل انتشار السمنة حسب مجموعة البلدان، 2000-2020

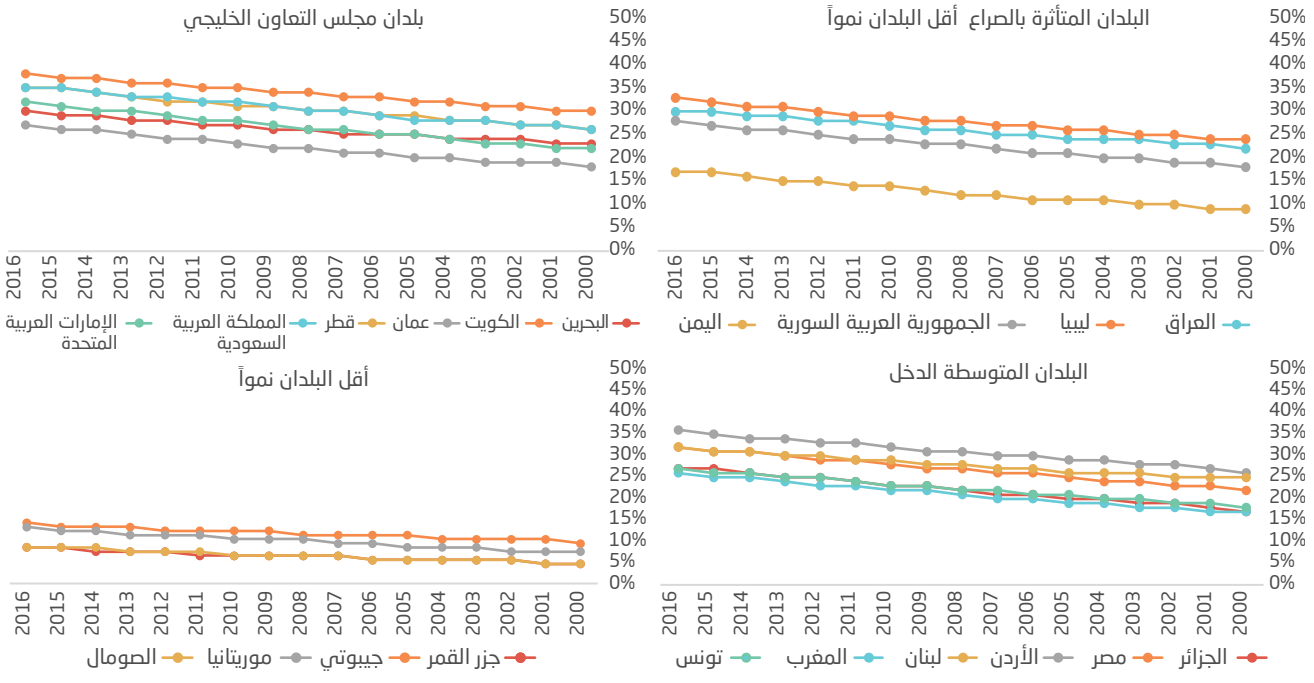

المصدر: منظمة الصحة العالمية.

الشكل 29. اتجاهات معدل تقزم الأطفال حسب مجموعة البلدان، 2001-2020

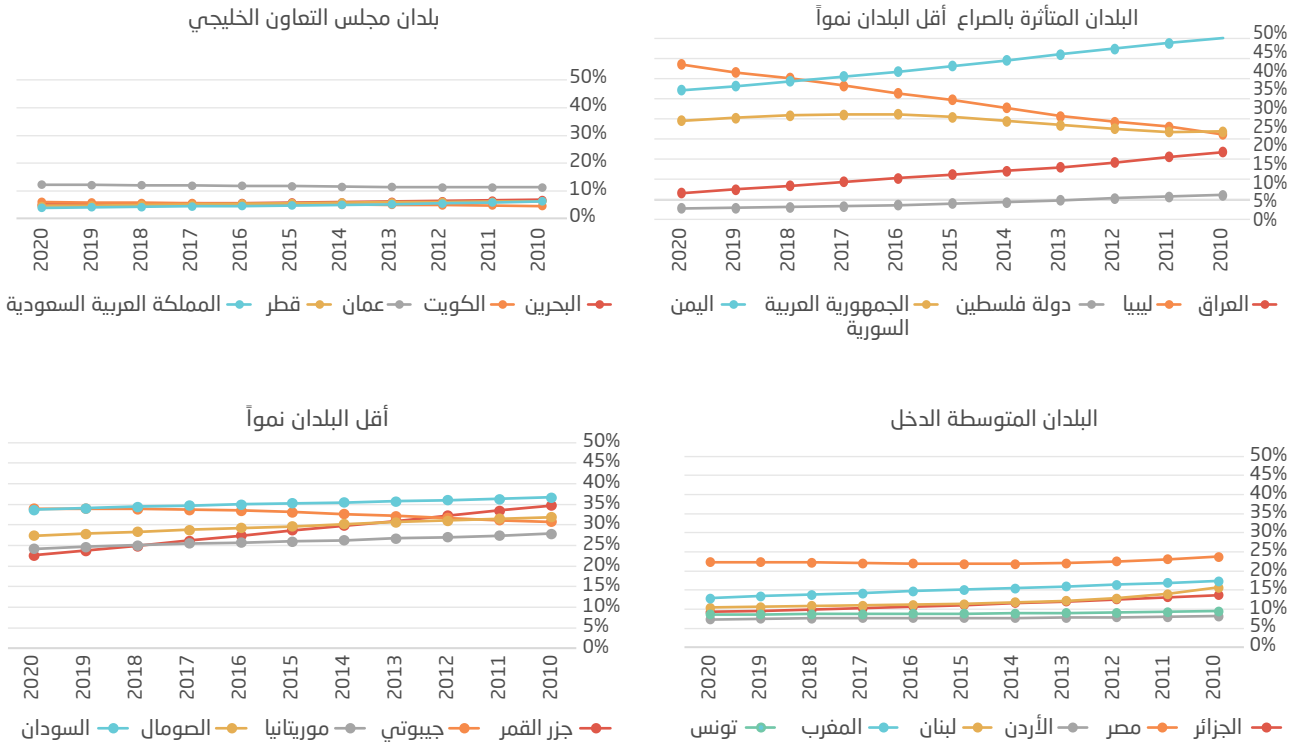

المصدر: قاعدة البيانات الإحصائية الموضوعية في منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة.

وقد تزايدت معدلات السمنة في جميع البلدان التي تتوافر فيها البيانات، ما يشير إلى تغييرات في النُظم الغذائية التقليدية، ونقص في الوعي بالممارسات الغذائية الصحية. ولا تزال مستويات السمنة منخفضة، عموماً، في أقل البلدان نمواً، ومرتفعة ارتفاعاً مطّرداً في بلدان مجلس التعاون الخليجي والبلدان المتوسطة الدخل. وسُجِّلت في البلدان التي تشهد صراعات، مثل الجمهورية العربية السورية والعراق وليبيا واليمن، زيادات في معدلات السمنة خلال السنوات الأخيرة[112].

غير أنّ التبعات الصحية لاختلال النُظم الغذائية لا تطال كلها جميع سكانِ المنطقة. ففقر الدم الناجم عن نقص الحديد، مثلاً، والذي سبقت الإشارة إلى أنه يصيب واحدة من كل ثلاث نساء في سن الإنجاب، أوسع انتشاراً في أقل البلدان نمواً منه في بلدان مجلس التعاون الخليجي. وبشكل عام، بقيت معدلات فقر الدم من دون تغيير في جميع أنحاء المنطقة، مع ارتفاع في الأردن منذ عام 2010 يُرجَّح أن يكون نتيجة لتدفق اللاجئين. ويُسَجَّل في اليمن المعدل الأعلى لفقر الدم الناجم عن نقص الحديد بين النساء في سن الإنجاب، حيث يزيد على 60 في المائة[113].

ومما يدل على مرور فترات طويلة على سوء التغذية انتشار التقزم بين الأطفال، ويعرّف بأنه عدم وصول الطفل إلى الطول المناسب لعمره بسبب النقص التغذوي. وقد بقيت معدلات تقزم الأطفال على حالها في بلدان مجلس التعاون الخليجي والبلدان المتوسطة الدخل، بخلاف البلدان التي تشهد صراعات وأقل البلدان نمواً التي سُجلت فيها تفاوتات صارخة. فمع أن المعدلات انخفضت في جزر القمر والصومال والعراق ودولة فلسطين واليمن خلال العقد الماضي، فقد تزايدت كثيراً في ليبيا منذ عام 2010، ولعل ذلك يعود إلى الصراع الدائر في البلد، أو إلى تحسن آليات جمع البيانات.

جيم. تضافر أزمات متعددة 2020-2022

منذ عام 2020، أثرت سلسلة من الصدمات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والبيئية، العالمية والوطنية، على بلدان عديدة في المنطقة العربية، فهددت بتبديد ما تحقق من تقدم في الأمن الغذائي على مدى العقود الماضية، وزادت من عدم المساواة. وفي بعض الحالات، أثرت أزمات متداخلة متعددة على البلد نفسه، ما أوهن منعته وعمّق أوجه عدم المساواة فيه. وتشعل الأزمات المتعددة بعضها بعضاً، إذ تقوّض المنعة، وتجتمع آثار الأزمات المتداخلة لتوقع في المجتمع آثاراً أشدّ بكثير مما تفعل أزمة واحدة بحد ذاتها في أي وقت معيّن.

وقد تسببت جائحة كوفيد-19 والحرب في أوكرانيا بتداعيات جسيمة على الأسواق العالمية خلال الفترة 2020-2022. فتباطأ النمو الاقتصادي وارتفعت أسعار السلع الأساسية في جميع أنحاء العالم. وكان الأثر أشدّ على بلدان المنطقة العربية التي تعاني أصلاً من الهشاشة في نُظمها الاقتصادية والمؤسسية. وفي البلدان التي تعتمد على الواردات، تزايدت معدلات التضخم وتناقصت الاحتياطيات من العملات الأجنبية، كما تراجعت مستويات المعيشة للأسر المعيشية بسبب ارتفاع أسعار الغذاء والطاقة. وفي الوقت نفسه، أدى ارتفاع الدين الخارجي، مقترناً بضعف آليات التمويل، إلى الحد من قدرة العديد من البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل على الاستجابة لهذه الأزمات. وشهد لبنان والسودان مستويات غير مسبوقة من التضخم مقترنة بانخفاض حاد في قيمة العملة وضائقة دين شديدة.

وضربت الأزمات السياسية والصراعات بلداناً عدة في المنطقة بين عامي 2020 و2022، فأوقعت خسائر في الأرواح، ودماراً في البنى الأساسية، وأجبرت أعداداً كبيرة من السكان على النزوح. ومنذ عام 2011، تعاني الجمهورية العربية السورية من دمار وتهجير غير مسبوقين، ويمرّ اليمن بصراع مرير واسع النطاق. وفي ليبيا، لا تزال التوترات السياسية حادة بعد 12 عاماً من اندلاع الصراع. واستمرّ العنف المسلّح وعدم الاستقرار السياسي في الصومال عقوداً من الزمن. وعلى الرغم من أن العراق خرج من دائرة الصراع، يعيق انعدام الأمن والنزوح وتضرر المساكن سُبُل عيش السكان. أما دولة فلسطين،

انفجار المرفأ في لبنان

وقع، في آب/أغسطس 2020، في لبنان أقوى انفجار غير نووي في التاريخ، وتسبّب في مقتل أكثر من 200 شخص، وبأضرار بقيمة 15 مليار دولار، وبحرمان حوالي 300,000 شخص من المأوى. وطال الدمار نحو 77,000 منزل وثلاثة مستشفيات. وأطلق الانفجار إلى البيئة غازات قد تكون خطرة، ولا سيما غاز الأمونيا وأكسيدات النيتروجين. وقد أعلنت حكومة البلد حالة الطوارئ لمدة أسبوعين بعد الانفجار، ووقعت خلال تلك الفترة اضطرابات اجتماعية واحتجاجات واسعة النطاق.

فتعاني من آثار أطول احتلال عسكري في التاريخ الحديث. ويواجه السودان تحديات متعددة في الانتقال نحو الحكم المدني، ويمرّ لبنان بجمود سياسي بين النخبة الحاكمة على الرغم من الخسائر الهائلة التي ألحقتها الأزمات الاقتصادية والمالية بغالبية السكان.

وعلاوة على ذلك، يزداد تواتر الظواهر الجوية الشديدة في المنطقة العربية، فتهدد بفقدان سُبُل العيش، وبدفع الملايين إلى النزوح. وسُجِّل، على مدى السنوات الثلاث الماضية وفي بلدان عدة، ارتفاع في درجات الحرارة القصوى، وفي أعداد أيام الجفاف المتتالية، فتواترت موجات الجفاف، وتفاقم خطر وقوع الفيضانات والعواصف الرملية، مهدداً الإنتاج الزراعي بانخفاض مطّرد، والمياه بشح أكبر. وتشتد وطأة الأوضاع، على وجه الخصوص، في الجمهورية العربية السورية والسودان والصومال والعراق.

يعرض الجدول 2 الصدمات الاقتصادية والسياسية والبيئية التي تعرّضت لها بلدان المنطقة، بما في ذلك المتغيرات الرئيسية في كل بُعد، وتصنيف الصدمات بحسب درجة الخطر باللونين البرتقالي والأحمر. ويمكن الاطلاع على تفاصيل اختيار المتغيرات وعتبات التصنيف في المرفق 1.

حتى قبل الانفجار، كان **لبنان** يرزح تحت وطأة صدمات متداخلة، تشمل الأزمة المالية الحادة، وجائحة كوفيد-19، ثم أضيف إليها الانفجار في المرفأ، ومن ثم تداعيات الحرب في أوكرانيا. ومنذ تشرين الأول/أكتوبر 2019، يشهد الاقتصاد اللبناني تدهوراً متسارعاً لا يحدث عادة إلا تحت ظروف الصراع. فقد انخفض الناتج المحلي الإجمالي الاسمي، من 52 مليار دولار في عام 2019 إلى 23 مليار دولار في عام 2021، ما خفّض الدخل المتاح بنسبة 36.5 في المائة[114]. وقيمة الليرة اللبنانية في تهاوٍ مستمر، ترتفع معه الأسعار، وتتزايد معدلات التضخم بحيث باتت من بين الأعلى في العالم[115]. وقد ارتفعت الأسعار، بين تشرين الأول/أكتوبر 2019 وتشرين الأول/أكتوبر 2022، بنسبة 1,574.39 في المائة[116]. ومع اجتماع انخفاض الدخل مع ارتفاع التضخم، سجلت معدلات الفقر ارتفاعاً حاداً، من 42 في المائة في عام 2019 إلى 82 في المائة في عام 2021. وبات 4 ملايين من سكان البلد تقريباً (من مجموع 5.6 مليون) يعيشون في فقر متعدد الأبعاد[117]. وقد تزامنت الأزمة الاقتصادية في لبنان مع الأزمات السياسية والاضطرابات الاجتماعية، فشهد البلد 5,189 احتجاجاً بين عامي 2020 و2022[118]. ولا يزال لبنان يستضيف أعداداً كبيرة من اللاجئين بسبب الصراع الدائر في الجمهورية العربية السورية، إلا أنّ أعداد اللاجئين والنازحين فيه تنحو، عموماً، إلى التناقص.

ويرزح **اليمن** تحت أزمة إنسانية حرجة سبّبتها سنوات من الصراع المستمر، والظروف الاقتصادية الخانقة، والأزمات البيئية. وبحلول نهاية عام 2021، كان 20.7 مليون شخص في اليمن بحاجة إلى مساعدات إنسانية (من أصل 29 مليوناً) ونزح 4.3 مليون شخص، بل واضطر الكثيرون إلى النزوح المتكرر بسبب موجات الصراع العنيف والكوارث الطبيعية[119]. وانخفضت قيمة الريال اليمني إلى أدنى مستويات في تاريخه في عام 2021، فوصل تضخم أسعار المواد الغذائية إلى 150 في المائة منذ بداية الحرب، ما دفع 78 في المائة من اليمنيين نحو الفقر[120]. وتزامن تردّي الوضع الاقتصادي مع احتجاجات واسعة النطاق في الجنوب في النصف الأخير من عام 2021[121]. وقد تزايدت أعمال العنف في أوائل عام 2022، لا سيما في محافظتي مأرب وشبوة[122]. وتعرّض مدنيون للقتل، وبنى أساسية حيوية للدمار. وشهدت الفترة 2020-2022، بالمجمل، 23,988 حادث عنف، و1,826 احتجاجاً[123].

ولا يزال الصراع في **الجمهورية العربية السورية** يلحق ضرراً واسعاً بسُبُل عيش السكان، حتى بعد أكثر من عقد من الزمن على نشوبه في عام 2011. وخلال الفترة 2020-2022، شهدت الجمهورية العربية السورية 30,466 حادثة عنف، وهو العدد الأكبر من هذه الأحداث في المنطقة العربية[124]. وكانت وتيرة العنف قد تراجعت بعض الشيء، إلا أنها عاودت حدتها في عام 2020. وبحلول عام 2022، بات البلد تحت أسوأ ظروف مرّت به منذ اندلاع الحرب[125]. فقد ارتفع عدد الأشخاص الذين يحتاجون إلى مساعدات إنسانية من 1.2 مليون في عام 2021 إلى 14.5 مليون في عام 2022، ثم إلى 15.3 مليون في عام 2023[126]. وتدهورت الأوضاع أكثر عقب زلزال شباط/فبراير 2023 الذي أودى بأرواح الآلاف وشرّد الملايين.

الجدول 2. تصنيف الصدمات التي تعرّضت لها بلدان المنطقة

	الصدمات الاقتصادية				الصدمات السياسية والصراعات	
	التضخم من تشرين الأول/أكتوبر 2019 إلى تشرين الأول/ أكتوبر 2022 (النسبة المئوية)	إجمالي الاحتياطيات لعام 2021 (أشهر الاستيراد)	الديون في عام 2022 كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي	دليل أمن الطاقة لعام 2022	عدد الاحتجاجات، 2000-2020	عدد أحداث العنف، 2020-2022
الجزائر		25.22	62.75	57	4,022	313
البحرين	0.85	14.47	119.5	44	1,250	178
جزر القمر		6.80	34.5		37	33
جيبوتي		5.41	50.1		51	17
مصر	30.54		89.2	46	177	982
العراق	12.40		36.7	100	4,320	13,995
الأردن	6.95		91.0	96	666	88
الكويت	9.91		7.1	49.00	42	2
لبنان	1,574.39		180.7	106	5,189	2,084
ليبيا	10.08				362	1,424
موريتانيا	19.63	5.40	50.7	73	4,231	219
المغرب	11.36	4.07	70.3	75	789	49
عُمان	4.23	11.59	45.4	69	13	10
دولة فلسطين	4.98	9.59	44.7		2,135	10,469
قطر	-1.94	22.27	46.9	52	24	1
المملكة العربية السعودية	1.51		24.8	49	5	182
الصومال		6.81	***		264	7,966
السودان	2,912.96	1.01	189.5		3,086	1,929
الجمهورية العربية السورية		1.26			1,239	30,466
تونس	22.37		88.8	62	3,319	649
الإمارات العربية المتحدة		4.38	30.7	57	6	9
اليمن	**	13.76			1,826	23,988

	الصدمات السياسية والصراعات	الصدمات البيئية			
	التغيّر في عدد اللاجئين والنازحين من 2019 إلى 2022	أيام الحرارة الشديدة، 2020-2022 (النسبة المئوية)	التغيّر في أيام هطول الأمطار الغزيرة (> 20 ملم؛ R20) خلال الفترة 2020-2022 مقارنة بالمتوسط التاريخي (النسبة المئوية)	التغيّر في أيام الجفاف المتتالية خلال الفترة 2020-2022 مقارنة بالمتوسط التاريخي (النسبة المئوية)	أعداد الأشخاص المتضررين من الكوارث الطبيعية خلال الفترة 2020-2022
الجزائر	1,574	29.78	-51	15.74	67,191
البحرين	140	25.40	-100	-1.59	
جزر القمر	19				
جيبوتي	4,740	31.13	15	-1.21	302,168
مصر	34,779	24.44	19	-0.59	26,635
العراق	-223,173	30.08	-39	12.58	7,017,203
الأردن	92,533	27.73	-61	0.78	
الكويت	27	29.48	-53	-2.90	
لبنان	-75,128	27.19	-25	-17.64	
ليبيا	-201,235	21.02	-68	10.75	
موريتانيا	8,953	29.86	-10	4.16	1,385
المغرب	32,226	34.09	-44	10.43	1,448,908
عُمان	226	24.25	-6	-21.59	190
دولة فلسطين	105,662	25.18	-69	-4.70	33,500
قطر	207	26.91	-100	-10.65	
المملكة العربية السعودية	11,176	29.92	-48	-5.74	600
الصومال	317,122	27.48	-38	5.95	8,815,436
السودان	1,220,822	28.19	18	9.12	1,543,180
الجمهورية العربية السورية	616,493	29.49	-49	11.11	6,144,782
تونس	6,251	28.92	-53	14.86	45,000
الإمارات العربية المتحدة	49	28.94	-86	-8.13	
اليمن	481,169	26.98	7	-12.47	630,138

** تُظهر الأرقام الرسمية الصادرة عن الحكومة اليمنية زيادة بنسبة 103 في المائة في الأسعار من عام 2014 إلى عام 2021. ومستويات الأسعار لعامي 2019 و2022 غير متوفرة حالياً. يقدر صندوق النقد الدولي أنّ مستويات التضخم كانت مرتفعة على مدى السنوات: 23.1 في المائة في عام 2020، و45.7 في المائة في عام 2021، و43.8 في المائة في عام 2022.

*** 101 في المائة في عام 2018.

الزلزال في شمال سوريا

في شباط/فبراير 2023، ضرب زلزالان، بقوة 7.8 و7.6 درجة على مقياس ريختر، الجمهورية العربية السورية وتركيا. وأصاب الزلزالان ما لا يقل عن 8.8 مليون شخص بالأضرار، وحصدا أرواح 5,791 شخصاً في الجمهورية العربية السورية وحدها.

قبل الزلزال، كانت الجمهورية العربية السورية قد شهدت صراعاً دام أكثر من عقد من الزمن، ما أضعف البنى الأساسية فيها، ودفع أعداداً كبيرة من السكان نحو الهشاشة، بما في ذلك 6.8 مليون نازح. وفي شمال غرب البلد، كان أكثر من 90 في المائة من السكان يعتمدون على المساعدات الإنسانية قبل وقوع الزلزال، ولم تتوفر لهم إلا أدنى وسائل استيعاب حالات الطوارئ. وبعد الكارثة، تأخرت المساعدات، رغم الحاجة الماسّة إليها، بسبب محدودية التدابير التي اتخذتها الحكومة للاستجابة، ونقص المعدات والوقود لتنفيذ عمليات الإنقاذ، وسوء الأحوال الجوية. وعسّر الصراع المستمر الوصول إلى السكان في بعض المناطق، ما حال دون تقييم الأضرار وإرسال المساعدات.

وتشير التقديرات إلى أنّ أكثر من 5 ملايين شخص في الجمهورية العربية السورية قد نزحوا بسبب الزلزال وأنّ 100,000 ظلوا من دون مأوى في حلب وحدها. وكانت آثار الزلزال أشدّ وطأة على النساء والأطفال، فأشارت التقديرات الأولية إلى تأثر ما يقرب من مليون امرأة في سن الإنجاب، منهن 148,000 امرأة حامل في لحظة وقوع الزلزال، يُتوقع لحوالي 30,000 منهن أن يلدن خلال الأشهر الثلاثة التالية. وطالت أضرار الزلزال بنى أساسية حيوية، مثل المستشفيات وخزانات المياه، علاوة على 239 مدرسة.

المصدر: المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، 2023. https://www.unhcr.org/ar/63e774fc4.

وفي عام 2021، شهدت الجمهورية العربية السورية أسوأ موجة جفاف فيها منذ 70 عاماً. وسُجِّل في ما يقرب من 30 في المائة من الأيام بين عامي 2020 و2022 درجات حرارة شديدة[127]، وتأثر بهذه الموجات أكثر من 6 ملايين شخص[128]. وفي المنطقة الشمالية من البلد، يحمل التحكم بموارد المياه حساسيةً بالغة، ويرتبط بعمق بالنزاع. وكانت معدلات هطول الأمطار منخفضة للغاية، فتناقصت المياه المتاحة للشرب والزراعة، وانخفضت الإنتاجية الزراعية. وتراجع محصول القمح، من 2.8 مليون طن في عام 2020 إلى 1.05 مليون طن فقط في عام 2021[129]. وتأثرت إمدادات الكهرباء، وتزايدت الإصابات بالأمراض المنقولة عن طريق المياه، ولا سيما في الحسكة وحلب والرقة ودير الزور[130].

أما **العراق**، فيعاني من هجمات عنيفة من تنظيم الدولة الإسلامية، وأعمال عدوانية على حدوده، وصراعات قبلية، وأنشطة إجرامية. وقد أدى الإحباط من نقص الخدمات العامة، بما في ذلك انقطاع الكهرباء المتكرر وارتفاع معدلات التضخم ومعدلات البطالة، إلى احتجاجات عديدة[131]. وفي المجموع، سُجلت 4,320 واقعة احتجاج بين عامي 2020 و2022[132]. وقد وضعت حكومة العراق سياسات لإعادة توطين النازحين، فأُغلق 16 مخيماً للنازحين بين عامي 2019 و2021[133]. وتشير التقديرات إلى أن 4.97 مليون شخص عادوا إلى مناطقهم الأصلية منذ عام 2017، في حين لا يزال 1.1 مليون نازح في المخيمات[134].

وبين عامي 2020 و2022، أوقعت الظروف الجوية القاسية أضراراً بحوالي 7 ملايين شخص[135]. وتسبّبت درجات الحرارة الشديدة (التي سُجلت في 30 في المائة من الأيام) وزيادة في أيام الجفاف المتتالية (أعلى بنسبة 12.58 في المائة من المتوسط التاريخي)

في حدوث موجات جفاف شديدة، لا سيما في عام 2021[136]. وأثّر نقص الأمطار على الإنتاجية الزراعية، فتسبّب بمحاصيل رديئة وخفض دخل المزارعين. وفي عام 2021، عانى 37 في المائة من المزارعين الذين يزرعون القمح و30 في المائة من الذين يزرعون الشعير من رداءة المحاصيل[137]. وانخفضت احتياطيات المياه بمقدار النصف، ما فاقم النقص في مياه الشرب[138]. وزاد الجفاف من انكشاف الأراضي لضرر الفيضانات والعواصف الرملية. وفي عام 2021، ضربت الفيضانات المناطق الكردية في شمال البلد، ما تسبّب في وفيات وأضرار في أربيل والمناطق المحيطة بها[139].

وتعاقبت على **السودان**، خلال السنوات الثلاث الماضية، مجموعة من الأزمات الاقتصادية والسياسية والبيئية التي زادت من انتشار الفقر وانعدام الأمن الغذائي. وشهد البلد تقلّبات سياسية واضطرابات مدنية واسعة النطاق بين عامي 2020 و2022، فوقعت فيه احتجاجات عديدة انتهت بإنشاء حكومة انتقالية لمدة عامين في كانون الأول/ديسمبر 2022. وسُجلت في السودان 3,086 واقعة احتجاج خلال الفترة 2020-2022[140]، وقُتِل مئات المتظاهرين على أيدي قوات الأمن وأصيب الآلاف بجروح[141]. ويشهد السودان تدفقاً كبيراً للاجئين والنازحين، فازدادت أعدادهم بما يزيد على 1.2 مليون في السنوات الثلاث الماضية فقط[142]. وتُعَدّ الفيضانات والجفاف والعنف الأسباب الرئيسية لارتفاع عدد النازحين، في حين يأتي معظم اللاجئين من جنوب السودان.

وتزامنت فترة الاضطرابات السياسية في السودان (2020-2022) مع تغيير اقتصادي عميق في البلد. فبدأ السودان، في عام 2019، تنفيذ حزمة من الإصلاحات الاقتصادية الكلية، شملت تشديداً في الإجراءات المالية والنقدية، وإصلاحات ضريبية، وتدابير لتعزيز القطاع

المجاعة في الصومال

تُعلَن حالة مجاعة في بلد عندما تصل حالة انعدام الأمن الغذائي فيه إلى مستويات بالغة الشدة: إذا عانى 30 في المائة من الأطفال من الهزال؛ وواجه 20 في المائة من السكان نقصاً شديداً في الغذاء؛ وسُجلت حالتا وفاة مرتبطتان بالجوع لكل 10,000 شخص يومياً. وقد اعتُمِد هذا التعريف في أعقاب حالة الطوارئ الإنسانية التي وقعت في الصومال في عام 2011 بسبب الجفاف، وأودت بأرواح حوالي 260,000 شخص، نصفهم من الأطفال.

المصدر: The United Nations Convention to Combat Desertification (UNCCD), National Voluntary Land Degradation Neutrality Targets, 2020.

موجات الجراد

في عام 2019، اجتاحت موجات عاتية من الجراد أجزاء من شرق أفريقيا وشبه الجزيرة العربية، بما في ذلك الصومال. والجراد الصحراوي شديد الخطورة بسبب سرعة تكاثره وقدرته على التنقل بسرعة تصل إلى 150 كيلومتراً في اليوم، ما يمكّنه من إلحاق خراب هائل بكميات كبيرة من النباتات، والتسبّب بخسائر جسيمة في سُبُل العيش. وحتى سرب صغير (كيلومتر مربع واحد) قد يستهلك في يوم واحد قدراً من الطعام يعادل ما يستهلكه 35,000 إنسان، وثمة أسراب تصل إلى أحجام ضخمة تستهلك من الطعام بقدر ما يستهلك 81 مليون إنسان.

الخاص. وقد أهّلت الإصلاحات السودان للاستفادة من مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون التي أطلقها البنك الدولي وصندوق النقد الدولي في حزيران/يونيو 2021. إلا أنّ هذه المساعي لمعالجة الاختلالات الاقتصادية دفعت الأسعار نحو ارتفاع كبير. وحدثت تغييرات أخرى في الحكومة تسبّبت بإيقاف مؤقت للإصلاحات، وخفض المعونة الدولية في وقت استمر فيه ارتفاع التضخم. وكان معدل التضخم في السودان من بين الأعلى في العالم، حيث ارتفعت الأسعار بنسبة 2,913 في المائة من تشرين الأول/أكتوبر 2019 إلى تشرين الأول/أكتوبر 2022، فسبّب ذلك اضطرابات اجتماعية، وأدخل أسراً عديدة في دائرة انعدام الأمن الغذائي[143]. وكان من المتوقع أن يؤدي تشكيل الحكومة الانتقالية، في كانون الأول/ديسمبر 2022، إلى تعزيز الاستقرار السياسي وتراجع التضخم خلال عام 2023[144]، ولكن قد يؤثر تصعيد التوترات في نيسان/أبريل 2023 على هذه التوقعات.

وضربت السودان فيضانات غزيرة بين تموز/يوليو وأيلول/سبتمبر 2020، ومرة أخرى في تموز/يوليو وآب/أغسطس 2022، وأوقعت أضراراً طالت أكثر من 1.5 مليون شخص[145]. وأدت زيادة أيام الجفاف المتتالية (بزيادة بنسبة 9.12 في المائة على المتوسط التاريخي في الفترة 2020-2022)، وتواتر أيام هطول الأمطار الغزيرة (بزيادة بنسبة 18 في المائة على المتوسط التاريخي)[146]، إلى ارتفاع خطر الفيضانات لأنّ تأثر الأرض بالجفاف يخفض قدرتها على امتصاص المياه[147]. وقد تسبّبت فيضانات عام 2022 بتدمير ما يقرب من 25,000 منزلاً ومقتل حوالي 150 شخصاً[148]. وعسّر سوء حالة البنى الأساسية الوصول إلى بعض المناطق، فتأخر توزيع الأغذية على السكان المعزولين. وقد فاقمت الفيضانات من انتشار أمراض مثل الكوليرا وحمى الضنك والملاريا.

ويعاني **الصومال** من أزمة إنسانية خطيرة بسبب الجفاف المديد، وغزو الجراد، والصراع المستمر، والظروف الاقتصادية الضعيفة. ولا تزال التوترات السياسية والعنف مستمرين بعد ثلاثة عقود من الصراع. وسُجِّلت في البلد 7,966 حادثة عنف خلال الفترة 2020-2022[149]. وقد تسبّب تأجيل الانتخابات في عام 2021 في إيقاف مؤقت للمساعدات الدولية، ما ضغط على السيولة[150]، وأدى اشتعال أعمال العنف في نيسان/أبريل 2021 إلى نزوح ما بين 60,000 و100,000 شخص[151]. وكان عدد الضحايا المدنيين في عام 2022 هو أعلى ما سُجّل منذ عام 2017. وتشير التقديرات إلى مقتل 613 مدنياً وإصابة 948 آخرين بين كانون الثاني/يناير وتشرين الثاني/نوفمبر 2022، ووقع الضحايا، غالباً، بسبب عبوات ناسفة نُسبَت إلى جماعة «الشباب» المسلّحة[152].

وبالإضافة إلى عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي، يشهد البلد إحدى أسوأ موجات الجفاف منذ 40 عاماً[153]. وقد تأثر ما يقرب من 9 ملايين من سكان البلد برداءة المحاصيل التي استمرت على مدى خمسة مواسم مطرية متتالية مع حلول نهاية عام 2022[154]. وقد دفعت رداءة المحاصيل أكثر من 5 ملايين شخص إلى درجة حادة من انعدام الأمن الغذائي، وتسبّبت بنزوح أكثر من مليون شخص[155]. ولحق دمار واسع بالمحاصيل، ونفقت أعداد كبيرة من الماشية، وتفشّت أمراض عديدة. ومن المتوقع أن يستمر الجفاف حتى عام 2023، مما يزيد من تفاقم الوضع. وتأتي هذه الكارثة بعد عقد من قلة الأمطار وحالات الطوارئ الإنسانية، بدءاً من المجاعة في عام 2011 التي أعقبها دمار هائل للمحاصيل بسبب جحافل الجراد التي اجتاحت البلد في سنة 2020-2021.

وتتدهور الأراضي في الصومال بمعدلات تجعلها من بين أكثر بلدان العالم هشاشة إزاء آثار تغيُّر المناخ. وقد خسر البلد 147,704 كيلومتراً مربعاً بسبب تدهور الأراضي بين عامي 2000 و2015، أي ما يعادل 26.7 في المائة من مجمل مساحته[156]. وتشمل أسباب التدهور الإفراط في الرعي وإزالة الغابات والممارسات الزراعية السيئة. وإذا كان لهذا الاتجاه أن ينعكس، لا بد من العمل الإنساني الفعال المقترن بخطط إنمائية تنشد ممارسات التخفيف والتكيّف مع الأحوال المناخية القاسية التي باتت سائدة في البلد.

دال. عدم المساواة في تأثر الأمن الغذائي بالأزمات المتعددة

تأثر الأمن الغذائي بشدة بالأزمات التي شهدتها المنطقة على مدى السنوات الثلاث الماضية.

ولا تتوفر بيانات رسمية على مستوى البلدان، ولكن تشير مصادر عدة إلى أن الأمن الغذائي، عموماً، ينحو إلى التدهور، وأننا نبتعد، بدلاً من أن نقترب، من تحقيق هدف القضاء على الجوع وسوء التغذية للجميع. ووفقاً لمنظمة الأغذية والزراعة، ارتفعت معدلات النقص التغذوي وانعدام الأمن الغذائي على مستوى العالم منذ عام 2019[157]. وتشير التقديرات إلى أنّ انتشار النقص التغذوي في منطقة غرب آسيا وشمال أفريقيا ارتفع من 7.9 في المائة في عام 2019 إلى 8.6 في المائة (45.8 مليون شخص) في عام 2021. وخلال الفترة ذاتها، تزايد انتشار انعدام الأمن الغذائي، بدرجة تتراوح بين المتوسطة والحادة، من 27.8 في المائة في عام 2019 إلى 33.8 في المائة في عام 2021، أي أنه أثر على ما مجموعه 180.8 مليون شخص في عام 2021.

وإذا ما تأثرت الفئات السكانية التي تعيش في ظل الهشاشة، فليس لديها استراتيجيات التكيّف اللازمة للتعافي، ما يعني تفاقم أوجه عدم المساواة. وقد انتشر انعدام الأمن الغذائي بمستويات بين المتوسطة والحادة وعلى نحو مقلق خلال عام 2020، فكانت زيادة انتشاره تعادل مقدار الزيادة على مدى السنوات الخمس السابقة مجتمعة. وأعقب ذلك انتشار أوسع لانعدام الأمن الغذائي بدرجة حادة في عام 2021، ما يدل على أن وضع السكان المتضررين يتدهور بدلاً من أن يتحسن[158]. وتتأثر به بشدة فئات ديمغرافية معينة، كالنساء واللاجئين. وكان معدل انعدام الأمن الغذائي المسجل بين النساء في عام 2020 أعلى منه بين الرجال، وتتجه هذه الفجوة إلى الاتساع[159].

وعلى مستوى البلدان، يَستخدم التصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي بيانات في الوقت الفعلي تقريباً عن مخاطر وقوع درجة حادة من انعدام الأمن الغذائي أو المجاعة، ويقدم تصنيفاً لدرجة انعدام الأمن الغذائي في البلد ضمن خمس مراحل وفقاً لدرجة الشدة لانعدام الأمن الغذائي: 1-مرحلة الحد الأدنى، 2-مرحلة الإجهاد، 3-مرحلة الأزمة، 4-مرحلة الطوارئ، 5-مرحلة المجاعة. وقد برزت دعوات للتحرك بسرعة إذا ما بلغ انعدام الأمن الغذائي مرحلة الأزمة (المرحلة 3) أو أعلى منها. وعلى الرغم من أنّ بيانات التصنيف ليست مناسبة لرصد التقدم نحو أهداف الأمن الغذائي، فهي تشتمل على تقييم جيد لدرجة الخطر.

في **لبنان**، كان 1.98 مليوناً من المواطنين اللبنانيين واللاجئين السوريين في حاجة ماسة إلى العمل الإنساني بسبب درجة حادة من انعدام الأمن الغذائي بين أيلول/سبتمبر وكانون الأول/ديسمبر 2022. وتشير التقديرات إلى أن أوضاع 306,000 من هؤلاء المحتاجين كانت قد بلغت درجات الطوارئ. وانتشر انعدام الأمن الغذائي بشكل خاص بين اللاجئين السوريين، حيث كان 46 في المائة من السكان في مرحلة الأزمة أو أشدّ. وقد تأثرت المجتمعات الريفية بشكل خاص، حيث ذكرت 95 في المائة من الأسر المزارعة التي تمت مقابلتها أنها ستحتاج إلى مساعدة إنسانية خلال 3 إلى 6 أشهر مقبلة[160].

وفي **الصومال**، عانى 5.6 مليون شخص من مستويات مرتفعة من انعدام الأمن الغذائي بين تشرين الأول/أكتوبر وكانون الأول/ديسمبر 2022. وصُنف من بينهم 1.5 مليون شخص على أنهم في مرحلة الطوارئ. ووقعت أضرار غير متناسبة على بعض الفئات السكانية، مثل المجتمعات الزراعية الرعوية في مقاطعتي بيدوا وبورهاكابا، والنازحين في بلدة بيدوا ومدينة مقديشو. وأشار تقييم على صعيد البلد أُجري في آب/أغسطس 2022 إلى أنّ 1.8 مليون طفل يواجهون سوء التغذية الحاد، بما في ذلك 513,550 طفلاً يعانون من سوء التغذية بدرجة شديدة[161].

وفي **اليمن**، واجه 17 مليون شخص، أي أكثر من نصف سكان البلد، درجة حادة من انعدام الأمن الغذائي بين تشرين الأول/أكتوبر وكانون الأول/ديسمبر 2022. ومن بين هؤلاء،

تم تصنيف 6.1 مليون شخص على أنهم في مرحلة الطوارئ. واليمن هو من أشدّ بلدان العالم معاناة من انعدام الأمن الغذائي، وتحدق بمعيشة الملايين من سكانه الصراعات والظواهر الجوية الشديدة ومستويات التضخم المرتفعة[162].

وفي **السودان**، كان 9.6 مليون شخص يعانون من درجة حادة من انعدام الأمن الغذائي بين نيسان/أبريل وأيار/مايو 2022، بما في ذلك 2.3 مليون شخص بلغوا مرحلة الطوارئ. وقد تدهور الأمن الغذائي خلال عام 2022؛ ومن المتوقع أن ترتفع نسبة السكان الذين بلغ مستوى انعدام الأمن الغذائي لديهم مرحلة الأزمة، من 13 في المائة بين تشرين الأول/أكتوبر 2021 وشباط/فبراير 2022 إلى 24 في المائة بين حزيران/يونيو وأيلول/سبتمبر 2022، ما يعني أن مليوني شخص إضافي باتوا مهددين بدرجة حادة من انعدام الأمن الغذائي. وقد تأثرت مناطق شمال وغرب ووسط دارفور والخرطوم وكسلا والنيل الأبيض بشكل خاص[163].

هاء. دراسات حالات البلدان

1. مصر

بلغ عدد سكان مصر حوالي 104 ملايين نسمة في عام 2022[164]، ما يعني أن البلد هو الأكثر اكتظاظاً بالسكان في المنطقة العربية. وقد تزايد انتشار الفقر وعدم المساواة وانعدام الأمن الغذائي في مصر على مدى العقد الماضي. فارتفعت معدلات الفقر، بين عامي 2010 و2020، من 34 في المائة إلى 36 في المائة[165]. واتّسعت فجوات عدم المساواة؛ ففي عام 2021، أصبحت حصة أعلى 1 في المائة على سلّم الدخل أعلى بنحو 13 في المائة عما كانت عليه في عام 1990، مقابل انخفاض بنسبة 9 في المائة لأدنى 50 في المائة على سلّم الدخل خلال الفترة نفسها[166].

ولا تزال معدلات انعدام الأمن الغذائي والسمنة مرتفعة. وفي عام 2020، عانى حوالي 27 في المائة من السكان من انعدام الأمن الغذائي، وهي تقريباً النسبة نفسها المسجلة في عام 2010 (28 في المائة). وارتفع معدل السمنة بين البالغين (الذين تبلغ أعمارهم 18 سنة فأكثر) من 28 في المائة في عام 2010 إلى 32 في المائة في عام 2016، وكانت الزيادة بين النساء أكثر منها بين الرجال[167]. وبقي النقص التغذوي عند مستويات منخفضة نسبياً (5.1 في المائة في عام 2020)[168]، ولعل السبب في ذلك هو برنامج دعم الأغذية الذي مكّن، على مرّ السنين، معظم السكان من الحصول على المواد الغذائية الأساسية.

وتتعرّض النُظُم الغذائية في مصر لتحديات جمّة من جراء تسارع النمو السكاني والتوسّع الحضري. ومع أنّ الإنتاج الوطني للأغذية لا يستهان به، فهو يبقى محدوداً. وفي عام 2020، مثّل القطاع الزراعي في مصر 12 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي و21 في المائة من القوى العاملة، وهو يتّسم بالحيازات الزراعية الصغيرة والمروية، التي تنتج محاصيل وفيرة[169]. إلا أنّ نصيب الفرد من الأراضي الصالحة للزراعة في مصر منخفض (0.03 هكتار للفرد في عام 2020)، ولذلك لا مفر للبلد من الاعتماد على الواردات الغذائية[170]. وفي عام 2018، استوردت مصر 47.8 في المائة من القمح الذي تستهلكه، أي حوالي 12.5 مليون طن متري[171]، ما يجعلها من أكبر مستوردي القمح في العالم[172]. والاعتماد على الواردات الغذائية ومحدودية القدرة على زيادة الإنتاج الوطني يعرّضان البلد للتقلّبات العالمية في أسعار الغذاء، التي تُعَدّ تداعياتها أشدّ وطأة على الذين يعيشون في ظل الفقر والهشاشة.

(أ) عدم المساواة الاقتصادية واستهلاك الغذاء

يتيح بحث الدخل والإنفاق والاستهلاك في الأسرة الذي أجرته الحكومة المصرية خلال الفترة 2019-2020 تحليل أوجه عدم المساواة في الإنفاق على الغذاء.

الشكل 30. فئات الإنفاق على الغذاء حسب الفئات السكانية، 2019-2020

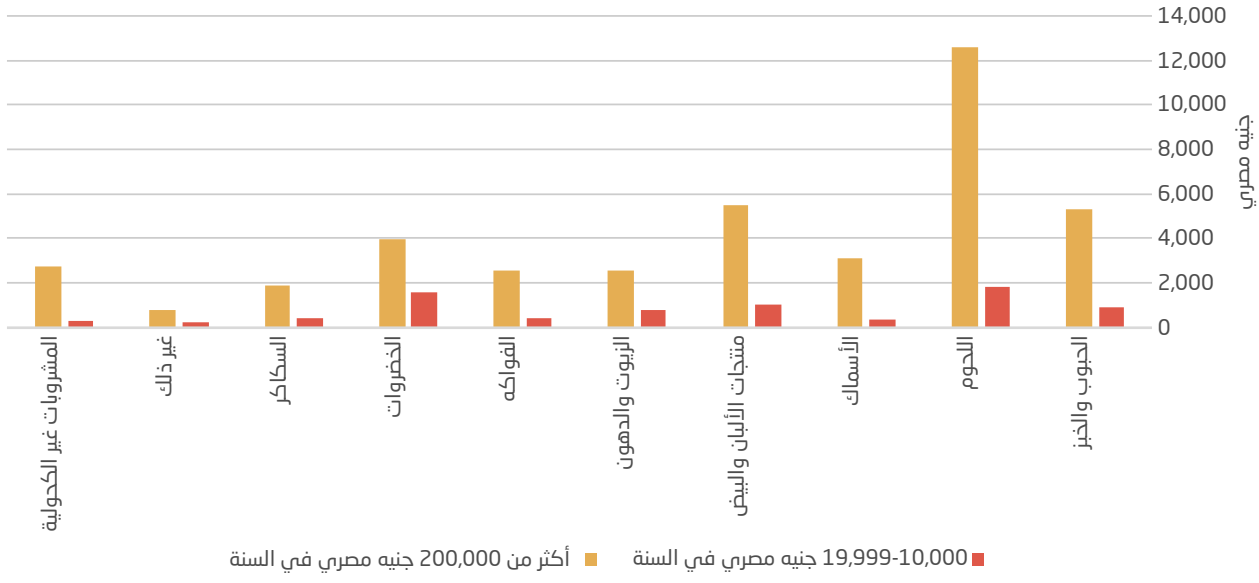

المصدر: حسابات الإسكوا استناداً إلى بيانات من بحث الدخل والإنفاق والاستهلاك في الأسرة.

الجدول 3. نسبة الميزانية الغذائية المنفقة على كل مجموعة غذائية حسب إجمالي الاستهلاك السنوي للأسرة (النسبة المئوية)

المجموعة السكانية حسب استهلاكها السنوي	الزيوت والدهون	الخضروات	السكاكر
<200,000 جنيه	6.1	9.7	4.6
20,000-10,000 جنيه مصري	9.9	19.9	5.4

المجموعة السكانية حسب استهلاكها السنوي	الحبوب	اللحوم	الأسماك	مشتقات الألبان والبيض	الفاكهة
<200,000 جنيه	12	30.7	7.6	13.4	6.2
20,000-10,000 جنيه مصري	11.3	23.4	4.7	13.2	5.2

المصدر: حسابات الإسكوا استناداً إلى بيانات من بحث الدخل والإنفاق والاستهلاك في الأسرة.

ويصنف التقرير الناجم عن البحث الأسر إلى 19 مجموعة وفقاً لاستهلاكها المنزلي السنوي، حيث يقل إنفاق المجموعة الأدنى عن 10,000 جنيه مصري سنوياً (حوالي 635 دولار)، ويزيد إنفاق أعلى مجموعة على 200,000 جنيه مصري سنوياً (12,698 دولار). وبالنظر إلى العينة المحدودة في مجموعة الإنفاق الأدنى، ولأغراض هذا التحليل، تعتبر الأسر التي تنفق 19,999-10,000 جنيه مصري في السنة (635-1,270 دولار في السنة) هي أفقر مجموعة. وتمثل الأسر التي تنفق أكثر من 200,000 جنيه مصري سنوياً 1.7 في المائة من السكان، في حين تمثل الأسر التي تنفق 19,999-10,000 جنيه مصري سنوياً 3.1 في المائة.

وعلى غرار الاتجاهات الإقليمية، ثمة تفاوتات كبيرة في نواتج الاستهلاك. ففي عام 2020، زاد إجمالي الإنفاق السنوي للأسر في المجموعة الأعلى إنفاقاً بنحو 15.8 ضعفاً على الأسر الأشد فقراً (التي تنفق 19,999-10,000 جنيه مصري في السنة). وكذلك، يزيد إنفاق سكان الحضر بحوالي 30 في المائة على إنفاق سكان الريف[173].

ومع أن الفوارق في الإنفاق على الغذاء أدنى بكثير مما هي عليه بالنسبة إلى الإنفاق العام، فهي إجمالاً لا تزال كبيرة. وفي عام 2020، زاد إنفاق الفئة الأكثر ثراءً على الغذاء بأكثر من خمسة أضعاف. وكانت التفاوتات الأكبر في الإنفاق على الفاكهة والأسماك واللحوم، حيث يزيد إنفاق الفئات الأكثر ثراءً بـ 6.5-8.5 أضعاف على إنفاق الفقراء. ومتوسط المبلغ الذي ينفقه الأثرياء على اللحوم أعلى من مجموع إنفاق العديد من الأسر الفقيرة، بما في ذلك على تكاليف الرعاية الصحية والتعليم والإيجار.

وعلى الرغم من أن إنفاق الفقراء على الغذاء أقل، بالأرقام المطلقة، من إنفاق الأغنياء، فهو يمثل 41 في المائة من ميزانية الأسر الفقيرة، مقارنة بنسبة 13 في المائة فقط من ميزانية الأسر الغنية.

ولا يتبيّن الفقر من انخفاض الإنفاق على الغذاء فقط، بل من النُظُم الغذائية غير الصحية والأقل تنوعاً. وبالنسبة إلى أفقر الأسر المعيشية، تمثل الزيوت والدهون والخضروات والمنتجات السكرية حصة أعلى نسبياً من إنفاقها الغذائي مقارنة بالأغنياء. ويقل، نسبياً، إنفاق أشدّ السكان فقراً على المجموعات الغذائية الأخرى، مثل اللحوم والأسماك ومنتجات الألبان والبيض والفواكه.

وترتبط بعض العوامل الاجتماعية والاقتصادية، مثل الموقع الجغرافي والتعليم، أيضاً بالنُظُم الغذائية غير الصحية. ويخصّص سكان الريف وغير الملمين بالقراءة والكتابة حصة أكبر من إنفاقهم الغذائي على الحبوب والسكر والدهون مقارنة بنظرائهم من سكان الحضر والملمين بالقراءة والكتابة. وتدلّ هذه النتيجة على الحاجة الملحة إلى سياسات تستهدف الاحتياجات التغذوية المحددة لمختلف الفئات السكانية.

(ب) الصدمات الاقتصادية الأخيرة تُعرّض الأمن الغذائي للخطر

يثير الانكماش الاقتصادي الأخير مخاوفَ بشأن وضع الأمن الغذائي في مصر، خاصة بعد عام 2020. وقد أدى عدم استقرار الظروف الاقتصادية العالمية، واختناقات سلاسل الإمداد من جراء جائحة كوفيد-19 والحرب في أوكرانيا إلى ارتفاع الأسعار واتّساع العجز التجاري في مصر، وهي مستورد صافٍ للسلع الأساسية[174]. وبالإضافة إلى ذلك، أدت الانخفاضات الحادة في الاستثمار الأجنبي المباشر إلى تراجع كبير في الأصول الأجنبية.

وسُجل ارتفاع كبير في أسعار الحبوب وزيت الطهي والأسمدة خلال الفترة 2020-2022، ما يهدد الأمن الغذائي للبلد. وارتفع سعر القمح، المستهلك على نطاق واسع في مصر، طوال عام 2021 نتيجة للظروف الجوية السيئة في البلدان المنتجة الرئيسية ولتوجه الصين نحو زيادة احتياطياتها من الحبوب. وتفاقم الوضع بسرعة بعد اندلاع الحرب في أوكرانيا. وبحلول أيار/مايو 2022، بلغ السعر العالمي للقمح القاسي 444.16 دولار للطن، وهو أعلى سعر مسجل في الفترة 1990-2022[175]. وقد أثار ارتفاع الأسعار مخاوفَ بشأن الأمن الغذائي في مصر التي كانت، قبل الحرب، تستورد ما يقرب من 75 في المائة من القمح المستهلك فيها من الاتحاد الروسي وأوكرانيا. وقد استجابت الحكومة المصرية بالتوجه نحو تحفيز الإنتاج المحلي، فأعلنت عن أسعار مرتفعة لمشتريات القمح، وبحثت عن مصادر بديلة للقمح، كالهند، وإن كانت تكاليف النقل من هذه المصادر أعلى. وقد دفع ارتفاع أسعار إنتاج القمح واستيراده نحو ارتفاع في كلفة دعم الخبز، ما تسبّب بضغوط أكبر على ميزانية الحكومة.

ونظراً لارتفاع مستويات الدين في مصر، وتزايد المتطلبات منها لخدمة الدين، توصّلت الحكومة المصرية إلى اتفاق مع صندوق النقد الدولي في تشرين الأول/أكتوبر 2022 تضمّن مجموعة شاملة من الإصلاحات الاقتصادية. وبعد الاتفاق، تحوّلت مصر إلى نظام سعر صرف مرن تسبّب في انخفاض سريع في قيمة العملة. وانخفض سعر الجنيه المصري من 19.70 جنيه لكل دولار إلى 23.16 في اليوم الأول من التحوّل، ثم واصل انخفاضه ليصل إلى ما يقرب من 30 جنيه لكل دولار مع بداية عام 2023. والمنشود من نظام سعر الصرف الجديد هو تصحيح الاختلالات في الحسابات الخارجية، إلا أنّ انخفاض قيمة العملة، مقترناً بصدمات الأسعار العالمية ومحدودية العرض المحلي، أدى إلى ارتفاع معدلات التضخم. وسُجِّلَت زيادة بنسبة 31 في المائة في الأسعار بين تشرين الأول/أكتوبر 2019 وتشرين الأول/أكتوبر 2022[176].

ويُتوقّع للنمو أن يتباطأ على المدى القريب[177]. ويشكّل ارتفاع تكاليف المعيشة خطراً كبيراً على الأسر الفقيرة والأسر من الطبقة المتوسطة، التي تنفق حصة أكبر من ميزانيتها على الغذاء مقارنة بالأسر الأكثر ثراء. وأظهرت دراسة أجراها المعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية في عام 2022 أنّ الأسر التي تعيش في فقر في مصر، عندما واجهت زيادات عالية في الأسعار في بداية عام 2022، لجأت إلى استراتيجيات متنوعة للتأقلم، مثل وقف سداد الديون (84 في المائة)، وشراء أغذية وعلامات تجارية منخفضة الجودة (70 في المائة) وتقليل الاستهلاك الغذائي العام (47 في المائة). وخفّض بعض المجيبين إنفاقهم على التعليم (25 في المائة) والصحة (43 في المائة)، ما قد يحمل آثاراً طويلة الأمد على سُبُل عيشهم[178]. ويهدد رفع الأسعار بزيادة معدلات الفقر وتعميق أوجه عدم المساواة. ولربما تُخفَّف بعض هذه الآثار بفعل السياسات الاجتماعية التي أعلنتها الحكومة المصرية مؤخراً، مثل التوسّع في التحويلات الاجتماعية الموجّهة إلى فئات محددة، وإنشاء نظام ضريبي أكثر تصاعدية.

(ج) تطور برامج دعم الغذاء: الاعتبارات المالية والتغذوية

تُعَدّ برامج دعم الأغذية من أدوات السياسات العامة التي ترتبط بصورة خاصة بكل من انعدام الأمن الغذائي وعدم المساواة، على الرغم مما تثير من جدل. وشكّلت سياسات الدعم هذه ركيزة أساسية للعقد الاجتماعي بين حكومة مصر ومواطنيها منذ أربعينات القرن الماضي، وأتاحت لجميع السكان، وعلى مرّ الزمن، دعماً كبيراً لأسعار المواد الغذائية الأساسية، مثل الخبز وزيت الطهي والسكر. ولطالما شكّلت هذه السياسات شبكة أمان هامة للذين يعيشون تحت ظل الفقر، وللأسر في الطبقة المتوسطة الدنيا.

ويوجد حالياً برنامجان رئيسيان لدعم الأغذية: دعم الخبز البلدي والبطاقات التموينية. والدعم بالبطاقة التموينية هو دفعة شهرية تتيح للعائلات شراء السلع المدعومة من متاجر الحصص التموينية باستخدام بطاقات إلكترونية. وشمل النظام الأصلي ثلاث سلع فقط، هي الأرز والسكر وزيت الطهي، لكن جرى توسيعه في عام 2014 ليشمل أكثر من 30 مادة غذائية وغير غذائية. وفي استطلاع أُجري في عام 2017 عن مدى رضا المواطنين عن السلع المدعومة، أفاد 94 في المائة من المجيبين بأنهم راضون تماماً أو إلى حد ما[179]. وأما برنامج دعم الخبز البلدي، فيتيح لكل شخص شراء ما يصل إلى خمسة أرغفة يومياً بسعر مخفض.

لكن لا بد من أخذ بعض العوامل في الاعتبار لدى النظر في فعالية برامج دعم الغذاء وكفاءتها. فالبرامج التي تغطي شريحة واسعة من السكان تنطوي على تكاليف باهظة على الحكومة. وقد تراوحت حصة دعم الغذاء من مجموع الإنفاق العام ما بين 4.5 و8 في المائة خلال العقد الماضي. وتتزايد كلفة تمويل الدعم الشامل للجميع مع ارتفاع معدلات التضخم وتنامي عدد السكان، ما دفع البعض إلى القول إنّ هذا النوع من الدعم أقل كفاءة في حماية أشدّ فئات المجتمع هشاشة من سياسات الحماية الاجتماعية الموجّهة. ويؤدي الدعم الشامل للجميع أيضاً إلى اختلالات في السوق، وضغوط تضخمية، وهدر للأغذية، وقد يفضي إلى سوق سوداء لإعادة بيع السلع الأساسية المدعومة بأسعار مرتفعة، ما حفز على محاولات عدة لإصلاح برامج دعم الأغذية والحد من اختلالات السوق. ففي عام 2014، على سبيل المثال، توقفت الحكومة عن دعم مخابز الدقيق لإنتاج الخبز وانتقلت إلى دعم أرغفة الخبز مباشرة.

وعلى الرغم من هذه الإشكاليات، يبقى الدعم الغذائي أداة فعالة للحد من أوجه عدم المساواة في الحصول على الغذاء. ووفقاً لدراسة أجراها المعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية في عام 2018، يحمل دعم القمح في مصر آثاراً تدرجية في إعادة توزيع الثروة، ويتيح عموماً دعم الذين يعيشون في ظل الفقر. وهذا النمط هو على النقيض المباشر للآثار الرجعية لأنواع الدعم الأخرى، مثل دعم البنزين والديزل الذي تبيّن أنه يرسّخ عدم المساواة لأنّ الأثرياء هم الأكثر استفادة منه[180].

وعلى الرغم من أنّ سياسات الحماية الاجتماعية الموجّهة قد تكون أكثر كفاءةً من الدعم الشامل، فشرط تحسين الكفاءة هو فعالية التنفيذ. وفي الماضي، لم يؤدِّ تحرير بعض الموارد الناجمة عن خفض أنواع أخرى من الدعم، ولا سيما دعم

الطاقة، إلى زيادات مجدية في الإنفاق الاجتماعي في مصر[181]، على الرغم من بعض التحسن الذي سُجِّل مؤخراً[182]. وفي غياب برامج الحماية الاجتماعية الموجّهة والحسنة التصميم، والمؤسسات المناسبة لتنفيذها بفعالية، قد يحرم إلغاء الدعم الغذائي الأسر التي تعيش في ظل الهشاشة من الحماية، ويزيد تعرّضها لانعدام الأمن الغذائي، ويشعل الاضطرابات الاجتماعية.

وفي السنوات الأخيرة، تحوّل نظام الحماية الاجتماعية في مصر ببطء نحو زيادة التحويلات النقدية الموجّهة، على النحو المُطبَّق في برنامجي تكافل وكرامة، مع الحد من الدعم العيني. ونتيجة لذلك، خلال الفترة 2017-2020، انخفض عدد المستفيدين والمبلغ الذي تتلقاه كل أسرة في إطار برامج دعم الغذاء. وفي عام 2017، كان لدى 89 في المائة من الأسر بطاقات تموينية، واستفادت 90 في المائة من الأسر من الخبز المدعوم[183]، في حين حصلت 65 في المائة من الأسر في عام 2019 على بطاقات تموينية غذائية واستفادت 73 في المائة من الأسر من دعم الخبز[184]. وعلى نحو مماثل، خلال الفترة من عام 2017 إلى 2019-2020، انخفض المبلغ الذي تغطيه البطاقات التموينية من إجمالي الإنفاق على الغذاء، ومقدار تحويلات الخبز من مجموع الإنفاق على الحبوب، كما هو موضح في الجدولين 4 و5.

الشكل 31. الإنفاق على الغذاء كنسبة مئوية من إجمالي الإنفاق العام في مصر، 2011-2021

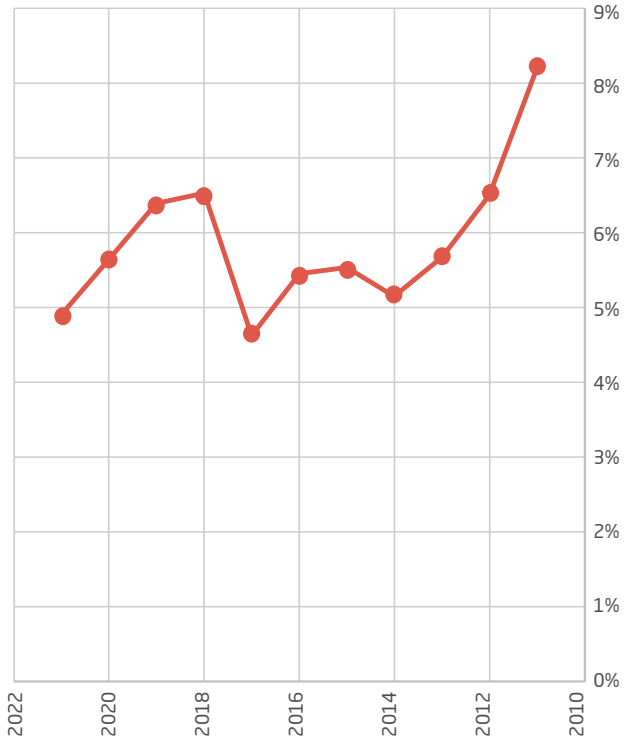

المصدر: حسابات الإسكوا استناداً إلى بيانات من مرصد الإنفاق الاجتماعي التابع للإسكوا. https://sem.unescwa.org/ar/node/3.

الجدول 4. البطاقة التموينية كنسبة مئوية من مجموع الإنفاق على الغذاء (النسبة المئوية)

	جميع الأسر المعيشية	الأسر التي تنفق 10,000-19,999 جنيه مصري في السنة	الأسر التي تنفق أكثر من 200,000 جنيه مصري في السنة
2017	10	14	3
2020-2019	7	11	2

المصدر: حسابات الإسكوا استناداً إلى بيانات من بحث الدخل والإنفاق والاستهلاك في الأسرة.

ملاحظة: متوسط النسبة المئوية لتحويلات البطاقة التموينية من إجمالي الإنفاق على الغذاء حسب الفئات السكانية مقسوماً على مستوى إنفاقها السنوي. وتشمل البيانات الأسر التي تحصل على دعم غذائي وتلك التي لا تحصل على هذا الدعم.

الجدول 5. دعم الخبز كنسبة مئوية من مجموع الإنفاق على الحبوب (النسبة المئوية)

	جميع الأسر المعيشية	الأسر التي تنفق 10,000-19,999 جنيه مصري في السنة	الأسر التي تنفق أكثر من 200,000 جنيه مصري في السنة
2017	3	5	1
2020-2019	1	2	0.3

المصدر: حسابات الإسكوا استناداً إلى بيانات من بحث الدخل والإنفاق والاستهلاك في الأسرة.

ويدور جدل حول أثر الدعم الغذائي على الصحة. فطالما حفّز الدعم الغذائي الاستهلاك المفرط للأغذية الغنية بالسعرات الحرارية، التي تحتوي على الكثير من الدهون والسكر. وبيّنت دراسة أجراها المعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية في عام 2016 أن المستويات العالية من الدعم بالبطاقة التموينية قبل عام 2014 (التي دعمت فقط زيت الطهي والأرز والسكر) ارتبطت بالوزن الزائد لدى النساء والأطفال في المناطق الحضرية[185]. ولعل توسيع نطاق البرنامج ليشمل مجموعة أوسع من الأغذية يزيل بعض هذه الآثار، وقد يُحدِث تحسينات في النواتج الصحية. إلا أنّ نظام البطاقة التموينية لا يشمل حتى الآن أي خضروات أو فواكه طازجة.

وثمة حيز للمزيد من الإصلاحات لزيادة فعالية نظام دعم الأغذية. فأولاً، لا بد من تحسين الاستهداف لضمان إدراج جميع الأسر التي تعيش في ظل الهشاشة. ففي عام 2017، لم تشمل التغطية بالبطاقة التموينية 6 في المائة من الأسر التي يقل دخل الفرد فيها عن 8,000 جنيه[186]. وبالإضافة إلى ذلك، قد يساعد إدراج معايير التغذية في تكييف البرنامج مع الاحتياجات المحددة للأسر المعيشية وتوفير حملات التثقيف والتوعية التغذوية عند الضرورة. وقد تتحسن النُظُم الغذائية التي يتّبعها السكان بإدراج منتجات مثل الخضروات والفواكه مقابل الحدّ من المكونات الغذائية غير الأساسية[187]. وأخيراً، قد يساعد الإلغاء التدريجي لضوابط الأسعار بحيث تستجيب أسعار المواد الغذائية لتغيُّر تكاليف الإنتاج والاستيراد على خفض اختلالات السوق. وسيعمل نظام البطاقة التموينية بعد ذلك كنظام للتحويلات النقدية بحيث يمكّن الذين يعيشون في ظل الفقر من شراء المنتجات الغذائية بأسعار السوق. وتجدر الإشارة إلى أنّ برامج التحويلات النقدية تنطوي على خطر زيادة التضخم مقارنة ببرامج الدعم العيني، فيستحسن استخدامها بحذر عندما تكون الضغوط التضخمية مصدر قلق فعلي.

2. دولة فلسطين

لا يزال الفقر وغياب التنمية منتشرين بين الفلسطينيين في الأرض الفلسطينية المحتلة، ويُعزى ذلك، في المقام الأول، إلى الاحتلال العسكري الإسرائيلي المستمر والسياسات والممارسات التي تتّبعها سلطات الاحتلال[188]. وتشمل هذه السياسات قيوداً على الوصول وحركة الأشخاص والبضائع، والبناء والنشاط الاقتصادي في المنطقة جيم، فضلاً عن النشاط الاستيطاني. ولعلّ أقسى أشكال هذه القيود هي الحصار الإسرائيلي المديد على قطاع غزة منذ عام 2007. وقد تخلّلت الحصار هجمات عسكرية متكررة ضد القطاع، وخلّف ذلك تداعيات اجتماعية واقتصادية كارثية[189].

ونتيجة لهذه الظروف، ترتفع في دولة فلسطين معدلات عدم المساواة والبطالة والفقر وانعدام الأمن الغذائي، ويحتاج فيها 2.1 مليون شخص، نصفهم من الأطفال، إلى المساعدات الإنسانية[190]. وفي عام 2022، أثّر الفقر على 26.6 في المائة من الفلسطينيين[191]، مع معدلات مماثلة من انعدام الأمن الغذائي (28.7 في المائة في عام 2020)[192]، ومعدلات أعلى من فقر الدم بين النساء في سن الإنجاب (31 في المائة في عام 2019)[193]. ولكن ثمة أوجه كثيرة لعدم المساواة بين مختلف الفئات السكانية. ففي عام 2021، استحوذ أغنى 10 في المائة من سكان دولة فلسطين على 66 في المائة من الثروة، ولم تتجاوز حصة أفقر 50 في المائة 3.3 في المائة من الموارد[194]. وسكان قطاع غزة، والأسر من المجتمعات المحلية البدوية – واللاجئون هم من بين أفقر سكان دولة فلسطين وأشدّهم تعرّضاً لمخاطر انعدام الأمن الغذائي.

ومحدودية الإمكانات الزراعية هي من العوامل التي تفاقم هشاشة حالة الأمن الغذائي في الأرض الفلسطينية المحتلة. إذ تسيطر إسرائيل على معظم الأراضي الخصبة وموارد المياه، وتقيّد الاستثمار الدائم والأنشطة الاقتصادية الأخرى التي يمكن أن تحدّث القطاع الزراعي الفلسطيني. فعلى سبيل المثال، رفضت إسرائيل 99 في المائة من مشاريع البناء لتطوير المنطقة جيم في الضفة الغربية[195] ومنعت أي نشاط فلسطيني لتطوير البنى الأساسية للمياه. وفي قطاع غزة، ألحقت الغارات الجوية الإسرائيلية المتكررة وعمليات القصف أضراراً بالبنى الأساسية الزراعية والمائية، وأدى تقييد استيراد مواد البناء إلى تأخير إعادة إعمار هذه البنى الأساسية وإعادة تأهيلها. وعلى الرغم من أن الزراعة قطاع في غاية الأهمية للأمن الغذائي وسُبُل العيش في المناطق الريفية، لا يعمل فيها سوى حوالي 6 في المائة من السكان الفلسطينيين[196].

الشكل 32. نصيب الفرد من الإنفاق على الغذاء في عام 2017 لأعلى وأدنى شريحة عشرية من السكان حسب إجمالي الإنفاق

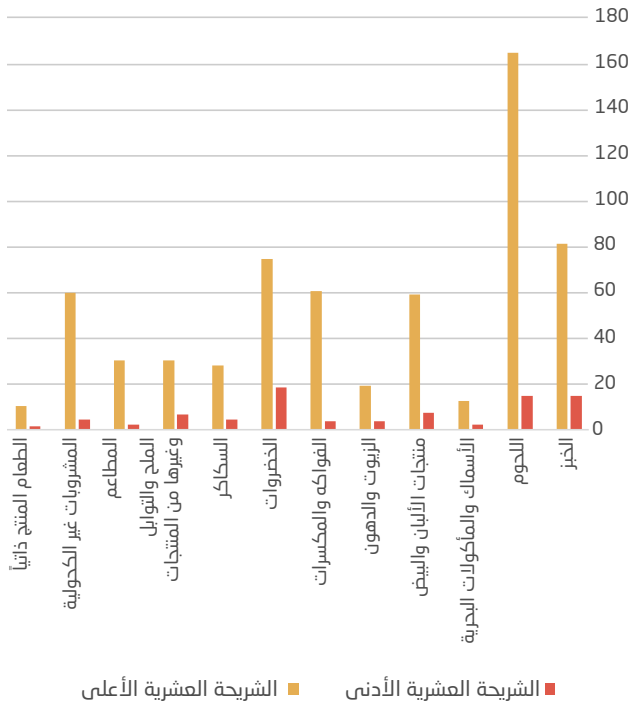

المصدر: إعداد الإسكوا استناداً إلى مسح إنفاق واستهلاك الأسرة في دولة فلسطين لسنة 2016-2017.

الشكل 33. نصيب الفرد من الإنفاق حسب الموقع الجغرافي

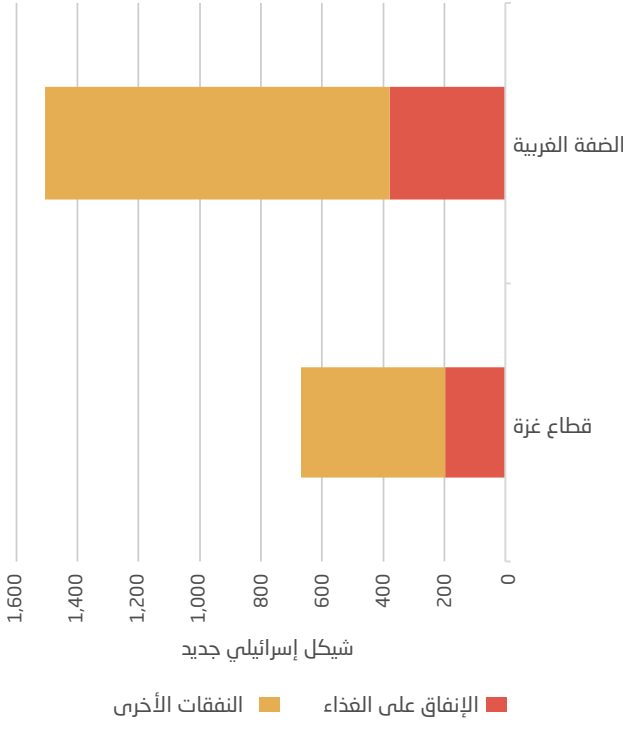

المصدر: حسابات الإسكوا استناداً إلى مسح إنفاق واستهلاك الأسرة في دولة فلسطين، 2016-2017.

ونتيجة لذلك، تعتمد دولة فلسطين كثيراً على الأسواق الدولية، حيث تستورد أكثر من 95 في المائة من القمح الذي تستهلكه[197]. إلا أنّ إسرائيل هي من يسيطر على حركة الاستيراد، وتُعَدّ سعة التخزين في دولة فلسطين محدودة وتقدَّر بكمية من القمح تكفي لحوالي 3 أشهر، ما يزيد التعرّض لمخاطر تقلّب الإمدادات من أسواق الغذاء الدولية. وفي أعقاب الحرب في أوكرانيا، تزايدت كلفة المواد الغذائية الأساسية في دولة فلسطين بنسبة 25 في المائة، ما فاقم انعدام الأمن الغذائي بين الأسر الفقيرة[198].

(أ) عدم المساواة الاقتصادية واستهلاك الغذاء

تعتمد دراسة الحالة هذه على بيانات من مسح إنفاق واستهلاك الأسرة في دولة فلسطين لسنة 2016-2017 من أجل تحليل أنماط الاستهلاك الغذائي المختلفة بحسب الفئة السكانية والموقع الجغرافي. وأظهر المسح أوجهاً واضحة من عدم المساواة بين الأسر المعيشية الفقيرة والأكثر ثراء، وتُفسَّر التفاوتات، إلى حد ما، بالمعدلات الأعلى لانعدام الأمن الغذائي في قطاع غزة مقارنة بالضفة الغربية، وبين سكان مخيمات اللاجئين مقارنة ببقية السكان.

وبعد تصنيف الأسر وفقاً لإجمالي نصيب الفرد من الاستهلاك، يلاحَظ أنّ استهلاك الشريحة العشرية الأغنى زاد في عام 2017 بنحو 13 ضعفاً على استهلاك الشريحة العشرية الأفقر. أما في تصنيف الإنفاق على الغذاء، فقد زاد إنفاق الأغنياء على إنفاق الذين يعيشون تحت ظل الفقر بنحو 7.6 أضعاف، ولوحظت التفاوتات الأكبر في المشروبات غير الكحولية (أكثر بـ 14.2 مرة)، وعلى المطاعم (أكثر بـ 13 مرة) وعلى اللحوم (أكثر بـ 11.4 مرة)[199].

الجدول 6. نسبة الميزانية الغذائية المنفقة على كل مجموعة غذائية وفقاً للمنطقة الجغرافية (النسبة المئوية)

	الخبز	اللحوم	مشتقات الألبان والبيض	المشروبات غير الكحولية	المطاعم	الغذاء المنتج ذاتياً
الضفة الغربية	15	24.9	9.4	5.3	8.1	2
قطاع غزة	13.3	20.2	7.5	3.9	7.7	1.3

	الأسماك والمأكولات البحرية	الزيوت والدهون	الفواكه والمكسرات	الخضروات	السكر	الملح والتوابل وغيرها من المنتجات
الضفة الغربية	1.7	2.6	8.7	13.7	4.4	4.4
قطاع غزة	3.2	5.1	8.7	16.6	5	7.5

المصدر: حسابات الإسكوا استناداً إلى مسح إنفاق واستهلاك الأسرة في دولة فلسطين لسنة 2016-2017.

ويمثل الإنفاق على الغذاء نسبة أعلى من الميزانية الإجمالية لمن يعيشون تحت ظل الفقر مقارنة بالأثرياء. وفي الشريحة العشرية السكانية ذات أدنى نصيب للفرد من الاستهلاك، شكل الإنفاق على الغذاء 35.4 في المائة من مجموع نفقات الأسر المعيشية، بينما بلغ هذا الإنفاق 20.6 في المائة لدى الشريحة العشرية الأعلى. ومن الناحية النسبية، خصّصت الأسر المعيشية الفقيرة نسبة أعلى من ميزانيتها الغذائية للخبز والزيوت والدهون والخضروات والتوابل مقارنة بالأسر الغنية، في حين أنفقت الأسر الأكثر ثراء حصة أكبر على اللحوم والفواكه والمشروبات.

(ب) الملامح الجغرافية لعدم المساواة في استهلاك الغذاء: قطاع غزة والضفة الغربية

تبرز أوجه صارخة من عدم المساواة في الفقر والأمن الغذائي في جميع أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة. غير أنّ معدلات الفقر في قطاع غزة تزيد بأربعة أضعاف على ما هي عليه في الضفة الغربية، ويعيش في القطاع 90 في المائة من الفلسطينيين الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي[200]. وتبين من مسح أجراه مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية في عام 2022 أنّ معدل انتشار انعدام الأمن الغذائي بلغ في قطاع غزة 42.4 في المائة مقارنة بمعدل 9.68 في المائة في الضفة الغربية. وقد خفّضت 19 في المائة من الأسر في قطاع غزة من استهلاكها للتعامل مع نقص الغذاء، وذلك مقارنة بحوالي 4.4 في المائة من الأسر في الضفة الغربية[201].

ووفقاً لمسح إنفاق واستهلاك الأسرة في دولة فلسطين لعام 2017، كان متوسط الإنفاق الاستهلاكي في قطاع غزة في عام 2017 أقل من نصف المتوسط في الضفة الغربية، أي حوالي 670 شيكل إسرائيلي جديد للفرد في السنة في قطاع غزة، مقارنة بمتوسط قدره 1,506 شيكل جديد في الضفة الغربية. وعلى الرغم من أن الإنفاق على الغذاء في قطاع غزة أقل منه في الضفة الغربية، فهو يمثّل نسبة أعلى من ميزانيات الأسر المعيشية، أي حوالي 29.3 في المائة في قطاع غزة مقارنة بنسبة 25.2 في المائة في الضفة الغربية. وتُلاحَظ أيضاً اختلافات واضحة، بين المنطقة والأخرى، في كيفية توزيع الميزانية بين مختلف المجموعات الغذائية، كما هو موضح في الجدول 6. ففي قطاع غزة، أنفقت الأسر المعيشية نسبة أكبر من ميزانيتها الغذائية على الأسماك والزيوت والدهون والخضروات مقارنة بالضفة الغربية، ونسبة أقل على اللحوم ومنتجات الألبان والبيض.

وتتفاقم أوجه عدم المساواة عند المقارنة بين المحافظات الأغنى والأفقر. ففي الضفة الغربية، سُجلت أعلى مستويات الاستهلاك في القدس J1. أما في قطاع غزة، فقد سُجلت أدنى مستويات الاستهلاك في محافظة دير البلح، تليها محافظة شمال غزة. وكان الإنفاق العام للأسر في القدس J1

أكثر بأربعة أضعاف تقريباً من دير البلح، كما زاد الإنفاق على الغذاء بحوالي 2.7 مرة.

(ج) الإنفاق على الغذاء بين اللاجئين والنازحين

أبلغت الأسر المعيشية التي تعيش في مخيمات اللاجئين عن إنفاق إجمالي يقل بنسبة 30 في المائة عن بقية السكان، وعن إنفاق على الغذاء أقل بنسبة 19 في المائة. ومثلت الأغذية حصة أعلى من ميزانية المقيمين في المخيمات (29.6 في المائة) مقارنة ببقية السكان (25.7 في المائة). وكانت أوجه عدم المساواة بين السكان الذين يعيشون في مخيمات اللاجئين وبقية السكان أكثر وضوحاً في الضفة الغربية منها في قطاع غزة، لا سيما وأن سكان القطاع هم أكثر فقراً، في المتوسط.

وكان إنفاق اللاجئين الذين يعيشون في مخيمات على معظم المجموعات الغذائية أقل، بالأرقام المطلقة، من إنفاق بقية السكان. وتشمل بعض الاستثناءات ارتفاع الإنفاق على الزيوت والدهون، وخاصة بين السكان الذين يعيشون في المخيمات في الضفة الغربية، وانخفاض كميات الأغذية المنتجة ذاتياً.

3. موريتانيا

موريتانيا هي من بين أكثر البلدان صحراوية وأقلها كثافة بالسكان في المنطقة العربية. ويمرّ البلد الآن بمرحلة انتقالية، من مجتمع رعوي تقليدي إلى توسّع حضري سريع. وانخفضت معدلات الفقر في موريتانيا من 38.3 في المائة في عام 2010 إلى 33.6 في المائة في عام 2022[202]، ويرجع ذلك بالدرجة الأولى إلى زيادة الإنتاجية الزراعية في المناطق الريفية، وهجرة جزء من فقراء المناطق الريفية إلى العاصمة نواكشوط[203]، وزيادة صادرات التعدين ومصائد الأسماك. وعلى الرغم من منحى التقدم هذا، لا يزال الوصول إلى البنى الأساسية في البلد منخفضاً، وكذلك إلى مياه الشرب وخدمات الصرف الصحي والكهرباء، ولا تزال مستويات التعليم متدنية. ويتركز الفقر المزمن، غالباً، في المناطق الريفية وفي الجنوب، ولا سيما في كيدي ماغا وكوركول. ومعدلات عدم المساواة في الثروة في موريتانيا مرتفعة، إلا أنها أقل مما هي عليه في العديد من البلدان الأخرى في المنطقة. ففي عام 2021، كان أغنى 10 في المائة يستحوذون على 57.8 في المائة من ثروة البلد، بينما يمتلك أفقر 50 في المائة 4.9 في المائة من هذه الثروة[204].

وعلى الرغم من التحسن الذي تحقق في الحد من الفقر، لا يزال الأمن الغذائي مصدر قلق بالغ. فقد ارتفعت معدلات النقص التغذوي، من 8.2 في المائة في عام 2010 إلى 10.1 في المائة في عام 2020، وكاد معدل انعدام الأمن الغذائي يتضاعف خلال الفترة نفسها، إذ ارتفع من 26.3 في المائة في عام 2010 إلى 45.3 في المائة في عام 2020. وارتفعت معدلات السمنة، من 10.3 في المائة في عام 2010 إلى 12.7 في المائة في عام 2020، ولكنها لا تزال أقل من المستويات الإقليمية العربية. ويحتاج جزء كبير من السكان إلى المساعدة الإنسانية.

الشكل 34. الاختلافات في مدى انتشار المشاكل المتعلقة بانعدام الأمن الغذائي في المناطق الريفية والحضرية

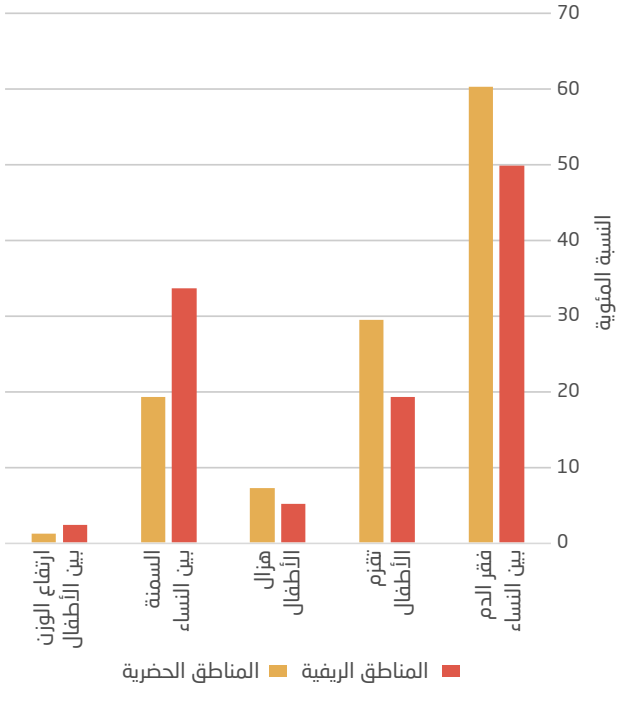

المصدر: إعداد الإسكوا باستخدام بيانات من المسح الديمغرافي والصحي في موريتانيا للفترة 2017-2019.

الجدول 7. الشريحة الخمسية للثروة (النسبة المئوية)

	فقر الدم بين النساء	تقزم الأطفال	هزال الأطفال	السمنة بين النساء	الأطفال الذين يعانون من زيادة الوزن
الأدنى	68.9	34.8	8	13	0.7
الثانية	60.9	28.3	7	18.6	0.9
الوسطى	55.3	24.3	6.7	24	1.7
الرابعة	52.7	20.9	5.8	32.7	1.4
الأعلى	45	14.5	3.1	41.6	3.7

المصدر: إعداد الإسكوا باستخدام بيانات من المسح الديمغرافي والصحي في موريتانيا للفترة 2017-2019 .

والنشاط الزراعي في موريتانيا محدود، ويتجه نحو التضاؤل بفعل تواتر موجات الجفاف. وتُعَدّ ثلثا أراضي البلد صحراوية وغير مأهولة، ولا تتجاوز نسبة الأراضي الصالحة للزراعة 0.5 في المائة. وعلى مرّ تاريخ البلد، ساهم الرعي والإنتاج الحيواني في الجزء الأكبر من الإنتاج الزراعي، إلا أنّ هذا النمط يتجه إلى التغيُّر نتيجة لتواتر موجات الجفاف وتوطّن المجتمعات الرعوية التقليدية أو شبه المترحلة. وفي عام 2021، ساهمت الزراعة والحراجة وصيد الأسماك بنسبة 18.6 في المائة في الناتج المحلي الإجمالي[205]. ونظراً لمحدودية القدرة الإنتاجية في موريتانيا، فهي تستورد 60 في المائة من المواد الغذائية الأساسية التي تستهلكها.

عدم المساواة في النواتج الصحية

يُظهر المسح الديمغرافي والصحي للفترة 2019-2021 في موريتانيا مستويات مقلقة من المشاكل الصحية المرتبطة بانعدام الأمن الغذائي بين النساء والأطفال. ويكشف التحليل أنّ الثروة ومستوى التعليم والموقع الجغرافي ترتبط بقضايا صحية محددة. وتشير التقديرات إلى أنّ أكثر من نصف النساء يعانين من نقص الحديد بينما يعاني طفل من كل أربعة من التقزم. وثمة تفاوتات كبيرة من حيث حالات المشاكل الصحية بين مختلف الفئات السكانية. وتتزايد معدلات فقر الدم بين النساء والتقزم والهزال بين الأطفال لدى سكان المناطق الريفية والأسر المعيشية الفقيرة والسكان الأقل تعليماً. والسمنة أكثر انتشاراً بين النساء ذوات المستويات الأعلى من الثروة والتعليم، وبين سكان المناطق الحضرية.

وينتشر فقر الدم بين النساء في جميع أنحاء البلد، ويزيد عدد المصابات به على نصف النساء في سن الإنجاب (56 في المائة)، وهو أعلى حتى من المتوسط الإقليمي المرتفع (الذي بلغ 33.2 في المائة في عام 2019)[206]. والفوارق في انتشار فقر الدم بين النساء كبيرة بين الخمس الأفقر (بمعدل 68.9 في المائة) والخمس الأغنى (45 في المائة)، وبين الأسر المعيشية التي تعيش في كيدي ماغا (66.1 في المائة) وكوركول (65 في المائة) حيث تقطن بعض أفقر أسر البلد، وبين الأسر المعيشية التي تعيش في المناطق الأكثر ثراء، مثل منطقتي تيرس زمور وإينشيري (32.8 في المائة). وعلى نحو مماثل، ترتفع معدلات فقر الدم بين النساء اللواتي يعشن في المناطق الريفية (61.4 في المائة) مقارنة بالنساء اللواتي يعشن في المناطق الحضرية (50.6 في المائة).

ومقارنة بالمعايير الدولية، تُعَدّ معدلات تقزم الأطفال في البلد مرتفعة، بنسبة 25.8 في المائة من الأطفال دون سن الخامسة. أما معدلات هزال الأطفال فتُصنَّف على مستوى متوسط من الخطر، بنسبة 6.4 في المائة. وتبرز، في هذا السياق، تفاوتات كبيرة وواضحة وفقاً لمستوى الثروة، ففي الأسر الفقيرة، بلغ معدل تقزم الأطفال 34.8 في المائة، ومعدل هزال الأطفال 8 في المائة، أما الأسر الأكثر ثراء فسجلت 14.5 في المائة و3.1 في المائة على التوالي. وتتّسع التفاوتات إذا ما اعتُبِرت من حيث مستوى التعليم، فانتشار التقزم بين الأسر المعيشية التي لم تحصل على أي تعليم رسمي أكثر بثلاثة أضعاف من الأسر الأكثر تعليماً، وانتشار هزال الأطفال أكثر بحوالي ستة أضعاف.

وتؤثر السمنة على 26.9 في المائة من النساء اللواتي تتراوح أعمارهن بين 15 و49 عاماً في موريتانيا. وتنتشر السمنة بين الأسر المعيشية الأكثر ثراء بمعدلات أكبر بكثير، تبلغ 41.6 في المائة، ولا تزيد النسبة على 13 في المائة بين النساء اللواتي يعشن تحت ظل الفقر. وعلى نحو مماثل، تعاني 34.1 في المائة من النساء في المناطق الحضرية من السمنة، مقابل 19.5 في المائة من النساء في المناطق الريفية. ولوحظت هذه الظاهرة في بلدان أخرى منخفضة الدخل، حيث ترتبط السمنة بثراء أكبر وبالسكن في المدن الأكبر، ومع تطور هذه البلدان يتحوّل تركز مشاكل السمنة إلى السكان الأشد فقراً والمناطق الريفية. ولذلك، على الحكومة أن تتحرك، وبسرعة، من خلال اتخاذ إجراءات محددة تعزز أنماط المعيشة الصحية وتيسّر تكلفة المنتجات المغذية وتجعلها في متناول السكان.

4. العراق

يسعى العراق، بعد عقدين من عدم الاستقرار عقب غزو عام 2003، إلى إعادة بناء البلد وتحسين الظروف المعيشية. ولا يزال البلد أمام مصاعب جمّة، من دمار البنى الأساسية إلى ارتفاع عدد النازحين داخلياً ومعدلات البطالة. وقد ارتفع معدل الفقر من 26.7 في المائة في عام 2006 إلى حوالي 32.1 في المائة في عام 2022[207]. وبقي عدم المساواة في الثروة ثابتاً عند معدلات مرتفعة للغاية على مدى العقد الماضي. وفي عام 2021، كان أغنى 10 في المائة من سكان البلد يمتلكون 72.1 في المائة من الثروة، ولم تتجاوز حصة أفقر 50 في المائة من السكان 1.6 في المائة من الثروة. ولم تتغيّر هذه المستويات منذ عام 2010[208].

وتنعكس المستويات المرتفعة من عدم المساواة الاقتصادية على مستويات الأمن الغذائي. ففي العراق مستويات مرتفعة من انعدام الأمن الغذائي، وكذلك مستويات مرتفعة من السمنة، مع اتجاه أوجه عدم المساواة نحو تزايد حاد. وفي عام 2020، بلغت معدلات النقص التغذوي 15.9 في المائة، في زيادة من 15 في المائة في عام 2010[209]. وتزايدت معدلات السمنة، من 26.9 في المائة في عام 2010 إلى 30.4 في المائة في عام 2016[210]. وعلى الرغم من أن معدل انتشار

الشكل 35. الاختلافات في معدلات انتشار تقزم الأطفال حسب الشريحة الخمسية للثروة

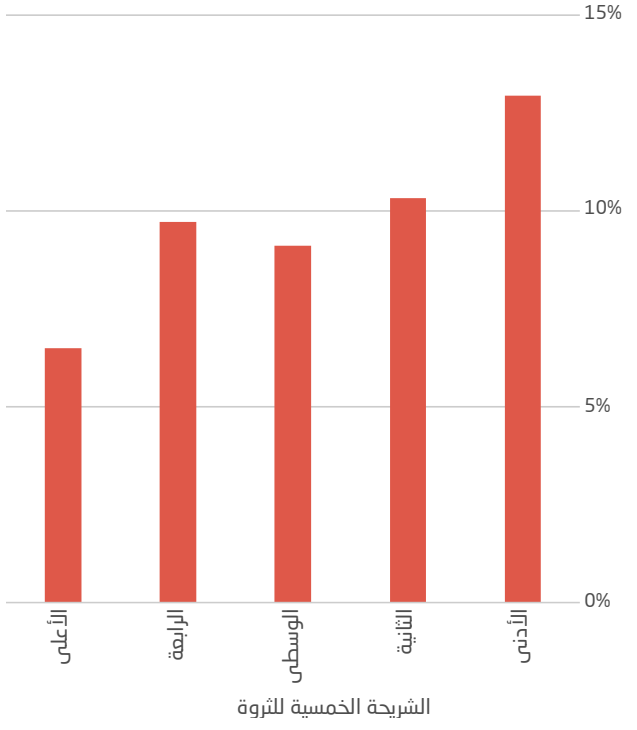

المصدر: إعداد الإسكوا باستخدام بيانات من المسح العنقودي المتعدد المؤشرات في العراق لعام 2018.

فقر الدم بين النساء تراجع بعض الشيء، من 31.2 في المائة في عام 2010 إلى 28.6 في المائة في عام 2019، إلا أنّ هذا المعدل لا يزال مرتفعاً[211].

ولم تمثل الزراعة إلا 4 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2021[212]، وعلى الرغم من ذلك، فهي ثاني أكبر مساهم في الاقتصاد بعد قطاع النفط، وتوظف حوالي 18 في المائة من القوى العاملة[213]. وفي عام 2018، أنتج العراق 43 في المائة من القمح الذي يستهلكه[214]. إلا أنّ مساحات التربة الخصبة في البلد تقلّصت خلال العقود الأخيرة بسبب تزايد ملوحة التربة. وفي عام 2021، كانت 13 في المائة من الأراضي تقريباً صالحة للإنتاج الزراعي[215]. ووفقاً لتقديرات وزارة الزراعة العراقية، أدت الهجمات المركزة، التي وقعت في أعقاب أزمة تنظيم الدولة الإسلامية، إلى تدمير البنى الأساسية الحيوية وإلى انخفاض بنسبة 40 في المائة في إنتاجية القطاع الزراعي، الذي لم يتعاف من هذه التبعات بعد[216].

الشكل 36. انتشار المشاكل الصحية المتعلقة بتغذية الأطفال حسب المنطقة الجغرافية

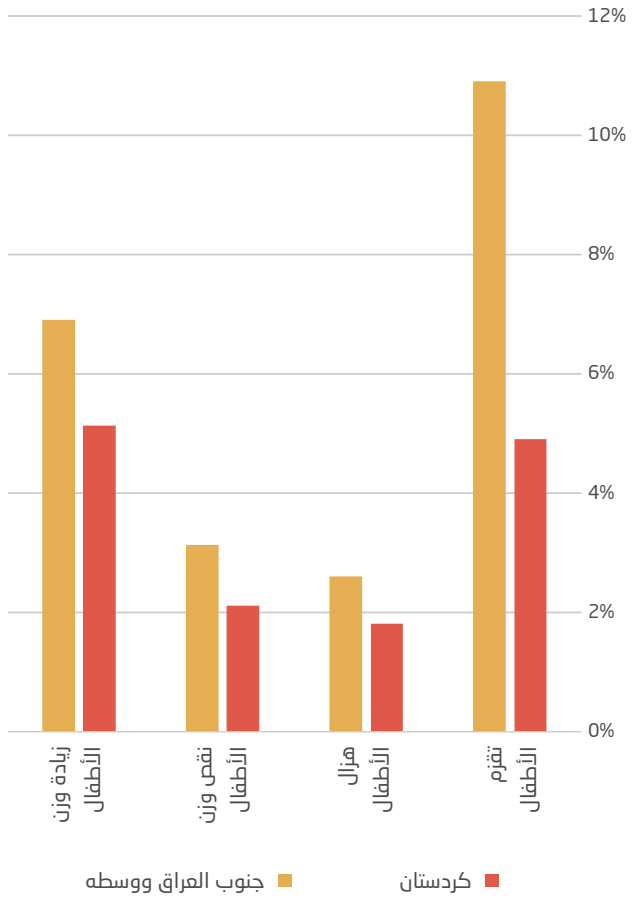

المصدر: إعداد الإسكوا باستخدام بيانات من المسح العنقودي المتعدد المؤشرات في العراق لعام 2018.

عدم المساواة في النتائج التغذوية للأطفال

يشير أحدث مسح عنقودي متعدد المؤشرات أُجري في عام 2018 إلى انتشار نقص تغذية الأطفال في العراق وبين مختلف الفئات السكانية. وتأتي معدلات التقزم والهزال لدى الأطفال ضمن الحدود التي تعتبرها منظمة الصحة العالمية منخفضة (9.9 في المائة و2.5 في المائة على التوالي)[217]. إلا أنّ أوزان 2.9 في المائة من الأطفال منخفضة للغاية مقارنة بأعمارهم، وبالمقابل يعاني 6.6 في المائة من الأطفال من زيادة الوزن. وهناك تباينات كبيرة في هذه المعدلات، تبعاً للموقع الجغرافي ومستوى تعليم الأم وثروة الأسرة.

وعند مقارنة المؤشرات الصحية بين المناطق الحضرية والريفية، تظهر اختلافات كبيرة في انتشار التقزم والهزال بين الأطفال، ولكن تُسجَّل في المناطق الحضرية معدلات أكبر لزيادة الوزن بين الأطفال؛ فيعاني 7 في المائة من الأطفال الذين يعيشون في المناطق الحضرية من زيادة الوزن، مقارنة بنسبة 5.9 في المائة من الأطفال في المناطق الريفية.

وبتحليل أوجه القصور في تغذية الأطفال، مصنفةً حسب ثروة الأسرة المعيشية، يلاحَظ أنّ معدلات تقزم الأطفال بين الأسر الفقيرة هي أعلى مما هي عليه بين الأسر الأكثر ثراء. ويبلغ معدل انتشار التقزم بين الأطفال في الشريحة الخمسية الأدنى للثروة 12.9 في المائة مقارنة بنسبة 6.5 في المائة في الشريحة الخمسية الأعلى. وترتفع نسبة التقزم بين أطفال الأمهات اللواتي لم يحصلن على أي تعليم رسمي لتبلغ 14.4 في المائة، مقارنة بنسبة 6.9 في المائة بين أطفال الأمهات اللواتي حصلن على تعليم ثانوي أعلى. غير أنّ هزال الأطفال والوزن الزائد لا يرتبطان بشكل واضح بفئة الثروة أو بمستوى تعليم الأم.

يؤثر عدم الاستقرار السياسي سلباً على صحة الأطفال. أما من حيث المنطقة الجغرافية، فتُسجَّل في جنوب ووسط العراق مستويات أعلى من التقزم لدى الأطفال (10.9 في المائة) ومن الهزال (2.6 في المائة) مقارنة بإقليم كردستان (4.9 في المائة و1.8 في المائة على التوالي). وترتفع معدلات السمنة بين الأطفال في جنوب العراق ووسطه (6.9 في المائة) مقارنة بإقليم كردستان (5.1 في المائة). وتبرز الحاجة إلى سياسات مصمّمة خصيصاً لتعزيز الانتقال إلى أنماط معيشة أكثر صحةً، إلى جانب سياسات شاملة للحماية الاجتماعية.

04

حلول في
السياسات العامة

الرسائل الرئيسية

01

يتطلب الحد من عدم المساواة مجموعة متكاملة من السياسات العامة.

02

يتطلب الحد من عدم المساواة في الأمن الغذائي نهجاً بمحاور ثلاثة: تحقيق الأثر الملموس، ونشر روح التضامن، واكتساب المصداقية والثقة.

03

لا بد من إيلاء الأولوية لتوفير المساعدة الإنمائية والإنسانية الفورية، من دون اعتبارات سياسية، للتأكد من عدم معاناة أحد من انعدام الأمن الغذائي.

04

ينبغي إنشاء صندوق تضامني في المنطقة يساهم في تقاسم المسؤولية بين الأغنياء والذين يعيشون تحت ظل الفقر.

05

ينبغي أن تتيح إعادة توزيع الإيرادات تمويل نُظُم الحماية الاجتماعية، وينبغي تصميم هذه النُظُم بحيث تكسر حلقة توارث أوجه عدم المساواة بين الأجيال عبر إتاحة الأصول والتعليم والمهارات والفرص.

06

قد تقلّل استراتيجيات التغذية الوطنية من حالات النقص أو الإفراط في التغذية وتزيد وعي السكان بالممارسات الصحية المتعلقة بتناول الطعام وممارسة الرياضة.

07

التنمية الزراعية والتنمية الريفية تسيران يداً بيد.

08

تشمل تدابير الحماية من تنامي تداعيات تغيُّر المناخ: إنشاء أنظمة للإنذار المبكر ووحدات لإدارة الكوارث، وتعميم اعتبارات التخفيف من تغيُّر المناخ والتكيف معه.

04

حلول في السياسات العامة

> لا يكفي النمو الاقتصادي وحده لتحقيق الأمن الغذائي. وفي غياب سياسات عامة ترتكز على حلول متكاملة، قد تتسبّب ديناميات عدم المساواة في ترسيخ الفقر وانعدام الأمن الغذائي بين الفئات السكانية التي تعيش في أوضاع هشّة.

ألف. مقدمة

إذا ما أُخِذ منظور عدم المساواة في الاعتبار أثناء معالجة قضايا الأمن الغذائي، يفضي ذلك إلى سياسات تنشد تأمين نظام غذائي صحي مستدام وفي متناول جميع الأفراد في المجتمع، بغض النظر عن نوع الجنس، أو الوضع الاجتماعي والاقتصادي، أو الموقع الجغرافي. ولا يكفي النمو الاقتصادي وحده للحد من عدم المساواة وضمان الأمن الغذائي، فالنمو الاقتصادي الذي لا يعمُّ جميع السكان يوسّع هوة عدم المساواة. فعلى سبيل المثال، تهدد منظومة تجارة الأغذية المدفوعة بالربح الأمن الغذائي للذين يعيشون أوضاعاً هشّة، ولا سيما صغار المزارعين والعاملين في مجال النقل وتجار الجملة والتجزئة والبائعين والعاملين في سلاسل الإمداد، علاوة على المستهلكين[218].

يعتمد هذا الفصل، كما هو موضح في الشكل 37، على نهج مجموعة باثفايندرز الثلاثي المحاور لنجاح السياسات الرامية إلى الحد من عدم المساواة، وهذه المحاور الثلاثة هي: (أ) تحقيق الأثر الملموس؛ (ب) ونشر روح التضامن؛ (ج) واكتساب المصداقية والثقة. ويتطلب تحقيق الأثر الملموس سياسات تتناول المجالات التي تحقق فارقاً بيّناً ومادياً في حياة الناس اليومية، وتعالج القضايا المهمَلة. ويتطلب نشر روح التضامن سياسات تتصدى للتحيز، وتُنمّي التعاطف بين المجموعات، وتتدارك أوجه الحرمان والمظالم التاريخية. أما اكتساب المصداقية والثقة، فتحققه سياسات تمكّن الدولة من العمل بإنصاف وشفافية. وحتى السياسات التي تركّز على محور واحد فقط من المحاور الثلاثة قد تكون ناجعة في الحد من عدم المساواة في الأمن الغذائي على المدى القصير، إلا أنّ الاستدامة تتطلب تحركاً يراعي المحاور الثلاثة كافة. ويفصّل الجدول 8 توصيات السياسات مصنفة، بعد استخدام النهج الثلاثي المحاور، ضمن الركائز الأربع للأمن الغذائي: التوفر والحصول والاستفادة والاستقرار.

الشكل 37. نهج ثلاثي المحاور لسياسات الحد من عدم المساواة

تحقيق أثر ملموس

- أثرٌ واضح للغاية في الحياة اليومية للناس
- مجالات السياسة التي لا تحظى بالاهتمام
- أوجه عدم المساواة التي كشفتها جائحة كوفيد-19

أمثلة

سلسلة الإمداد، والتكنولوجيات المناسبة، وتدابير دعم القطاع الزراعي وحمايته

اكتساب المصداقية

- يساعد الدولة على العمل بإنصاف
- من دون ذلك، يبرز خطر عكس السياسات في اتجاهات أخرى

أمثلة

التسعير العادل، ودعم قطاع الأغذية، والتنمية الريفية المتكاملة

نشر روح التضامن

- السياسات التي تتصدى للتحيز، وتبني التعاطف بين الفئات، وتعالج العيوب والأخطاء التاريخية
- بناء حسّ العدالة وتقديم المزيد من الدعم لاتخاذ إجراءات من أجل الحد من عدم المساواة والإقصاء

أمثلة

حقوق حيازة الأراضي/الموارد الطبيعية، وإتاحة مجال أوسع لأصوات المجتمعات الريفية، وإصلاح السياسات الريفية والغذائية

المصدر: مجموعة باثفايندرز، من الأقوال إلى الأفعال: تحقيق المساواة والشمول، 2021.

وتبرز، على المدى القصير، حاجة إلى التطوير الإنمائي والمساعدة الإنسانية لتأمين الأغذية الأساسية لأشد فئات المجتمعات هشاشة، ولا سيما في البلدان التي تشهد صراعات، وأقل البلدان نمواً، والبلدان التي تمر بأزمات بيئية و/أو اقتصادية. ولا بد من إيلاء هذه المساعدات الأولوية، لتوفير الأمن الغذائي للجميع وتلبية احتياجات السكان المباشرة.

أما على المدى المتوسط، فتشمل التدابير التي يمكن اتخاذها للحد من أوجه عدم المساواة وتوفير الأمن الغذائي: تنفيذ السياسات المالية التصاعدية، وتيسير التجارة، وتوفير الحماية الاجتماعية الشاملة، وزيادة الاستثمار في القطاع الزراعي والبنى الأساسية، ودعم المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة. وتسهم هذه التدابير في إعادة توزيع الثروة على نحو عادل، وتخفّف من انعدام الأمن الغذائي، وتقلّص أوجه عدم المساواة بما يضمن عدم إهمال أحد.

وعلى المدى الطويل، تمهد مراعاة منظور الأمن الغذائي في السياسات التجارية، ومنظور الاستدامة في التنمية الوطنية والإقليمية، الطريقَ نحو الإسراع بتحقيق الأمن الغذائي والاكتفاء الذاتي في المنطقة، وتحصّن المنطقة من الصدمات الغذائية، وتعزز المساواة والاستقرار والأمن فيها.

> أجرت الإسكوا استطلاعاً للرأي بشأن الأمن الغذائي، ركزت فيه على دور الحكومات في مكافحة ارتفاع أسعار الأغذية. وكما يبين الشكل 38، يعتقد المجيبون، بمعظمهم، أنّ الحكومات ينبغي أن تتحكّم بأسعار الأغذية وأن تزيد الإنتاج المحلي للأغذية.

يقدم هذا الفصل توصيات بشأن السياسات لتحقيق المساواة في الأمن الغذائي. وتلتزم جميع الحلول بمبادئ (أ) تحقيق الأثر الملموس؛ (ب) ونشر روح التضامن؛ (ج) واكتساب المصداقية، علاوة على الالتزام بالركائز الأربع الرئيسية للأمن الغذائي.

الشكل 38. تصورات السكان بشأن حلول السياسات العامة التي على الحكومات اتّباعها لمعالجة الزيادات الأخيرة في أسعار المواد الغذائية

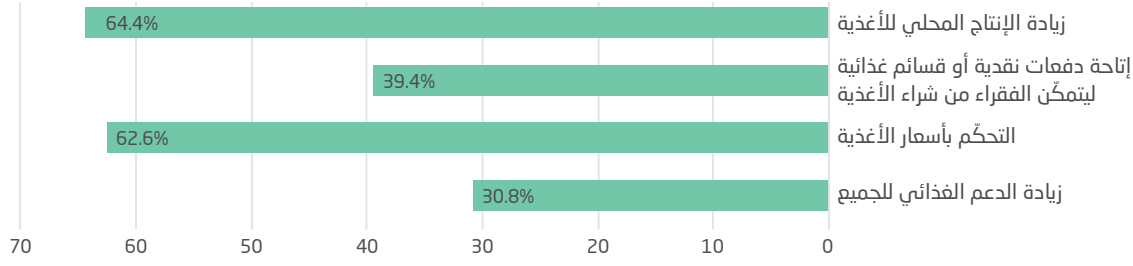

المصدر: نتائج استطلاع للرأي على الإنترنت وضعته الإسكوا.

الجدول 8. حلول في السياسات العامة لمعالجة أوجه عدم المساواة في الأمن الغذائي

ركائز الأمن الغذائي	أوجه عدم المساواة القائمة	حلول السياسات العامة		
		تحقيق الأثر الملموس	نشر روح التضامن	اكتساب المصداقية
التوفر	**عدم المساواة في نصيب الفرد من السعرات الحرارية** **عدم المساواة في القدرة على إنتاج الغذاء** **عدم المساواة في القدرة على استيراد الغذاء**	**دعم الزراعة:** • توفير خدمات الإرشاد الزراعي والخدمات الاستشارية للمزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة • دعم الجمعيات التعاونية الزراعية • اعتماد التكنولوجيات المبتكرة • تمويل تقنيات الري الذكية • تحقيق الإمكانات القصوى للزراعة البعلية **تيسير تجارة الأغذية:** • ضمان معاملة تفضيلية للسلع القابلة للتلف • دعم إجراءات اختبار سريعة وموثوقة لتجارة المنتجات الزراعية	**دعم الزراعة:** • دعم المبادرات الزراعية الشبابية **تيسير تجارة الأغذية:** • نشر التكامل التجاري الإقليمي	**دعم الزراعة:** • ضمان تحقيق نتائج فعالة للاستثمار العام في الزراعة • التصدي لفقدان الأغذية وهدرها **تيسير تجارة الأغذية:** • رقمنة الإجراءات التجارية والجمركية
الحصول	**عدم المساواة في القدرة على الحصول على الغذاء بسبب القيود الاقتصادية** **عدم المساواة في القدرة على الحصول على الغذاء بسبب العوائق المادية**	• مراجعة برامج دعم المواد الغذائية • اعتماد نُظُم الحماية الاجتماعية الشاملة • توفير الوجبات المدرسية المجانية • تنفيذ برامج التحويلات النقدية	• إنشاء صندوق تضامن إقليمي • الاستثمار في التعليم	• اعتماد الضريبة التصاعدية • تنسيق السياسات: تجنب الازدواجية وعدم الكفاءة والنتائج المتناقضة
الاستفادة	**عدم المساواة في الوصول إلى المياه النظيفة والصرف الصحي** **عدم المساواة في استهلاك الأطعمة المغذية وبكميات كافية**	• وضع استراتيجيات ومبادئ توجيهية وطنية للتغذية	• الاستثمار في البنى الأساسية	• تحسين نُظُم الرقابة على الأغذية • تقديم حوافز للاستهلاك الغذائي الصحي
الاستقرار	**عدم المساواة في الهشاشة إزاء الصدمات المناخية والاقتصادية والسياسية وفي القدرة على التعافي**	• الاستثمار في الحلول المستوحاة من الطبيعة • تمويل الزراعة الذكية مناخياً	• زيادة تمويل العمل الإنساني • تعميم إجراءات التكيف مع تغيُّر المناخ والتخفيف من آثاره في جميع السياسات المالية العامة	• تعزيز إدارة الأزمات والكوارث • زيادة شفافية إجراءات تقديم المساعدات الإنسانية

باء. تعزيز توفر الغذاء

تركز الحلول الموصى بها من أجل تعزيز توفر الغذاء على حلّين يتعلقان بدعم القطاع الزراعي وتيسير تجارة الأغذية.

1. دعم القطاع الزراعي

(أ) تحقيق الأثر الملموس

توفير خدمات الإرشاد الزراعي والخدمات الاستشارية للمزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة: تؤدي خدمات الإرشاد دوراً حاسماً في تحسين إنتاجية المزارعين الذين يعيشون تحت ظل الهشاشة أو في المناطق النائية، ولذلك ينبغي الاهتمام بهذه الخدمات، وتقديمها بدعم من المنظمات الشعبية والتعاونيات الريفية. وإذا ما قُدمَت خدمات الإرشاد بجودة عالية، قد تسهم في الحد من عدم المساواة بين المزارعين، وتدعم مساعي التخفيف من شدة الفقر عبر زيادة إنتاجية المزارع، وبالتالي زيادة ما يحققه من دخل.

ومن شأن إنشاء نُظُم شاملة للإرشاد تزويد المزارعين بما يلزمهم من دراية فنية ومدخلات، وغير ذلك من أشكال الدعم، ولا سيما تحسين إلمامهم بآليات التمويل وتعزيز قدراتهم على تنمية الأعمال التجارية.

دعم التعاونيات الزراعية: تتصدى التعاونيات الزراعية لعدم المساواة من خلال تمكين المزارعين من تقاسم المخاطر، وخفض تكاليف المدخلات والنقل، وتبادل أفضل الممارسات، والحد من دور الوسطاء، وتوسعة آفاق الوصول إلى الأسواق، وصولاً إلى زيادة ما تحققه المزارع من أرباح. ومن شأن تجمّع المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة في تعاونيات أن يمكّنهم من الاستفادة من وفورات الحجم، وأن ييسر وصولهم إلى الدعم الزراعي المخصّص والأسواق والخدمات المالية، ما يعزز بالتالي قدرتهم التنافسية على الصعد الوطنية والإقليمية والعالمية.

اعتماد التكنولوجيا المبتكرة لتعزيز الإنتاجية الزراعية: قد تُحدِث التكنولوجيات والممارسات الزراعية المناسبة تحوّلاً إيجابياً في القطاع الزراعي، وتزيد الإنتاجية مع خفض الخسائر والتكاليف. وتشمل هذه التكنولوجيات والممارسات: البذور المحسّنة، والمعدات التكييفية، واستخدام الأسمدة، وأنماط المحاصيل، واستخدام المياه وإدارتها، ومعالجة الأعشاب الضارة والآفات، ويساعد استخدامها على زيادة غلّة المحاصيل إلى أقصى حد، مع تحقيق استقرار موسمي وسنوي. وقد تزداد المحاصيل حجماً ومنعة إذا ما استُخدمَت البذور المحسّنة (مثل البذور المقاومة للجفاف) أو تقنيات الزراعة المحسّنة. وتتعزز المنعة أيضاً بالتكنولوجيات المتقدمة، مثل تطبيقات الهاتف المحمول التي تيسّر تنسيقاً أكبر بين المزارعين المحليين والبائعين وتجار التجزئة، وقد تتصل بالخدمات المالية فتساعد على الوصول إلى الائتمان والتأمين الزراعي. وقد تدفع التكنولوجيات والممارسات الملائمة نحو التوزيع العادل للمكاسب المتأتية من الأنشطة الزراعية، فتزيد دخل المَزارع.

حل مبتكر للمزارعين في المغرب

أنشأت رائدة أعمال مغربية شركة بيودوم دو ماروك بهدف مساعدة المزارعين على الحد من الانبعاثات الناشئة عن أنشطتهم مع زيادة أرباحهم ومنعتهم. وتضطلع الشركة بإنشاء وتركيب خزانات في المزارع الصغيرة لجمع وتسبيخ النفايات العضوية ومن ثم إنتاج الغاز الحيوي والسماد العضوي لتغطية احتياجات المزارعين من الطاقة والأسمدة. وتحقق أنشطة الشركة مكاسب عدة، تشمل الحد من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري، وتوليد الطاقة داخل المزارع، ومعالجة النفايات، وإتاحة دخل إضافي للمزارعين من خلال بيع الأسمدة العضوية وغير ذلك.

المصدر: SwitchMed Magazine, https://switchmed.eu/National-Supplement-/03/wp-content/uploads/2020.EN-Morocco.pdf, 2018

تسبّب النمو السكاني وتغيُّر المناخ بتفاقم الإجهاد المائي في المنطقة العربية بنسبة أكثر من 4 في المائة بين عامي 2008 و2018. ويستدعي هذا المنحى الإسراع باعتماد نُظُم مبتكرة لاستخدام المياه وإدارتها في القطاع الزراعي، حيث إنّ هذا القطاع هو المستخدم الأكبر للمياه الشحيحة أصلاً في المنطقة.

المصدر: الأمم المتحدة، https://www.unwater.org/publications/un-world-water-development-report-2023.

ويتوجب على الحكومات أن تنشئ نظاماً مناسباً من الحوافز لاستخدام التكنولوجيات والممارسات الزراعية المبتكرة، مثل إتاحة الائتمانات المتناهية الصغر بشروط ميسّرة للأنشطة الزراعية.

تمويل تقنيات الري الذكية: قد تدعم تقنيات الري الذكية التكيف مع تغيُّر المناخ وتعزز منعة النُظُم الإيكولوجية. وتوفّر هذه التقنيات موارد المياه الشحيحة، علاوة على أنها تزيد المحاصيل الزراعية عبر إتاحة المياه بالمستوى اللازم لمختلف المحاصيل. وتحفظ نُظُم الري الذكية المياه، وتساعد على تقاسمها بشكل أفضل بين المزارعين عند منبع مصدر المياه والمزارعين عند المصب، وبين القطاعات الاقتصادية.

أما توفر تقنيات الري الذكية وتمويلها بشروط مؤاتية للمزارعين، فيتطلبان من الحكومات إشراك مؤسسات التمويل ومزوّدي التكنولوجيا.

تحقيق الإمكانات القصوى للزراعة البعلية: ينطوي إنشاء نُظُم الزراعة المروية وصيانتها على تكاليف باهظة؛ وبالمقابل، تُعَدّ أنظمة الزراعة البعلية حلاً أفضل لزيادة إنتاج الغذاء بطريقة ميسورة التكلفة. وفي هذه المنطقة الشحيحة بالمياه والشديدة التعرّض لموجات الجفاف، يكتسب تحقيق الإمكانات القصوى للزراعة البعلية أهمية بالغة، وهو ممكن إذا ما استُخدمَت تقنيات اعتماد الري التكميلي، وجرى توسيع نطاق هذا الري، وهي تدابير تساعد على تخفيف آثار فترات الجفاف على المحاصيل في الأوقات الحرجة. والمزارعون الذين يستخدمون النُظُم البعلية هم عادة الأشد فقراً، ما يعني أن تحقيق الإمكانات القصوى لهذه النُظُم قد يخفف بدرجة كبيرة من شدة الفقر وانعدام الأمن الغذائي في المناطق الريفية.

وقد تزداد إنتاجية المزارع البعلية واستدامتها من خلال استخدام الري التكميلي، بما في ذلك إنشاء بنى أساسية ريفية صغيرة الحجم لتجميع مياه الأمطار أو لإعادة توزيع المياه السطحية أو الجوفية.

(ب) نشر روح التضامن

دعم المبادرات الزراعية للشباب: يفضل الشباب عموماً التكنولوجيات والممارسات الحديثة في مختلف مراحل سلسلة القيمة الزراعية، ما قد يساهم في إنعاش النُظُم الزراعية، وزيادة الإنتاجية، وتعزيز الأمن الغذائي. وقد يُحدث دعم المبادرات الزراعية للشباب تغييرات إيجابية في الأمن الغذائي، علاوة على أنه يزيد من تمكين هذه الفئة العمرية التي تعاني من أوجه متداخلة لعدم المساواة. وينبغي تقديم هذا الدعم مع التركيز على تخطي الحواجز الرئيسية التي تعوق الشباب عن الحصول على الأراضي والتمويل وتنمية المهارات[219]. ويواجه الشباب تحديات اجتماعية واقتصادية وسياسية وبيئية خطيرة، تشتدّ وطأتها خاصة في المناطق الريفية وفي قطاع الزراعة، وقد ورثوا العديد من هذه التحديات من الأجيال السابقة.

ويتعين على الحكومات والجهات المانحة تنفيذ برامج لبناء القدرات وزيادة الوعي لدعم الشباب، وسنّ سياسات تعزز حقوقهم وتشجعهم على حيازة الأراضي، وتقديم برامج تدريب على تنمية المشاريع ومحو الأمية المالية وإنشاء المشاريع المربحة والمستدامة. وتبرز أيضاً الحاجة إلى تمكين المزارعين من الوصول إلى مدارس التدريب أو برامج لتنمية المهارات بين الشباب.

مبادرات الاقتصاد الدائري لمعالجة فقدان الأغذية في الجزائر ودولة فلسطين

في مدينة الخليل في دولة فلسطين، رُبطت سوق الخضار بمنشأة للسماد بحيث تحوّل نفايات السوق مباشرة إلى المنشأة التي تنتج الأسمدة العضوية للمزارعين المحليين.

وتشتري شركة ريما للتمور، وهي شركة تمور جزائرية، التمور المنخفضة الجودة، التي تمثل 60 في المائة من مجموع الإنتاج ولكنها تباع غالباً بأقل من قيمتها، وتحوّلها إلى منتجات جديدة، مثل ألواح شوكولاتة مصنوعة من لب ثمار التمر، وزيوت مستحضرات التجميل من النوى، ووقود من المواد الجافة المتبقية. وقد أنقذ نموذج الأعمال الخالي من النفايات هذا، حتى الآن، 14 طناً من التمور المنخفضة الجودة، وساعد على إيجاد فرص عمل جديدة وزيادة دخل المزارعين المحليين.

المصدر: SwitchMed Magazine, https://switchmed.National-/03/eu/wp-content/uploads/2020Supplement-EN-Algeria.pdf, 2018; FAO, https://.www.fao.org/3/ca0654en/CA0654EN.pdf, 2018

(ج) اكتساب المصداقية

التأكد من فعالية الاستثمار العام في الزراعة: من المهم التأكد من وصول الاستثمارات الزراعية العامة إلى المزارعين وأصحاب المصلحة الأشدّ هشاشة، ومن أنّ هذه الاستثمارات تساعد على الحد من عدم المساواة في النُظُم الغذائية. على سبيل المثال، قد تفيد مشاريع الري الكبيرة المَزارع الكبيرة، لكنها قد لا تصل إلى المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة، ما يؤدي إلى تفاقم أوجه عدم المساواة القائمة. وبدلاً من الاعتماد على هذه المشاريع، يمكن أن تستثمر الحكومات في البنى الأساسية للري على نطاق أصغر، ونُظُم التخزين المحلية، وغير ذلك من المرافق والطرق الفرعية التي يستفيد منها أكبر عدد من المزارعين. وتشجّع هذه الاستثمارات أيضاً تنمية القطاع الخاص المحلي، وتدعم إيجاد فرص العمل عبر سلسلة القيمة الزراعية في المجتمعات الريفية إذا استخدم المزارعون المعدات والمواد المنتجة محلياً[220]. فالتنمية الزراعية والتنمية الريفية تسيران يداً بيد.

معالجة فقدان الأغذية وهدرها: يؤثر فقدان الأغذية وهدرها على النظام الغذائي بأكمله، حيث يؤديان إلى إهدار الموارد الطبيعية وزيادة آثار تغيُّر المناخ، ويؤثران كذلك على الأمن الغذائي، حيث تقل كميات الأغذية المتوفرة وتتزايد تكلفتها، ما يمعن في تفاقم أوجه عدم المساواة.

وعلى الحكومات أن تستثمر في الخدمات اللوجستية الغذائية وغيرها من البنى الأساسية للحد من فقدان الأغذية من خلال معالجة أوجه القصور الهيكلية على مستوى المزرعة وفي جميع أنحاء سلسلة الإمداد، بما في ذلك التخلّص من العمليات البيروقراطية الروتينية والاستخدام المفرط للضرائب واللوائح التنظيمية. أما على مستوى تجارة التجزئة، فيمكن معالجة هدر الأغذية من خلال تحسين تقنيات الأعمال التجارية، مثل إدارة التخزين والإنتاج. وعلى صعيد الاستهلاك، على الحكومات أن تنفذ حملات توعية عامة وأن تصلح السياسات التي تؤدي إلى هدر الأغذية.

2. تيسير تجارة الأغذية

(أ) تحقيق الأثر الملموس

ضمان معاملة تفضيلية للسلع القابلة للتلف: إن السلع القابلة للتلف، وبحكم عمرها الافتراضي القصير، مهددة بشدة إذا ما وقع تأخير في العمليات التجارية أو الجمركية. والمزارعون أصحاب الحيازات الصغيرة الذين ينتجون سلعاً قابلة للتلف هم شديدو التعرّض للصدمات في الدخل إذا تأخر نقل سلعهم واضطروا إلى فرض علاوة لتغطية هذه المخاطر، ما يؤدي إلى ارتفاع أسعار الأغذية الطازجة على المستهلكين. وتحدّ هذه الآلية من مشاركة صغار المزارعين في أسواق التصدير التي تمكّنهم من الحصول على أسعار أعلى لسلعهم.

ويتعين على الحكومات أن تعتمد معاملات خاصة للسلع القابلة للتلف، تشمل إعطاءها الأولوية على الحدود وإنجاز المعاملات المتصلة بها بسرعة للحد من فقدان الأغذية وبالتالي زيادة ربحية المزارعين وخفض أسعار الاستهلاك للأغذية الطازجة.

دعم إجراءات اختبار سريعة وموثوقة للتجارة الزراعية: تؤدي أوجه القصور في سلاسل الإمداد الزراعية، مثل تعدد اختبارات الأغذية، والتأخر في إنجازها، وتدابير السلامة الصارمة، إلى خسائر في مداخيل المزارعين والتجار، وخاصة من هم الأصغر حجماً والأشدّ فقراً الذين قد يكون وصولهم محدوداً إلى خيارات التخزين الآمنة. وتؤدي أوجه القصور هذه أيضاً إلى فقدان الأغذية وتساهم في انعدام استقرار نظام الإمدادات الغذائية.

ولذلك، على البلدان أن تعتمد إجراءات اختبار سريعة وموثوقة تتماشى مع المعايير الإقليمية والعالمية. وعلى البلدان العربية أن تعطي الأولوية لاعتماد اختبارات وإجراءات إقليمية موحّدة لتعزيز التجارة البينية.

(ب) نشر روح التضامن

تعزيز التكامل التجاري الإقليمي: قد يحقق التكامل التجاري الإقليمي مكاسبَ اقتصادية كبيرة من خلال توسيع الأسواق، ودمج سلاسل الإمدادات الغذائية، وزيادة القدرة التنافسية للمنطقة العربية ككل. ويجب أن تكون إحدى أولويات التكامل هي إصلاح التدابير غير الجمركية ومواءمة الأطر التنظيمية؛ ومن الأمثلة على ذلك اللوائح التنظيمية للصحة النباتية والأحكام الفنية، والاختبارات وإصدار الشهادات، واعتماد إطار عربي مشترك للممارسات الزراعية الجيدة.

وعلى الحكومات أن تشجع تطوير برنامج إقليمي للتنمية الزراعية يمكن بموجبه للبلدان التي تعاني من ندرة المياه أو تلك التي تقل فيها الأراضي الصالحة للزراعة أن تستثمر في البلدان العربية التي تتمتع بوفرة من الأراضي والمياه من أجل زيادة الإمدادات الغذائية على المستوى الإقليمي. ولا بد من تنظيم تدفقات الاستثمار بحيث

حدد تقييم جاهزية التجارة الإلكترونية في الأردن تدابير ملموسة في السياسات العامة قد تعجّل، إذا ما نفذت بفعالية، بالتحول الرقمي في البلد.

وتشمل العوامل التي تساهم في نمو التجارة الإلكترونية في الأردن: براعة جيل الشباب في التكنولوجيا، وتحقيق تطور نسبي في قطاع التكولوجيا والاتصالات والابتكار، وإيجاد بيئة أعمال ناضجة للشركات الرقمية والشركات الناشئة، وتوفر مؤسسات التمويل والحاضنات والمسرّعات بدعم من عدد كبير من الشركاء المحليين والدوليين. وقد تعزز التجارة الإلكترونية الانفتاح التجاري، فيحدث ذلك أثراً إيجابياً على مستويات المعيشة ويحدّ من عدم المساواة.

المصدر: مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، الأردن: تقييم الجاهزية للتجارة الإلكترونية، 2022.

تحقق أقصى قدر من المكاسب الاقتصادية والاجتماعية، مع الحد من المخاطر على البلدان المستثمرة والبلدان المتلقية. وقد يكون التكامل التجاري الإقليمي عاملاً في تعزيز السلام والأمن، مع أنّ هذا ليس الغرض الأساسي منه، وإذا ما تحقق ذلك فسوف يحدّ بدرجة كبيرة من أوجه عدم المساواة.

(ج) اكتساب المصداقية

رقمنة الإجراءات التجارية والجمركية: ستؤدي رقمنة الإجراءات التجارية إلى تسريع التجارة الزراعية عبر

الحدود، والحد من مخاطر الخطأ البشري، وتقليل فرص البحث عن الريع، وتشجيع التجارة الزراعية، ما يفيد، بالدرجة الأولى، صغار المزارعين والمستهلكين. وعلى وجه الخصوص، يمكن للمدفوعات الإلكترونية أن تخفّض من الوقت اللازم لإنجاز معاملات التخليص الجمركي ومن التكاليف الإدارية، وتضمن شفافية الإيرادات التجارية الحكومية.

وقد شهدت فترة جائحة كوفيد-19 مزيداً من التطور في أنظمة الدفع الإلكتروني من جراء الحاجة إلى تحفيز الاقتصادات غير النقدية. ولا بد للحكومات من توطيد ما تحقق من مكاسب التحوّل إلى الرقمنة، والحفاظ على زخمها. ويتطلب نجاح إجراءات الدفع الإلكتروني على المستوى الإقليمي قابليتها للتشغيل المتبادل عبر الحدود وبين مقدمي خدمات الدفع.

جيم. تحسين إمكانية الحصول على الغذاء

1. تحقيق الأثر الملموس

مراجعة برامج دعم الأغذية: لا بد من مراجعة استخدام دعم الأغذية لضمان حصول أشدّ الفئات هشاشة على أغذية صحية وميسورة التكلفة. وفي السياق الاقتصادي الإقليمي والعالمي الحالي، تتزايد كلفة الدعم الشامل للأغذية، ولا سيما القمح. إلا أنّ برامج دعم الأغذية تشكّل شبكة أمان للذين يعيشون تحت ظل الفقر ولشرائح الطبقة المتوسطة الدنيا في المجتمع. وخلافاً لأنواع الدعم الأخرى، يصل الدعم الغذائي إلى السكان الفقراء المستهدفين، كما هو موضح في حالة مصر.

وعلى المدى القصير، على البلدان أن تعزز كفاءة برامج دعم الأغذية بحيث تضمن وصولها إلى فئات السكان التي تعيش تحت ظل الهشاشة، وبما يحدّ من اختلال السوق، ويشجّع على اتباع نُظُم غذائية صحية. ويمكن تحقيق هذا من خلال استخدام القسائم الإلكترونية لأنها تحسّن الالتزام بالبرنامج. وعلى المدى المتوسط، على البلدان أن تحسّن إدارة آليات الحماية الاجتماعية وتنفيذها، والاستعاضة عن جميع برامج الدعم الشامل بمدّخرات يُعاد توجيهها نحو تعزيز برامج الحماية الاجتماعية أو نحو إطلاق برامج إنمائية تستهدف الفئات الأشدّ هشاشة.

وضع نُظُم شاملة للحماية الاجتماعية: ينبغي أن يكفل إصلاح الحماية الاجتماعية حصول الجميع على الخدمات الأساسية، بما في ذلك التأمين الاجتماعي ضد مخاطر دورة الحياة (اعتلال الصحة والشيخوخة) والبرامج الموجّهة للوصول إلى المساعدة الاجتماعية لمكافحة الفقر (الدخل الأساسي والخدمات الأخرى) التي ثبت أنها تحدّ من الفقر ومن عدم المساواة وتعزز الرفاه.

ويتطلب التحرك نحو تحقيق الحماية الاجتماعية الشاملة من الحكومات أن تضع حدوداً دنيا للحماية الاجتماعية،

> «على البلدان أن تصلح برامج الدعم العام الشامل للجميع، وأن تعيد توجيهها نحو برامج مؤقتة بآلية استهداف أفضل للأمن الغذائي العالمي والنُظُم الغذائية المستدامة، مع مراعاة الجوانب الرئيسية لكل من (1) الفعالية، (2) التكلفة والاستدامة المالية، (3) المرونة، (4) التعقيد الإداري، (5) الإنصاف، (6) تعزيز المنعة والاستدامة.»
>
> **المصدر:** IMF, https://www.imf.org/en/pr2335-/08/02/News/Articles/2023joint-statement-by-the-fad-imf-wbg-wfp-and-wto-on-food-and-nutrition-security-crisis, 2023.

وتفاصيل لمستوى المعيشة الذي ينبغي أن يكون حداً أدنى لكل فرد، بما في ذلك: (أ) الحصول على الرعاية الصحية الأساسية؛ (ب) تأمين الدخل الأساسي والتغذية وإمكانية حصول الأطفال على التعليم؛ (ج) تأمين الدخل الأساسي للبالغين في سن العمل وكبار السن. ويعرض الجدول 9 الأشكال المختلفة للحماية الاجتماعية اللازمة للتخفيف من المراحل المختلفة لانعدام الأمن الغذائي.

تقديم وجبات مدرسية مجانية لأطفال المدارس الذين يعيشون في ظروف الهشاشة: تساعد الوجبات المدرسية المجانية على إبقاء الأطفال في المدرسة من خلال تخفيف عبء إطعام الأسر عن المعيلين، ما يحدّ من خطر تسرّب الأطفال من الدراسة للمساعدة في إعالة أسرهم. وفي أحيان كثيرة، قد تكون الوجبات المدرسية المجانية هي الوجبة المغذية الوحيدة التي يحصل عليها الأطفال من الأسر المحرومة، ولذا فهي تمثل عاملاً بالغ الأهمية في نمو الأطفال النفسي والاجتماعي. وترتبط الوجبات المدرسية المجانية بتحسّن النتائج التعليمية، فلا يقتصر نفعها على الأمن الغذائي المباشر، بل تساعد أيضاً على تحقيق المساواة بين الأجيال على المدى البعيد.

ويتعين على الحكومات والجهات المانحة والمنظمات غير الحكومية والمنظمات المجتمعية وضع برامج ونُظُم شاملة

في تونس، تعترف الحكومة بالوجبات المدرسية كشبكة أمان اجتماعي يمكن أن تعزز الاستقرار والتماسك الاجتماعي، وتزيد من فرص الحصول على التعليم والتغذية، وتسهم في التنمية البشرية. وعلى هذا النحو، يعمل برنامج الأغذية العالمي مع الحكومة لتعزيز البرنامج الوطني للوجبات المدرسية الذي تديره الحكومة، ويهدف إلى الوصول إلى 260,000 طفل يعيش في أوضاع هشة (125,000 فتاة و135,000 فتى).

وفي الوقت نفسه، يعمل برنامج الأغذية العالمي على تحقيق اللامركزية وتنويع سلسلة الإمداد الخاصة به لتعزيز منعة المجتمعات المحلية واستدامة البرامج.

المصدر: WFP, https://www.wfp.org/operations/tn02-tunisia-country-strategic-plan-2022-2025, 2021.

الجدول 9. الحماية الاجتماعية والأمن الغذائي

التصنيفات	المرحلة	التدخلات المناسبة
انعدام الأمن الغذائي	المجاعة	تدخلات الإنقاذ: إتاحة الغذاء وغير ذلك من الاحتياجات الأساسية، مثال: برامج الطوارئ أو المساعدات الإنسانية
	الجوع الحاد	
	الجوع المزمن	
	الجوع الخفي (التغذية شبه الكافية أو غير الكافية)	تدخلات للتخفيف وتوفير الحماية الاجتماعية من أجل تحسين الدخل والاستهلاك والحماية من انخفاض الاستهلاك، مثال: التحويلات النقدية، التحويلات النقدية المشروطة، القسائم، الدعم، +Cash
عرضة لخطر انعدام الأمن الغذائي	استهلاك كافٍ للأغذية لكن مع قلق بشأن الحصول على الأغذية في المستقبل	التشجيع على سُبُل العيش المستدامة، مثال: برامج التخرّج من الفقر
الأمن الغذائي	استهلاك كافٍ للأغذية مع إمداد مستدام بالأغذية في المستقبل	بناء المنعة من خلال التشجيع على اقتناء المدّخرات والأصول والتأمينات للجوء إليها في أوقات الحاجة، مثال: التأمين ضد البطالة

المصدر: https://link.springer.com/article/10.1007/s12571-015-0457-6, 2015.

تدعو منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة إلى وضع برنامج خاص يشار إليه باسم «Cash+» لتيسير حصول الأسر الزراعية على التحويلات النقدية، وكذلك على المدخلات والأصول والتدريب والدعم الذي تحتاجه من أجل الزراعة ورعي الماشية وصيد الأسماك وتنويع سُبُل العيش، فيوفر هذا النهج مكاسب أكبر من حيث الأمن الغذائي والتغذية وإمكانات توليد الدخل.

المصدر: FAO,https://www.fao.org/3/i7864e/i7864e.pdf, 2017.

لتوفير الوجبات المدرسية بانتظام، مع تشجيع الشراء من مقدمي الخدمات الزراعية المحليين (بما في ذلك المبادرات الزراعية للشباب) بحيث تعمل برامج التغذية المدرسية على تطوير الأسواق الزراعية المحلية والأعمال التجارية، مع ضمان السلامة التغذوية للوجبات المدرسية.

تنفيذ برامج التحويلات النقدية للحماية من انعدام الأمن الغذائي على المديين القصير والمتوسط: تحمي التحويلات النقدية الموجّهة للفئات الهشّة من الحرمان الناجم عن الفقر وانعدام الأمن الغذائي، وهي ضرورية أثناء الأزمات مثل الكوارث الطبيعية والصراعات. ويقتضي نجاح نُظُم التحويلات النقدية أن تكون حسنةَ الاستهداف، وكبيرةً بما يكفي لتمكين المستفيدين من تلبية احتياجاتهم الأساسية، وسريعةَ الاستجابة بحيث يمكن توسيع نطاقها أو تقليصه بسرعة استجابةً للصدمات. والتحويلات النقدية غير المشروطة كافية للتخفيف من انعدام الأمن الغذائي الفوري، وهي أقل تكلفة وأسهل تنفيذاً. وتساعد التحويلات النقدية المشروطة على الحد من توارث الأجيال للفقر وعدم المساواة وانعدام الأمن الغذائي من خلال تشجيع التحاق الأطفال بالمدارس وإجراء الفحوصات الصحية المنتظمة لهم، وبالتالي زيادة وصولهم إلى الفرص في وقت لاحق من الحياة. وعلى الحكومات أن تعتمد وتنفذ مبادرات موجّهة إلى أشدّ الفئات هشاشة، وقد تقترن هذه المبادرات ببرامج إضافية مثل توفير المدخلات الإنتاجية والأصول والتدريب و/أو الخدمات الإرشادية.

2. نشر روح التضامن

إنشاء صندوق ثروات تضامني إقليمي: قد يخفّف صندوق ثروات تضامني عربي آثار الصدمات المتداخلة المتعددة في جميع أنحاء المنطقة العربية، مثل تلك الناجمة عن جائحة كوفيد-19، وصدمات أسعار الطاقة والغذاء الناجمة عن الحرب في أوكرانيا، والزلزال الأخير في الجمهورية العربية السورية وتركيا. وقد يعمل الصندوق على معالجة عدم المساواة عبر استهداف الاحتياجات المحددة للفئات الأشدّ فقراً، بما في ذلك زيادة الفرص المتاحة للأسر المنخفضة الدخل. والتوقيت والحياد أمران حاسمان.

وعلى الحكومات أن تنسّق الجهود لإنشاء صندوق ثروات إقليمي وللتأكد من نشر الموارد بسرعة من أجل حماية السكان المعرّضين للهشاشة حيث تقتضي الحاجة، ومن دون إجراءات بيروقراطية كثيرة أو عوائق حكومية صعبة.

زيادة الاستثمار العام في التعليم إلى 15-20 في المائة من مجموع الإنفاق العام: التعليم هو أكبر عامل للتمكين من الحراك الاجتماعي، وسيقطع الاستثمار في التعليم الجيد شوطاً طويلاً نحو الحد من أوجه عدم المساواة بين الأجيال. غير أنّ المنطقة العربية لا تزال، عموماً، بعيدة عن الوفاء بمبادئ إعلان إنشيون المتعلقة بالالتزام بالتعليم[221]، التي تدعو البلدان إلى استثمار ما بين 4 و6 في المائة من ناتجها المحلي الإجمالي أو ما بين 15 و20 في المائة من إنفاقها العام على أنظمة التعليم الجيد.

وعلى البلدان العربية أن تعمل معاً للتأكيد على التزاماتها وزيادة استثماراتها العامة في التعليم الجيد. ولا بد من أن تشمل أهداف زيادة الإنفاق على التعليم التأكد من قدرة أنظمة التعليم على التوعية بقضايا مثل الممارسات الغذائية الجيدة والتمارين البدنية.

«التعليم هو أعظم محرّك للتنمية الشخصية. فالتعليم هو السبيل الذي يمكّن ابنة فلاح من أن تصبح طبيبة، وابن عامل في المناجم من أن يصير هو مدير المنجم، وابن عامل في المزارع من أن يصبح رئيس أمة عظيمة.»

نلسون مانديلا

3. اكتساب المصداقية

إطلاق نظام ضريبي وطني تصاعدي يركّز على الضرائب المباشرة: من المرجح أن يكون انتشار انعدام الأمن الغذائي في البلدان التي ترتفع فيها معدلات عدم المساواة أكثر بثلاث مرات من البلدان التي تنخفض فيها هذه المعدلات[222]. ومدى الفقر، الذي يرتبط غالباً بارتفاع عدم المساواة، هو، في أحيان كثيرة، العامل المحدد الأكبر لمدى النقص التغذوي الذي يواجه الفرد.

السياسة المالية التقدمية ضرورية للتصدي لكل من عدم المساواة وانعدام الأمن الغذائي. والضرائب والتحويلات هي من أقوى الأدوات للحد من عدم المساواة، إذ تجبر أغنى الأفراد والشركات على دفع نصيبهم العادل من الضرائب. وأما الضرائب غير المباشرة وبرامج الدعم، فعادةً ما تكون تنازلية، وتعود بالفائدة على الطبقات العليا والمتوسطة التي تستهلك أكثر مما تفعل الطبقة الأشدّ فقراً. ومن الممكن جعل الضرائب غير المباشرة أكثر تصاعدية إذا ما كانت الضرائب على السلع الأساسية (مثل الطعام وملابس الأطفال) بمعدلات أقل من السلع الكمالية.

ولا بد من أن تعتمد الحكومات سياسات ضريبية مباشرة (على سبيل المثال، ضريبة الدخل أو الضريبة على الشركات) وتحويلات اجتماعية تصاعدية، وأن تعزز المساواة من خلال فرض ضرائب بمعدلات أعلى على أصحاب المداخيل المرتفعة أو ذوي الملاءة المالية المرتفعة من أفراد وشركات[223].

«لا أصدّق أن مالي ليس خاضعاً للضريبة»

تعتقد مارلين إنجلهورن، وهي ألمانية تبلغ من العمر 30 عاماً ورثت ثروة طائلة، أنّ المطلوب هو تغيير هيكلي في كيفية فرض الضرائب على أصحاب المليارات. وتدعو إنجلهورن إلى سياسات ضريبية توزع الثروة، ومعها نفوذ الأثرياء.

المصدر: Emma Bubola, https://www.nytimes.com/2022/10/21/world/europe/marlene-engelhorn-wealth-tax.html?searchResultPosition=45, October 21, 2022.

تنسيق السياسات للحد من الازدواجية وعدم الكفاءة والنتائج المتناقضة: من شأن الاتساق في التزامات الحد من انعدام الأمن الغذائي وعدم المساواة، من خلال تدخلات منسّقة، أن يبني ثقة الجمهور ويعزز التماسك الاجتماعي. ويمكن لتنسيق السياسات أن يزيد من كفاءتها، ويحدّ من خطر الازدواجية، ويحسّن فرص مكافحة انعدام الأمن الغذائي وعدم المساواة. وتبرز الحاجة إلى حلول متعددة تغطي مجموعة واسعة من القضايا والقطاعات، بما في ذلك الزراعة والتمويل والحماية الاجتماعية والصحة والتعليم والتجارة وتغيُّر المناخ والبيئة والبنى الأساسية والطاقة والمياه والتنمية الريفية والبحث والابتكار. وفي الكثير من الأحيان، قد تختلف، أو حتى تتناقض، أهداف الهيئات والوكالات الحكومية المختلفة. فعلى سبيل المثال، يمكن لمبادرة من وزارة الزراعة لدعم الأسمدة أن تحسّن غلّة المحاصيل، ولكنها قد تشجّع على الاستخدام المفرط للأسمدة، ما قد يؤدي إلى آثار غير مؤاتية على صحة الناس ونوعية مصادر المياه.

وينبغي أن تنشئ الحكومات فرق عمل أو وحدات تنسيق خاصة تدعم زيادة التنسيق بين مختلف الهيئات والوحدات الحكومية. ولا بد من تزويد فرق العمل هذه بإمكانات التنسيق بين أصحاب المصلحة المتنافسين، والتأكد من أنّ الأطراف المعنية كافة تستفيد بالقدر ذاته من زيادة التنسيق والتعاون[224].

شحّ المياه هو من أصعب العوائق التي تواجه قطاع الزراعة في المنطقة العربية.

دعمت الإسكوا ومنظمة الأغذية والزراعة إنشاء مجلس وزاري مشترك للمياه والزراعة تحت مظلة جامعة الدول العربية في عام 2019، ولجنة فنية مشتركة لتنسيق السياسات الإقليمية التي تؤثر على قطاعي المياه والزراعة. ووضعت اللجنة مبادئ توجيهية بشأن تحسين آليات تخصيص الموارد المائية للزراعة.

ودعمت الإسكوا التنسيق بين القطاعات من خلال نشر المعرفة، وتحسين القدرات، وتطوير الأدوات العلمية، ووضع سياسات متكاملة ومنسّقة للأمن الغذائي والمائي بما يعزز تنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

دال. تحسين الاستفادة من الغذاء

1. تحقيق الأثر الملموس

وضع استراتيجيات ومبادئ توجيهية وطنية للتغذية: قد تُستخدَم الاستراتيجيات والمبادئ التوجيهية الوطنية للتغذية لنشر النُظُم الغذائية وأنماط الحياة الصحية بين السكان، والحد من النقص التغذوي بين أشدّ الفئات هشاشة. وقد تشمل البرامج، في إطار هذه الاستراتيجية، حملات للتثقيف الغذائي، وزيادة فرص الانخراط في الألعاب الرياضية والتربية البدنية، وتوفير الوجبات المدرسية الصحية للأطفال الذين يعيشون في ظروف الهشاشة، وتزويد النساء الحوامل بمكمّلات حمض الفوليك، وعامة السكان بالأغذية المدعّمة، وإجراء حملات للتخلّص من الديدان.

ولا بد من أن تسنّ الحكومات قوانين وتعتمد لوائحَ بشأن استراتيجيات التغذية والمبادئ التوجيهية المتعلقة بالأغذية لأنها تؤثر على الخيارات الغذائية لدى عامة السكان. ولا بد أيضاً من أن تتيح الحكومات معلومات عن حجم الحصة ومحتوى السعرات الحرارية لكل وجبة والقيمة الغذائية للمنتجات ليسترشد بها المستهلكون أثناء اتخاذ القرارات الغذائية. ولا تتوفر العلامات الغذائية الإلزامية إلا في أقل من نصف بلدان المنطقة العربية[225].

2. نشر روح التضامن

زيادة الاستثمار العام في البنى الأساسية: الاستثمار العام في البنى الأساسية، بما في ذلك البنى الأساسية المتعلقة بالنقل والاتصالات وسلسلة التبريد والمياه والصرف الصحي، هو عاملٌ أساسي للحد من فقدان الأغذية أثناء النقل والتخزين، وزيادة الإنتاجية الزراعية وربحية أصحاب الحيازات الصغيرة. وللاستثمارات العامة في البنى الأساسية فوائد جمّة للمزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة، وللعاملين في المزارع، لا سيما وأن هؤلاء غالباً ما يقيمون في المناطق الريفية النائية، ويعانون من أوجه متداخلة من عدم المساواة، يفاقمها موقعهم النائي.

ويدعم الاستثمار في البنى الأساسية للنقل والاتصالات الوصول إلى الأسواق، إذ يخفّض من كلفة نقل الأغذية، ومن الوقت اللازم لهذا النقل، لا سيما على المزارعين والعمال الزراعيين في المناطق الريفية. ويحول أيضاً الاستثمار في معدات سلسلة التبريد دون فقدان الأغذية أثناء النقل. ويساهم الاستثمار في البنى الأساسية في الحد من الأوجه الجغرافية لعدم المساواة، وله صلة وثيقة بزيادة الالتحاق بالمدارس ووصول سكان المناطق الريفية إلى الخدمات الطبية.

وإذا تحسّنت إمكانية وصول المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة إلى المياه، سيمكّنهم ذلك من استخدام ممارسات الري الذكية (خاصة إذا اقترنت بسياسات تدعم اعتماد التكنولوجيا)، فتتحسّن محاصيل هذه الحيازات الصغيرة، ومداخيل أصحابها. وستستفيد المجتمعات الريفية المحرومة من الخدمات من الاستثمارات في المياه والصرف الصحي، إذ تتيح زيادة الوصول إلى المياه النظيفة التعامل الآمن مع الأغذية وتحسين الاستفادة منها. أما زيادة الوصول إلى الصرف الصحي، فتحسّن النتائج الصحية.

3. اكتساب المصداقية

تحسين نُظُم الرقابة على الأغذية: تتزايد المخاطر على سلامة الأغذية في العالم بأسره، ما يُكسِب نُظُم الرقابة الفعالة أهمية غير مسبوقة من أجل حماية صحة المستهلكين، مع ضمان الممارسات العادلة في قطاع تجارة الأغذية. وعلى جهود تحسين هذه النُظُم أن تستهدف، وبالقدر نفسه، العناصر المهمة التالية للاستفادة من الأغذية: (أ) القوانين واللوائح المتعلقة بالأغذية؛ (ب) إدارة الرقابة على الأغذية؛ (ج) خدمات التفتيش؛ (د) خدمات المختبرات؛ (ه) رصد الأغذية؛ (و) البيانات والمعلومات الوبائية، وما يتصل بها من تعليم وتواصل وتدريب.

وتتطلب كفاءة العمل الحكومي تنفيذ برامج واستراتيجيات لتعزيز نُظُم مراقبة الأغذية، وسنّ صكوك مناسبة للقوانين والسياسات، وتكريس موارد كافية، وتوظيف مهنيين مؤهلين، والدفع إلى استخدام أطر مؤسسية متينة.

بدأت بلدان عدة في المنطقة العربية مؤخراً في تطبيق ضرائب على المشروبات الغازية (المرتبطة عموماً بمرض السكري من النوع الثاني)، وتشمل هذه البلدان الإمارات العربية المتحدة والبحرين وعُمان وقطر والمغرب والمملكة العربية السعودية. وتبين الدراسات الأولية أنّ برامج الضرائب هذه كانت ناجحة إلى حد كبير في التخفيف من شراء المشروبات الغازية.

توفير حوافز للاستهلاك الغذائي الصحي: تُشجَّع الخيارات الغذائية الصحية بجعل الأطعمة الصحية ميسورة التكلفة (أو زيادة كلفة الأطعمة غير الصحية، مثل فرض ضريبة على السكر).

وينبغي أن تسنّ الحكومات وتنفذ قوانين تحدّ من استهلاك السكر والملح والأغذية المصنّعة، أو قوانين تحدد تسويق هذه الأغذية (على سبيل المثال، الحد من إعلانات السكر للأطفال). وإذا ما وُضعت على الأغذية ملصقات بحجم مناسب وظاهر للعيان، تتضمن معلومات غذائية دقيقة، يسهم ذلك في الحد من استهلاك الأغذية غير الصحية، ما يؤكد ضرورة تنظيم هذا الاستهلاك بموجب القانون.

هاء. ضمان الاستقرار في مواجهة الصدمات الاقتصادية والسياسية والمناخية

تعاني المنطقة العربية من احتلال طويل الأمد وصراعات تعطّل سُبُل العيش وتساهم في ترسيخ انعدام الأمن الغذائي. ويشكّل نشر السلام وتوطيد الاستقرار السياسي وإنهاء الاحتلال عواملَ أساسية لتحقيق التنمية المستدامة وضمان المساواة والأمن الغذائي في المنطقة العربية.

1. تحقيق الأثر الملموس

الاستثمار في حلول مستوحاة من الطبيعة للأمن الغذائي: ثمة إقرار متزايد بأهمية الحلول المستوحاة من الطبيعة بوصفها طريقة فعالة وناجعة في بناء منعة المجتمع إزاء تغيُّر المناخ، وحماية التنوع البيولوجي، والحد من تدهور الأراضي، مع إيجاد فرص عمل فورية، ودعم الانتقال نحو الاقتصاد الأخضر. ومن الأمثلة على الحلول المستوحاة من الطبيعة: حماية الغابات واستصلاحها، وحفظ الأراضي الرطبة واستعادتها، وإنشاء مساحات خضراء حضرية. فاستصلاح الغابات، على سبيل المثال، يساهم في حماية المزارعين من كلٍّ من الجفاف والفيضانات. ويساهم غرس المزيد من الأشجار في المناطق الزراعية في تقليل التبخّر وحماية رطوبة التربة خلال فترات الجفاف. وتساعد زيادة مساحة الغابات، خلال فترة هطول الأمطار الغزيرة، في الإبطاء من جريان المياه وفي امتصاص مياه الأمطار الزائدة. وقد تحدّ المسارات المستوحاة من الطبيعة من التصحّر، لا سيما في مجال إصلاح النُظُم الإيكولوجية وتعافيها، ما يتيح مزيداً من الأراضي الخصبة لزراعة المحاصيل، ويحسّن ظروف الأمن الغذائي، ويحدّ من أوجه عدم المساواة في الحصول على الغذاء.

الاستثمار في الزراعة الذكية مناخياً: تراعي الزراعة الذكية مناخياً التخفيف من الانبعاثات التي تسبّب تغيُّر المناخ (لا سيما وأن القطاع الزراعي من المصادر الرئيسية للتلويث بهذه الغازات) والتكيف مع الآثار المتزايدة لتغيُّر المناخ (التي يعاني منها القطاع الزراعي بشكل غير متناسب)، ما يساعد على زيادة الإنتاجية الزراعية والحد من الانكشاف إزاء مخاطر المناخ وصدماته، ويسهم في تحقيق الأهداف العالمية المتعلقة بخفض الانبعاثات.

يمكن أن تتيح الحلول المستوحاة من الطبيعة ثلثَ ما يلزم من جهود للتخفيف من آثار تغيُّر المناخ بحيث تبقى الزيادة المتوسطة لدرجات الحرارة أقل من درجتين مئويتين بحلول عام 2030.

المصدر: Griscom, B. and others, https://www.pnas.org/doi/full/10.1073/pnas.1710465114, 2017.

2. نشر روح التضامن

زيادة التمويل للوكالات الإنسانية: لا بد من إجراء توسيع وإعادة توزيع للتمويل المقدم للوكالات الإنسانية والمنظمات غير الحكومية المحلية لتلبية الأزمات الإنسانية المتزايدة التي تواجهها المنطقة. وينبغي توجيه تمويل العمل الإنساني إلى أشدّ السكان احتياجاً، من غير أن تحرّكه الاعتبارات السياسية، ولا أن يُخصَّص لبلد بعينه.

في المغرب، تعمل الحكومة مع البنك الدولي والوكالة الفرنسية للتنمية لتشجيع الشباب على استخدام الزراعة الذكية مناخياً. ويهدف «الجيل الأخضر»، وهو برنامج من أجل النتائج في المغرب، إلى توفير خدمات الإرشاد بشأن الممارسات الزراعية الذكية مناخياً لحوالي 12,000 مزارع شاب، في مسعىً لتدارك الإقصاء الذي يتعرّض له الشباب في المناطق الريفية، والإقرار بقدرتهم على تغيير القطاع الزراعي باستخدام التكنولوجيات والممارسات الجديدة.

المصدر: World Bank, https://projects.worldbank.org/en/projects-operations/project-detail/P170419, 2020.

في اليمن، دفعت القيود على التمويل برنامج الأغذية العالمي إلى خفض توزيع حصصه الغذائية على الفئات السكانية التي تعيش في أوضاع هشّة. ونتيجة لذلك، لا توفِر حصص الإعاشة التي يقدمها برنامج الأغذية العالمي الآن سوى 65 في المائة من المجموعة الأساسية من الأغذية، أو 1,100 سعرة حرارية للشخص الواحد في اليوم.

وفي السودان، أجبر نقص التمويل برنامج الأغذية العالمي على تقليص نطاق تدخله، من 165 منطقة محلية إلى 45 منطقة في عام 2022. وقد أثّر ذلك على 783 مركزاً من مراكز التغذية التابعة للبرنامج، وهدّد بخطر سوء التغذية الحاد، وربما الوفاة، لحوالي نصف الأطفال والنساء الحوامل والمرضعات الذين يدعمهم البرنامج حالياً، والبالغ عددهم 1.7 مليون شخص.

المصدر: WFP, https://www.wfp.org/publications/wfp-global-operational-response-plan-update-7-february-2023, 2023; WFP, WFP Global Operational Response Plan: Update #7 - February 2023, 2022; and WFP, https://docs.wfp.org/api/documents/WFP-0000144174/download/, 2022.

وإذا ما واجه بلد ما أزمات اقتصادية وسياسية وبيئية متعددة (على النحو الذي نوقش في الفصل 3)، تنخفض قدرة حكومته على توفير الغذاء لأشدّ فئات السكان هشاشة. وفي مثل هذه الظروف، تكتسب المنظمات الإنسانية دوراً بالغ الأهمية.

وينبغي أن يؤدي القطاع الخاص أيضاً دوراً نشطاً في دعم المنظمات الإنسانية.

تعميم اعتبارات التكيف مع تغيُّر المناخ والتخفيف من آثاره في السياسات المالية العامة: تؤدي أوجه عدم المساواة في تغيُّر المناخ إلى تفاقم التفاوتات في الدخل والثروة. والفئات الأشدّ هشاشة هي الأكثر تضرراً بآثار تغيُّر المناخ، مع أنّها الأقل مساهمةً في هذه الآثار. ولذلك، لا بد من تعميم اعتبارات التخفيف من آثار تغيُّر المناخ وسُبُل التكيف معه في السياسات المالية. وسيتطلب ذلك توفير حوافز تثبّط عن إصدار الانبعاثات. وتشكّل الضرائب والتحويلات آليات قوية للتشجيع على خفض الانبعاثات. ولكن لا بد من فرض ضرائب مرتفعة بالدرجة الكافية لتثبيط الملوِّثين عن الاستمرار في نمط عملهم الراهن، ولا بد في المقابل من وضع حوافز قوية تدفع القطاع الخاص نحو بدائل الطاقة النظيفة. أما الإيرادات الإضافية من الضرائب على انبعاثات الكربون (وغيره من الملوِّثات)، فينبغي الاستفادة منها على أفضل وجه ممكن، ويشمل ذلك: توسيع نطاق التغطية بأطر الحماية الاجتماعية، أو زيادة الاستثمارات في الطاقة الخضراء، أو تمويل الشركات الصديقة للبيئة لزيادة استدامتها[226]. وإذا ما كان لسياسات العمل المناخي والضرائب أن تحقق المنشود منها بكفاءة، عليها، أولاً وقبل كل شيء، أن تستهدف أكبر الملوثين.

وما تحققه مساعي التصدي لتغيُّر المناخ قد يساهم في الحد من أوجه عديدة لعدم المساواة، وليس فقط عدم المساواة في الحصول على الغذاء. على سبيل المثال، يزيد الاستثمار في الطاقة المتجددة، بدلاً من الوقود الأحفوري، من فرص الحصول على الكهرباء بأسعار معقولة، لا سيما بالنسبة للذين هم مستثنون حالياً، أو غير القادرين على تحمّل تكاليف الكهرباء. ويوجِد هذا الاستثمار مزيداً من فرص العمل في القطاع الخاص[227].

3. اكتساب المصداقية

تحسين إدارة الكوارث من أجل الاستجابة للصدمات غير المتوقعة: قد تؤدي الكوارث الطبيعية وتلك الناجمة عن

أنشطة البشر إلى تعميق هوة عدم المساواة، وقد تتسبّب في تآكل الأمن الغذائي، لا سيما بالنسبة إلى أشدّ الفئات هشاشة. ويزيد تغيُّر المناخ من خطر الكوارث الطبيعية، فيدفع ذلك إلى تفاقم عدم المساواة وانعدام الأمن الغذائي. ولذلك، من الضروري إدارة مخاطر الكوارث للتخفيف من تداعيات الصدمات غير المتوقعة على سُبل العيش.

وتشمل الإدارة الفعالة لمخاطر الكوارث مراحل الوقاية والتأهب والاستجابة والتعافي.

والإدارة الفعالة لمخاطر الكوارث في غاية الأهمية لحماية الأسر التي تعيش في ظروف هشّة من التضرر بشكل دائم من الصدمات غير المتوقعة، وهي عامل حاسم أيضاً في الحيلولة دون اتّساع هوة عدم المساواة، وحماية الأمن الغذائي والأراضي الزراعية. وتتطلب الفعالية في إدارة مخاطر الكوارث أن تتولى قيادتها هيئةٌ مركزية تنسّق الجهود بين مؤسسات الحكومة بمختلف مستوياتها، والقطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني والمجتمعات المحلية.

زيادة الشفافية في المساعدات الإنسانية: لا بد من أن تتمكن الحكومات التي تتلقى أموالاً للعمل الإنساني من استخدام الموارد المتاحة لها بفعالية وكفاءة ومصداقية من أجل توفير المساعدات الغذائية أو النقدية الفورية للسكان المتضررين. ولضمان المصداقية، لا بد من الشفافية بشأن الأموال الواردة، وهوية مانحيها، وكيفية إنفاقها (بما في ذلك المستفيدون من أي مشتريات)، وهوية المستفيدين منها.

على الرغم من شدّة تعرّض موريتانيا للجفاف وغيره من المخاطر، فهي من البلدان القليلة في منطقة الساحل التي ليس لديها آلية مؤسسية لمعالجة الصدمات التي تؤثر على الأمن الغذائي والتغذية. ولا تزال الاستجابات لحالات الطوارئ تُموَل وتُخطَط وتُنفَذ بشيء من الارتجال، ما يتسبّب في التأخير والقصور في تخصيص الموارد.

وتعمل حكومة موريتانيا مع الاتحاد الأوروبي على تطوير آلية فعالة تماماً للإنذار المبكر والتأهب وتخطيط الاستجابة من أجل الأمن الغذائي والتغذية. وقد وُضعَت خطة وطنية قوية وموثوقة تقودها الحكومة، تربط بين الإنذار المبكر والتأهب والتخطيط والاستجابة للصدمات التي تؤثر على الأمن الغذائي والتغذية في موريتانيا. وأُنشئَت مواقع حراسة مجتمعية لرصد سُبُل العيش والأمن الغذائي والتغذية في الوقت الحقيقي.

المصدر: European Commission, https://rilhub.org/2020/09/30/disaster-preparedness-a-compendium-of-experiences/, 2020.

المرفقات

المرفق 1.
منهجية مصفوفة الأزمات المتعددة

المسوّغات لاختيار المؤشرات

مصفوفة الأزمات المتعددة المعروضة في هذا التقرير مستوحاة من عمل باثفايندرز "عصر الأزمات"، الذي تُصنّف في إطاره البلدان وفقاً لعدد الصدمات التي أصابتها في السنوات الأخيرة. وتُضاف إلى هذا العمل بيانات إطار رصد الأمن الغذائي الذي وضعته الإسكوا لتصنيف الصدمات التي تصيب الأمن الغذائي بالاقتصادية أو السياسية أو البيئية. وقد اختيرت في كل فئة المؤشرات على أساس صلتها بالمنطقة والفترة الزمنية وتوفر البيانات عنها. وتقدّم المصفوفة صورة مقتضبة عن الأزمات، بينما يُلقي الفصل 3 من هذا التقرير بعض الضوء على كيفية تداخل هذه الأزمات وتشابكها.

ويركز هذا السياق على الصدمات التي أصابت المنطقة العربية خلال الأعوام 2020 و2021 و2022. وبعض هذه الصدمات ناجم عن حالات مزمنة، مثل آثار تغيُّر المناخ أو الصراعات المتمادية، التي تؤثر باستمرار على تنمية البلدان، ولا سيما على الأمن الغذائي. ويتناول الفصل 2 بعض هذه الحالات وصلتها بعدم المساواة في الأمن الغذائي. إلا أنّ الغرض من مصفوفة الأزمات المتعددة هو تحديد الصدمات القصيرة الأجل التي تساعد على تفسير تدهور حالة الأمن الغذائي في المنطقة على مدى السنوات الثلاث الماضية، وهي فترة لا تتوفر عنها بيانات وافية.

المؤشرات الاقتصادية. اختارت الإسكوا أربعة متغيّرات لتقييم الوضع الاقتصادي لبلدان المنطقة خلال الفترة 2020-2022، وذلك على أساس التحديات التي تتفرّد بها المنطقة العربية، والتغيّرات التي شهدها الاقتصاد العالمي من جراء جائحة كوفيد-19 والحرب في أوكرانيا.

- **التضخم.** يشكل الارتفاع في الأسعار، الذي يرصده معدّل التضخم للفترة 2020-2022، تحدياً خطيراً على البلدان النامية والأسر الفقيرة، وعاملاً يعمّق أوجه عدم المساواة في الحصول على الغذاء. وتصيب تداعيات تغيّر الأسعار البلدان النامية بسرعة نظراً لقصر سلاسل الإمداد إليها. وتنفق الأسر الفقيرة نسبة أكبر من دخلها، ولكنها لا تملك القدرة الكافية على تحصين نفسها إزاء صدمة ارتفاع كلفة المعيشة، عن طريق الادخار أو الاقتراض. وتظهر مستويات التضخم باللون البرتقالي للإنذار ببلوغها 33 في المائة وباللون الأحمر للإنذار ببلوغها 50 في المائة. ويعادل مجموع التضخم البالغ 33 في المائة في الفترة 2020-2022 متوسطاً قدره 11 في المائة سنوياً. وتعتبر معدلات التضخم التي تتجاوز 11 في المائة مرتفعة إلى حد ما حتى في الاقتصادات النامية[228].
- **الاحتياطي بالعملات الأجنبية.** بما أنّ معظم البلدان في المنطقة العربية تعتمد على الواردات لضمان توفّر الغذاء الكافي، من الضروري أن تحتفظ بمستوى مكافئ من الاحتياطي بالعملات الأجنبية. ويعني الإنذار باللون البرتقالي توفّر الاحتياطي للاستيراد لأقل من ستة أشهر، في حين أنّ توفر احياطي لا يكفي لأكثر من ثلاثة أشهر يعني الإنذار باللون الأحمر.
- **الدين الخارجي.** تثقل الديون كاهل بعض البلدان. وقد تزايدت الديون في المنطقة العربية باطراد على مدى العقد الماضي، وتفاقمت بفعل الأحداث العالمية الأخيرة كما هو مبين في الفصل 1. غير أنّ الديون مورد أساسي لتمويل التنمية، وليس تزايدها مشكلة بالضرورة، إذا أُحسِنَت إدارتها. ويعني تجاوز الدين 60 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي حالة تستدعي إنذاراً باللون البرتقالي. ويفرض ميثاق الاستقرار والنمو الصادر عن

المفوضية الأوروبية بقاء الدين العام دون عتبة 60 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. ويعني تجاوز الدين 90 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي حالة تستدعي إنذاراً باللون الأحمر. وترتبط نسب الدين التي تتجاوز 90 في المائة من الناتج المحلي بمعدلات نمو أقل بنسبة واحد في المائة منها في حالات أخرى[229]. والبلدان المنخفضة الدخل، التي أُدرجَت في مستوى "مرتفع" أو في فئة البلدان "المثقلة" بالدين، حسب الترتيب الإجمالي للتعرّض لمخاطر المديونية الحرجة في أحدث تحليل للقدرة على تحمّل الديون أجراه صندوق النقد الدولي، صُنّفت على أنها "مثقلة بالديون"، بغض النظر عن نسبة ديونها إلى الناتج المحلي الإجمالي. غير أنّ هذا المؤشر غير موضوعي، ويجدر اعتباره مقياساً لثقل الدين بدلاً من اتخاذه دليلاً على وجود أزمة، ويجدر دائماً تحليله مع عناصر أخرى في الاقتصاد الكلي.

- **الطاقة.** يصنّف مؤشر الطاقة البلدان حسب قدرتها على إيصال الطاقة للجميع بكميات كافية وأسعار ميسورة، للاستخدام المنزلي والتجاري. وهذا جزء من مؤشر الإشكاليات الثلاثية للطاقة العالمية، والذي يتضمن تصنيفاً للإنصاف في الطاقة يرتّب البلدان من 1 (الأفضل) إلى 112 (الأسوأ). وتُعتبر المراتب فوق 66 حالة تستدعي الإنذار باللون البرتقالي والمراتب فوق 81 في حالة تستدعي الإنذار باللون الأحمر.

مؤشرات السياسة والأزمات. إنّ رصد التغيّرات في النزاعات العنيفة والاضطرابات السياسية في المنطقة العربية هو أساس في ضمان الأمن الغذائي. وقد اختيرت ثلاثة مؤشرات رئيسية لرصد الأوجه المختلفة للأزمات السياسية: الاضطرابات الاجتماعية، والصراع العنيف، وعدد اللاجئين والنازحين.

- **الاحتجاجات.** قد يكون في ارتفاع عدد الاحتجاجات، خلال الفترة 2020-2022، مؤشر مفيد على تزايد الاضطراب الاجتماعي. ويُعتبر أكثر من 1,000 احتجاج حالةً تستدعي الإنذار باللون البرتقالي، وأكثر من 4,000 احتجاج حالةً تستدعي الإنذار باللون الأحمر. ولكن لا بد من بعض الحذر في تحليل عدد الاحتجاجات، لأنه إذا كان منخفضاً للغاية، فليس ذلك بالضرورة نتيجةً لأوضاع مؤاتية، بل لعلّه مؤشر على الافتقار إلى حق التجمّع والاحتجاج السلمي.
- **الأحداث العنيفة.** شهدت الفترة 2020-2022 ضروباً متعددة من الأحداث العنيفة، بما في ذلك أعمال الشغب، والمعارك، والتفجيرات أو العنف عن بعد، والعنف ضد المدنيين. ويُعتبر أكثر من 1,000 حدث عنيف حالةً تستدعي الإنذار باللون البرتقالي، وأكثر من 10,000 حدث عنيف حالةً تستدعي الإنذار باللون الأحمر.
- **اللاجئون والنازحون.** تزايد عدد اللاجئين والنازحين في بعض البلدان بين عامي 2019 و2022. وقد تدل موجات التنقل الكبيرة على حدوث أزمة في بلد ما، أو في البلدان المجاورة له، خلال هذه الفترة. وقد تُحدِث هذه الموجات، بدورها، تحديات خاصة بها على الأمد القصير. وتُعتبر زيادة عدد اللاجئين والنازحين بأكثر من 100,000 حالةً تستعدي الإنذار باللون البرتقالي، وبأكثر من 500,000 حالةً تستدعي الإنذار باللون الأحمر.

المؤشرات البيئية. تدفع الظواهر الجوية القصوى سكان العديد من بلدان المنطقة نحو انعدام الأمن الغذائي والنزوح. والسكان الأشدّ فقراً هم الأشدّ تعرّضاً لمخاطر الظواهر الجوية القصوى، والأكثر معاناةً من آثارها عند وقوعها، ما يعني مزيداً من عدم المساواة إذا ما غابت الاستجابة السريعة والمنسّقة. وفي هذا الإطار، تُؤخَذ في الاعتبار ثلاثة مؤشرات بناء على بيانات الموقع الجغرافي المتاحة عبر الأقمار الصناعية، وهذه المؤشرات هي: درجات الحرارة القصوى، وهطول الأمطار الشديد، وأيام الجفاف المتتالية. وبالإضافة إلى هذه المؤشرات، يُرصَد مؤشرٌ على أساس عدد الأشخاص المتأثرين بهذه الأحداث حسب التقديرات.

- **الحرارة الشديدة.** يُقاس هذا المؤشر بعدد الأيام، خلال الفترة 2020-2022، التي تجاوزت فيها درجات الحرارة عتبة 95 في المائة من متوسط درجات الحرارة القصوى اليومية للفترة 1981-2010. ويُحسب عدد أيام الحرارة الشديدة على مستوى البكسل (10 كم × 10 كم) ويُحسب متوسطها في جميع أنحاء البلد. وإذا ما زادت نسبة أيام الحرارة الشديدة، على هذا المقياس، على 25

في المائة، يُعتبر ذلك إنذاراً باللون البرتقالي، وإذا زادت على 30 في المائة، يُعَدّ ذلك إنذاراً باللون الأحمر.

- **هطول الأمطار بمستويات قصوى.** يسجل هذا المؤشر التغيّر في عدد أيام هطول الأمطار الغزيرة جداً (أكثر من 20 ملم) في الفترة 2020-2022، وذلك مقارنة بالمتوسط التاريخي لمدة 30 عاماً (1981-2010). ويُحسب عدد أيام هطول الأمطار على مستوى البكسل (10 كم × 10 كم)، ويُحسب متوسطها في جميع أنحاء البلد. وإذا ما كانت الزيادة على المتوسط التاريخي أكثر من 5 في المائة، تُعتبَر إنذاراً باللون البرتقالي، وإذا كانت أكثر من 15 في المائة، تُعَدّ إنذاراً باللون الأحمر.
- **أيام الجفاف.** يسجل هذا المؤشر التغيّر في عدد الأيام المتتالية للجفاف في الفترة 2020-2022، وذلك مقارنة بالمتوسط التاريخي لمدة 30 عاماً (1981-2010). ويُحسب عدد أيام الحرارة الشديدة على مستوى البكسل (10 كم × 10 كم) ويُحسب متوسطها في جميع أنحاء البلد. ويهدد تزايد عدد الأيام المتتالية للجفاف إلى جانب عدد أيام هطول الأمطار بمستويات قصوى بوقوع الفيضانات. وإذا ما كانت الزيادة على المتوسط التاريخي أكثر من 5 في المائة، تُعتبَر إنذاراً باللون البرتقالي، وإذا كانت أكثر من 15 في المائة، تُعَدّ إنذاراً باللون الأحمر.
- **الأشخاص المتضررون من الكوارث الطبيعية.** يقيس المؤشر عدد الأشخاص الذين أشارت التقارير إلى تضررهم بسبب الكوارث الطبيعية (مثل الفيضانات والزلازل وموجات الجفاف ودرجات الحرارة القصوى والعواصف وحرائق الغابات). ويشمل المؤشر أيضاً عدد الأشخاص الذين يحتاجون إلى مساعدة فورية والجرحى والذين يفتقرون إلى المأوى. ويشمل هذا المؤشر فقط الكوارث الطبيعية التي تستوفي معياراً واحداً أو أكثر من المعايير التالية: (أ) الإبلاغ عن 10 وفيات أو أكثر؛ (ب) الإبلاغ عن تضرر 100 شخص أو أكثر؛ (ج) إعلان البلد حالة الطوارئ و/أو إصداره لنداء من أجل الحصول على مساعدة دولية. ويُعتبر تضرر أكثر من 100,000 شخص حالةً تستدعي الإنذار باللون البرتقالي، وتضرر أكثر من مليون شخص حالةً تستدعي الإنذار باللون الأحمر.

وأخيراً، تطرّق الفصل 3 إلى أزمات حرجة أخرى لا تتناولها المؤشرات، مثل انفجار المرفأ في لبنان، وموجات الجراد في الصومال واليمن.

وصف المؤشر

	المؤشر	الوصف	الفترة الزمنية	توفر البيانات	المصدر
اقتصادية	التضخم	التضخم على أساس مؤشر أسعار الاستهلاك	تشرين الأول/أكتوبر 2019 إلى تشرين الأول/أكتوبر 2022	22/15	https://data.unescwa.org/portal/CPI
	الاحتياطي بالعملات الأجنبية	إجمالي الاحتياطيات (أشهر الاستيراد)	2021	22/14	بيانات البنك الدولي ومؤشر الظواهر المناخية القصوى
	الديون	صافي الدين كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي	2022	22/19	IMF World Economic Outlook Database, October 2022
	الطاقة	تصنيف أمن الطاقة	2021	22/14	https://trilemma.worldenergy.org/

سياسية	الاحتجاجات	عدد الاحتجاجات	2022-2020	22/22	https://acleddata.com/about-acled/
	العنف	عدد الأحداث العنيفة (أعمال الشغب، والمعارك، والتفجيرات أو العنف عن بعد، والعنف ضد المدنيين)	2022-2020	22/22	https://acleddata.com/about-acled/
	اللاجئون والنازحون	الزيادة في عدد اللاجئين والنازحين من عام 2019 إلى عام 2022	2022	22/22	https://www.unhcr.org/refugee-statistics/
بيئية	الحرارة الشديدة	النسبة المئوية لعدد الأيام التي تتجاوز فيها درجات الحرارة عتبة 95 من متوسط درجة الحرارة القصوى اليومية خلال الفترة التاريخية 1981-2010	2022-2020	22/21	حسابات الإسكوا استناداً إلى بيانات من الوكالة الأوروبية للبيئة، مجموعة بيانات ERA5
	هطول الأمطار بمستويات قصوى	التغيّر في عدد أيام هطول الأمطار الغزيرة جداً (>20 ملم) في السنوات الثلاث الأخيرة (2020-2022) مقارنة بالمتوسط خلال 30 عاماً (1981-2010)	2022-2020	22/21	حسابات الإسكوا استناداً إلى بيانات من الوكالة الأوروبية للبيئة، مجموعة بيانات ERA5
	أيام الجفاف المتتالية	التغيّر في عدد أيام الجفاف المتتالية خلال الفترة 2020-2022 مقارنة بالمتوسط خلال 30 عاماً (1981-2010)	2022-2020	22/21	حسابات الإسكوا استناداً إلى بيانات من الوكالة الأوروبية للبيئة، مجموعة بيانات ERA5
	الأشخاص المتضررون من الكوارث الطبيعية	عدد الأشخاص المتضررين من الكوارث الطبيعية (الفيضانات والزلازل والجفاف ودرجات الحرارة القصوى والعواصف وحرائق الغابات)	2022-2020	22/22	https://www.emdat.be/

العتبات للإنذار باللون البرتقالي واللون الأحمر

	المؤشر	العتبة للإنذار باللون البرتقالي	العتبة للإنذار باللون الأحمر
اقتصادية	التضخم	بين 33 في المائة و50 في المائة	أكثر من 50 في المائة
	الاحتياطي بالعملات الأجنبية	بين 3 و6 أشهر	أقل من 3 أشهر
	الديون	بين 60 في المائة و90 في المائة	أعلى من 90 في المائة، أو تصنيف إجمالي مخاطر ثقل الدين بأنها "مرتفعة" أو "مثقلة بالديون" في أحدث تحليل لصندوق النقد الدولي بشأن القدرة على تحمّل الديون
	الطاقة	تصنيف بين 66 و81	تصنيف أعلى من 81
سياسية	الاحتجاجات	بين 1,000 و4,000 احتجاج	أكثر من 4,000 احتجاج
	العنف	بين 1,000 و10,000 حادثة عنف	أكثر من 10,000 حادثة عنف
	اللاجئون والنازحون	ما بين 100,000 و500,000 لاجئ ونازح إضافي	أكثر من 500,000 لاجئ ونازح إضافي
بيئية	الحرارة الشديدة	أكثر من 25 في المائة من الأيام في السنة	أكثر من 30 في المائة من الأيام في السنة
	هطول الأمطار بمستويات قصوى	زيادة أكبر من 5 في المائة عن المتوسط التاريخي	زيادة أكثر من 15 في المائة عن المتوسط التاريخي
	أيام الجفاف المتتالية	زيادة أكبر من 5 في المائة عن المتوسط التاريخي	زيادة أكثر من 15 في المائة عن المتوسط التاريخي
	الأشخاص المتضررون من الكوارث الطبيعية	أكثر من 100,000 شخص متضرر	أكثر من مليون شخص متضرر

عدد البلدان التي تصيبها الأزمات وفقاً لكل مؤشر

	المؤشر	توفر البيانات	البلدان في حالة إنذار باللون البرتقالي	البلدان في حالة إنذار باللون الأحمر
اقتصادية	التضخم	22/15	0	3
	الاحتياطي بالعملات الأجنبية	22/14	4	2
	الديون	22/16	5	7
	الطاقة	22/14	3	3
سياسية	الاحتجاجات	22/22	6	4
	العنف	22/22	4	4
	اللاجئون والنازحون	22/22	3	2
بيئية	الحرارة الشديدة	22/21	2	1
	هطول الأمطار بمستويات قصوى	22/21	1	3
	أيام الجفاف المتتالية	22/21	7	1
	المتضررون من الكوارث الطبيعية	22/14	2	5

موجز للأزمات في كل بلد

البلد	تصنيف الإسكوا	الصدمات الاقتصادية	الصدمات السياسية والصراعات	الصدمات البيئية
الجزائر	بلد متوسط الدخل			
البحرين	بلدان مجلس التعاون الخليجي			
جزر القمر	البلدان الأقل نمواً			
جيبوتي	البلدان الأقل نمواً			
مصر	بلد متوسط الدخل			
العراق	بلد يشهد صراعاً			
الأردن	بلد متوسط الدخل			
الكويت	بلدان مجلس التعاون الخليجي			
لبنان	بلد متوسط الدخل			
ليبيا	بلد يشهد صراعاً			
موريتانيا	البلدان الأقل نمواً			
المغرب	بلد متوسط الدخل			
عُمان	بلدان مجلس التعاون الخليجي			
دولة فلسطين	بلد يشهد صراعاً			
قطر	بلدان مجلس التعاون الخليجي			
المملكة العربية السعودية	بلدان مجلس التعاون الخليجي			
الصومال	البلدان الأقل نمواً			
السودان	البلدان الأقل نمواً			
الجمهورية العربية السورية	بلد يشهد صراعاً			
تونس	بلد متوسط الدخل			
الإمارات العربية المتحدة	بلدان مجلس التعاون الخليجي			
اليمن	بلد يشهد صراعاً			

المرفق 2.
مؤشرات واتجاهات الأمن الغذائي

الركيزة	المؤشر	هدف التنمية المستدامة	السنة	العالم	المنطقة العربية	بلدان مجلس التعاون الخليجي	البلدان الأقل نمواً	البلدان المتوسطة الدخل	البلدان التي تشهد صراعات
التوفر	نسبة محاصيل القمح الرئيسية من المحاصيل المحتمل إنتاجها (النسبة المئوية)	2-3-1	2016	لا ينطبق	81.2	124.0	لا ينطبق	94.2	56.0
	التوجه الزراعي في الإنفاق الحكومي (دليل)	2-أ-1		لا ينطبق	4.0	0.3	0.1	0.2	لا ينطبق
	الفاقد والمهدر من الأغذية كحصة من إجمالي الأغذية المتاحة (النسبة المئوية)			لا ينطبق	6.3	2.1	9.9	7.6	4.7
	متوسط كفاية إمدادات الطاقة التغذوية (النسبة المئوية)			لا ينطبق	129.2	130.8	107.4	142.8	لا ينطبق
	مدى الاعتماد على واردات القمح (النسبة المئوية)			لا ينطبق	61.4	94.3	لا ينطبق	57.2	67.8
	نسبة الموارد المائية المستخدمة في الزراعة من مجموع الموارد المائية المتجددة (النسبة المئوية)	6-4-2		لا ينطبق	80.7	71.4	94.7	75.0	88.7
الحصول	نسبة الفقر (النسبة المئوية)	1-1-1/1-1-2 1/1-2-2		26.2	33.9	9.8	40.7	17.7	36.5
	حصة الإنفاق على استهلاك الأغذية من مجموع الإنفاق على الاستهلاك لدى الأسر المعيشية (النسبة المئوية)		2021	لا ينطبق	31.3	19.0	لا ينطبق	33.1	36.2
	معدل البطالة (النسبة المئوية)	8-5-2		6.2	10.7	4.3	18.5	9.7	14.0
	الأداء اللوجستي (دليل)		2020	2.9	2.6	3.2	2.4	2.7	2.2
	التضخم، أسعار المستهلك (النسبة المئوية)		2018	1.9	17.3	2.0	275.9	14.2	لا ينطبق

الاستفادة	السكان الذين يستفيدون من خدمات مياه الشرب الأساسية على الأقل (النسبة المئوية)	1-4-1/6-1-1	2020	90.0	88.8	98.5	60.7	96.4	86.0
	السكان الذين يستفيدون من خدمات الصرف الصحي الأساسية على الأقل (النسبة المئوية)	1-2-6/1-4-1	2020	78.0	83.4	99.0	38.8	93.4	82.9
	الأطفال دون سن الخامسة الذين يعانون من التقزم (النسبة المئوية)	2-2-1	2020	22.2	19.4	4.9	31.4	16.3	24.9
	الأطفال دون سن الخامسة الذين يعانون من الهزال (النسبة المئوية)	2-2-2	2016	7.5	7.7	لا ينطبق	15.9	6.1	8.5
	النساء في سن الإنجاب (15-49 سنة) اللواتي يعانين من فقر الدم (النسبة المئوية)		2017	29.9	33.2	27.1	38.5	30.3	39.5
الاستقرار	تغيُّر المناخ - تغيُّر درجة الحرارة (الدرجة المئوية)		2019	1.7	1.9	2.0	1.5	2.1	2.0
	مفارقات أسعار الأغذية (مؤشر)	2-ج-1	2020	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق	-0.1
	الاستقرار السياسي وغياب العنف (كترتيب)			لا ينطبق	16.0	40.4	5.8	19.7	1.5
	نصيب الفرد من تقلبات الإنتاج الغذائي (1,000 دولار للفرد) (بالأسعار الثابتة للدولار خلال الفترة 2004-2006)			لا ينطبق	15.2	8.0	17.4	14.7	18.9
	نصيب الفرد من تقلبات الإمداد الغذائي (كيلو سعرة حرارية للفرد في اليوم)			لا ينطبق	31.1	32.3	20.9	28.1	43.0
مؤشرات الركائز الأساسية	تفشي النقص التغذوي (النسبة المئوية)	2.1.1	لا ينطبق	9.3	11.9	4.5	22.6	5.3	لا ينطبق
	انتشار انعدام الأمن الغذائي بدرجة معتدلة أو شديدة وفقاً لمقياس المعاناة من انعدام الأمن الغذائي (النسبة المئوية)	2.1.2	2020	27.6	33.3	لا ينطبق	57.2	27.2	لا ينطبق
	انتشار السمنة بين السكان البالغين (18 سنة فأكثر) (النسبة المئوية)		2019	13.1	28.4	34.2	لا ينطبق	30.0	25.8

البلدان المتوسطة الدخل

المؤشر		2010	الأحدث		الاتجاه
الرمز	الوصف	القيمة	القيمة	السنة	
مؤشرات التوفر					
AV1	محصول القمح - النسبة المئوية	82.7	94.2	2020	●
AV2	الإنفاق الزراعي - دليل	0.2	0.2	2018	●
AV3	الخسائر الغذائية (R) - النسبة المئوية	6.7	7.6	2020	●
AV4	إمدادات الطاقة الغذائية - النسبة المئوية	141.2	142.8	2020	●
AV5	الاعتماد على واردات القمح (R) - النسبة المئوية	51.2	57.2	2018	●
AV6	المياه المستخدمة في الزراعة (R) - النسبة المئوية	77.7	75.0	2020	●
مؤشرات الحصول على الغذاء					
AC1	الفقر (R) - النسبة المئوية	30.6	17.7	2022	●
AC2	الاستهلاك الغذائي (R) - النسبة المئوية	42.1	33.1	2018	●
AC3	البطالة (R) - النسبة المئوية	9.4	9.7	2023	●
AC4	الأداء اللوجستي - دليل	2.6	2.7	2018	●
AC5	التضخم (R) - النسبة المئوية	7.0	14.2	2022	●
مؤشرات الاستفادة من الغذاء					
UT1	الحصول على مياه الشرب - النسبة المئوية	92.8	96.4	2020	●
UT2	الوصول إلى الصرف الصحي - النسبة المئوية	89.3	93.4	2020	●
UT3	تقزم الأطفال (R) - النسبة المئوية	18.9	16.3	2020	●
UT4	هزال الأطفال (R) - النسبة المئوية	لا ينطبق	6.1	2016	
UT5	فقر الدم لدى النساء (R) - النسبة المئوية	31.5	30.3	2019	●
مؤشرات الاستقرار					
ST1	تغيُّر المناخ (R) - 0 درجة مئوية	2.2	2.1	2021	●
ST2	مفارقات الأسعار (R) - دليل	لا ينطبق	لا ينطبق		
ST3	الاستقرار السياسي - تصنيف	22.0	19.7	2021	●
ST4	تقلبات الإنتاج الغذائي (R) - 1,000 دولار/للفرد	16.3	14.7	2019	●
ST5	تقلبات الإمداد الغذائي (R) - كيلو سعرة حرارية/للفرد/لليوم	28.6	28.1	2020	●
مؤشرات الركائز الأساسية					
CO1	النقص التغذوي (R) - النسبة المئوية	4.6	5.3	2020	●
CO2	انعدام الأمن الغذائي (R) - النسبة المئوية	26.1	27.2	2020	●
CO3	السمنة (R) - النسبة المئوية	25.9	30.0	2016	●

R = معكوس
لا ينطبق = البيانات غير متاحة
● الأحمر: اتجاه سلبي
● الأصفر: اتجاه محايد
● الأخضر: اتجاه إيجابي

بلدان مجلس التعاون الخليجي

المؤشر		2010	الأحدث		الاتجاه
الرمز	الوصف	القيمة	القيمة	السنة	
مؤشرات التوفر					
AV1	محصول القمح - النسبة المئوية	117.9	124.0	2020	●
AV2	الإنفاق الزراعي - دليل	0.4	0.3	2019	●
AV3	الخسائر الغذائية (R) - النسبة المئوية	2.5	2.1	2020	●
AV4	إمدادات الطاقة الغذائية - النسبة المئوية	125.7	130.8	2020	●
AV5	الاعتماد على واردات القمح (R) - النسبة المئوية	88.2	94.3	2018	●
AV6	المياه المستخدمة في الزراعة (R) - النسبة المئوية	76.6	71.4	2020	●
مؤشرات الحصول على الغذاء					
AC1	الفقر (R) - النسبة المئوية	13.6	9.8	2022	●
AC2	الاستهلاك الغذائي (R) - النسبة المئوية	22.6	19.0	2018	●
AC3	البطالة (R) - النسبة المئوية	4.4	4.3	2023	●
AC4	الأداء اللوجستي - دليل	3.3	3.2	2018	●
AC5	التضخم (R) - النسبة المئوية	4.0	2.0	2021	●
مؤشرات الاستفادة من الغذاء					
UT1	الحصول على مياه الشرب - النسبة المئوية	98.1	98.5	2020	●
UT2	الوصول إلى الصرف الصحي - النسبة المئوية	98.6	99.0	2020	●
UT3	تقزم الأطفال (R) - النسبة المئوية	6.5	4.9	2020	●
UT4	هزال الأطفال (R) - النسبة المئوية	لا ينطبق	لا ينطبق		
UT5	فقر الدم لدى النساء (R) - النسبة المئوية	26.1	27.1	2019	●
مؤشرات الاستقرار					
ST1	تغيُّر المناخ (R) - 0 درجة مئوية	2.0	2.2	2021	●
ST2	مفارقات الأسعار (R) - دليل	لا ينطبق	لا ينطبق		
ST3	الاستقرار السياسي - تصنيف	49.0	40.4	2021	●
ST4	تقلبات الإنتاج الغذائي (R) - 1,000 دولار/للفرد	5.4	8.0	2019	●
ST5	تقلبات الإمداد الغذائي (R) - كيلو سعرة حرارية/للفرد/لليوم	69.3	32.3	2020	●
مؤشرات الركائز الأساسية					
CO1	النقص التغذوي (R) - النسبة المئوية	6.3	4.5	2020	●
CO2	انعدام الأمن الغذائي (R) - النسبة المئوية	لا ينطبق	لا ينطبق		
CO3	السمنة (R) - النسبة المئوية	30.3	34.2	2016	●

R = معكوس
لا ينطبق = البيانات غير متاحة
● الأحمر: اتجاه سلبي
● الأصفر: اتجاه محايد
● الأخضر: اتجاه إيجابي

البلدان التي تشهد صراعات

المؤشر		2010	الأحدث		الاتجاه
الرمز	الوصف	القيمة	القيمة	السنة	
مؤشرات التوفر					
AV1	محصول القمح - النسبة المئوية	46.6	56.0	2020	●
AV2	الإنفاق الزراعي - دليل	لا ينطبق	لا ينطبق		
AV3	الخسائر الغذائية (R) - النسبة المئوية	4.7	4.7	2020	●
AV4	إمدادات الطاقة الغذائية - النسبة المئوية	لا ينطبق	لا ينطبق		
AV5	الاعتماد على واردات القمح (R) - النسبة المئوية	لا ينطبق	67.8	2018	
AV6	المياه المستخدمة في الزراعة (R) - النسبة المئوية	86.6	88.7	2020	●
مؤشرات الحصول على الغذاء					
AC1	الفقر (R) - النسبة المئوية	23.3	36.5	2022	●
AC2	الاستهلاك الغذائي (R) - النسبة المئوية	لا ينطبق	36.2	2017	
AC3	البطالة (R) - النسبة المئوية	11.0	14.0	2023	●
AC4	الأداء اللوجستي - دليل	2.4	2.2	2018	●
AC5	التضخم (R) - النسبة المئوية	5.6	لا ينطبق		
مؤشرات الاستفادة من الغذاء					
UT1	الحصول على مياه الشرب - النسبة المئوية	80.1	86.0	2020	●
UT2	الوصول إلى الصرف الصحي - النسبة المئوية	77.0	82.9	2020	●
UT3	تقزم الأطفال (R) - النسبة المئوية	30.8	24.9	2020	●
UT4	هزال الأطفال (R) - النسبة المئوية	لا ينطبق	8.5	2016	
UT5	فقر الدم لدى النساء (R) - النسبة المئوية	39.9	39.5	2019	●
مؤشرات الاستقرار					
ST1	تغيُّر المناخ (R) - 0 درجة مئوية	2.1	2.0	2021	●
ST2	مفارقات الأسعار (R) - دليل	لا ينطبق	-0.1	2020	
ST3	الاستقرار السياسي - تصنيف	10.6	1.5	2021	●
ST4	تقلبات الإنتاج الغذائي (R) - 1,000 دولار/للفرد	14.3	18.9	2019	●
ST5	تقلبات الإمداد الغذائي (R) - كيلو سعرة حرارية/للفرد/لليوم	33.8	43.0	2020	●
مؤشرات الركائز الأساسية					
CO1	النقص التغذوي (R) - النسبة المئوية	لا ينطبق	لا ينطبق		
CO2	انعدام الأمن الغذائي (R) - النسبة المئوية	لا ينطبق	لا ينطبق		
CO3	السمنة (R) - النسبة المئوية	22.3	25.8	2016	●

R = معكوس
لا ينطبق = البيانات غير متاحة
● الأحمر: اتجاه سلبي
● الأصفر: اتجاه محايد
● الأخضر: اتجاه إيجابي

البلدان الأقل نمواً

المؤشر		2010	الأحدث		الاتجاه
الرمز	الوصف	القيمة	القيمة	السنة	
مؤشرات التوفر					
AV1	محصول القمح - النسبة المئوية	لا ينطبق	لا ينطبق		
AV2	الإنفاق الزراعي - دليل	لا ينطبق	0.1	2019	
AV3	الخسائر الغذائية (R) - النسبة المئوية	2.7	9.9	2020	🔴
AV4	إمدادات الطاقة الغذائية - النسبة المئوية	112.1	107.4	2020	🟡
AV5	الاعتماد على واردات القمح (R) - النسبة المئوية	لا ينطبق	لا ينطبق		
AV6	المياه المستخدمة في الزراعة (R) - النسبة المئوية	94.5	94.7	2020	🟡
مؤشرات الحصول على الغذاء					
AC1	الفقر (R) - النسبة المئوية	لا ينطبق	40.7	2022	
AC2	الاستهلاك الغذائي (R) - النسبة المئوية	لا ينطبق	لا ينطبق		
AC3	البطالة (R) - النسبة المئوية	15.8	18.5	2023	🔴
AC4	الأداء اللوجستي - دليل	2.0	2.4	2018	🟢
AC5	التضخم (R) - النسبة المئوية	12.2	275.9	2021	🔴
مؤشرات الاستفادة من الغذاء					
UT1	الحصول على مياه الشرب - النسبة المئوية	50.4	60.7	2020	🟢
UT2	الوصول إلى الصرف الصحي - النسبة المئوية	29.1	38.8	2020	🟢
UT3	تقزم الأطفال (R) - النسبة المئوية	34.8	31.4	2020	🟢
UT4	هزال الأطفال (R) - النسبة المئوية	لا ينطبق	15.9	2014	
UT5	فقر الدم لدى النساء (R) - النسبة المئوية	39.5	38.5	2019	🟡
مؤشرات الاستقرار					
ST1	تغيُّر المناخ (R) - 0 درجة مئوية	1.5	1.5	2021	🟡
ST2	مفارقات الأسعار (R) - دليل	لا ينطبق	لا ينطبق		
ST3	الاستقرار السياسي - تصنيف	2.9	5.8	2021	🟢
ST4	تقلبات الإنتاج الغذائي (R) - 1,000 دولار/للفرد	لا ينطبق	17.4	2019	
ST5	تقلبات الإمداد الغذائي (R) - كيلو سعرة حرارية/للفرد/لليوم	18.2	20.9	2020	🔴
مؤشرات الركائز الأساسية					
CO1	النقص التغذوي (R) - النسبة المئوية	28.9	22.6	2020	🟢
CO2	انعدام الأمن الغذائي (R) - النسبة المئوية	لا ينطبق	57.2	2020	
CO3	السمنة (R) - النسبة المئوية	لا ينطبق	لا ينطبق		

R = معكوس

لا ينطبق = البيانات غير متاحة

- 🔴 الأحمر: اتجاه سلبي
- 🟡 الأصفر: اتجاه محايد
- 🟢 الأخضر: اتجاه إيجابي

الحواشي

1. يغطي هذا التقرير 22 دولة عربية: الأردن، والإمارات العربية المتحدة، والبحرين، وتونس، والجزائر، وجزر القمر، والجمهورية العربية السورية، وجيبوتي، والسودان، والصومال، والعراق، وعُمان، ودولة فلسطين، وقطر، والكويت، ولبنان، وليبيا، ومصر، والمغرب، والمملكة العربية السعودية، وموريتانيا، واليمن.
2. Economic and Social Commission for Western Asia (ESCWA), Inequality in the Arab region: a ticking time bomb, 2021.
3. Peace Research Institute, The impact of the Ukraine War on Donor Priorities, 2022.
4. تقديرات الإسكوا.
5. المرجع نفسه.
6. United Nations Global Crisis Response Group on Food, Energy and Finance, Global impact of the war in Ukraine: Billions of people face the greatest cost-of-living crisis in a generation, June 2022, p. 23.
7. يستند ارتفاع أسعار المواد الغذائية في البلدان الثلاثة إلى الزيادة المقدرة في أسعار المواد الغذائية الأساسية على الصعيد الدولي.
8. Hasbani, Ziad, Global Perspectives on the Food Security Crisis, May 2022, Weber Shandwick.
9. ESCWA, Survey of Economic and Social Developments in the Arab Region 2021-2022.
10. ESCWA, Liquidity shortage and debt: Obstacles to recovery in the Arab region, 2021.
11. ما عدا البيانات عن الجمهورية العربية السورية والسودان والصومال حيث لا تتوفر بيانات قابلة للمقارنة.
12. https://www.imf.org/external/pubs/ft/dsa/dsalist.pdf.
13. البلدان المتوسطة الدخل هي الأردن وتونس والجزائر ولبنان ومصر والمغرب.
14. ESCWA, Liquidity shortage and debt: Obstacles to recovery in the Arab region, 2021.
15. ESCWA, Social Expenditure Monitor Dashboard; ESCWA, 2022a, Social Expenditure Monitor for Jordan: https://www.unescwa.org/publications/social-expenditure-monitor-jordan; ESCWA, 2022b, Social Expenditure Monitor for Tunisia: https://www.unescwa.org/publications/social-expenditure-monitor-tunisia.
16. ESCWA, the United Nations Development Programme (UNDP) and the United Nations International Children's Emergency Fund (UNICEF), Social Expenditure Monitor for Arab States: Toward making budgets more equitable, efficient and effective to achieve the SDGs, 2022.
17. United Nations, COVID-19 Social Protection and Economic Policy Responses of Governments: Lessons for Social Protection Readiness and Building Forward Better, 2021.
18. ESCWA, Increasing Debt Burden adversely Impact Social Expenditure and Human Rights, 2020. Contribution to the Office of Independent Expert on the Effects of Foreign Debt, Office of the United Nations High Commissioner for Human Rights.
19. يغطي هذا القسم فقط الأشكال الأربعة لعدم المساواة التي تمت مناقشتها في الإصدار الأول من تقرير عدم المساواة بعنوان "عدم المساواة في المنطقة العربية: قنبلة موقوتة".
20. ESCWA, Inequality in the Arab region: a ticking time bomb, 2021.
21. جميع أرقام الفقر الواردة في هذا التقرير محسوبة على أساس خطوط الفقر التي حدّدتها الإسكوا.
22. Credit Suisse, Global Wealth Report, 2022. https://www.credit-suisse.com/about-us-news/en/articles/media-releases/global-wealth-report-2022---record-wealth-growth-in-2021-tapered-202209.html.
23. تستند هذه المعلومات إلى بيانات تتعلق بالمواطنين فقط ولا تأخذ في الاعتبار المغتربين. لكن إذا أُخذَت في الاعتبار البيانات الخاصة بكل من المواطنين وغير المواطنين، سيسجل معامل جيني قيمة أعلى وستسجل قطر معدلات مرتفعة من عدم المساواة.
24. تستند تقديرات الإسكوا إلى بيانات من وكالات الإحصاء الوطنية ومن البنك الدولي.
25. حسابات الإسكوا استناداً إلى بيانات مجمّعة من قاعدة بيانات عدم المساواة في العالم.
26. يقاس دليل الفجوة بين الجنسين وفقاً لأربعة أبعاد رئيسية، هي: المشاركة والفرص الاقتصادية؛ التحصيل التعليمي؛ الصحة وتوقعات الحياة؛ والتمكين السياسي.
27. حسابات الإسكوا استناداً إلى World Economic Forum Report.
28. المرجع نفسه.
29. المرجع نفسه.
30. المرجع نفسه.
31. الإسكوا، رصد الأمن الغذائي في المنطقة العربية، 2019.
32. الإسكوا، الأمن الغذائي العربي: مخاطر ومسارات، 2020.

33. بيانات من قاعدة البيانات الإحصائية الموضوعية في منظمة الأغذية والزراعة.
34. المرجع نفسه.
35. المرجع نفسه.
36. الإسكوا، فيروس كورونا: التخفيف من أثر الوباء على الفقر وانعدام الأمن الغذائي في المنطقة العربية، 2020.
37. بيانات من قاعدة البيانات الإحصائية الموضوعية في منظمة الأغذية والزراعة.
38. United Nations Environment Programme (UNEP), Food Waste Index Report 2021, 2021.
39. Abbas H. Sulaymon, Jathw A. Ibraheem, Bassim H. Graimed, Household Behavior on Solid Waste Management: a Case of Al-Kut City, 2010.
40. بيانات من قاعدة البيانات الإحصائية الموضوعية في منظمة الأغذية والزراعة.
41. المرجع نفسه.
42. ESCWA, Land Degradation Neutrality in the Arab Region – Preparing for SDG Implementation, 2016.
43. The World Bank, World Development Indicators.
44. J. Marzin and others, Study on small-scale family farming in the Near East and North Africa region. Synthesis, 2017.
45. Lowder, Sarah and others, Which farms feed the world and has farmland become more concentrated?, 2021.
46. OECD-FAO Agricultural Outlook 2018-2027. https://www.oecd-ilibrary.org/oecd-fao-agricultural-outlook-2018-5j8wcvkvvb20.pdf?itemId=%2Fcontent%2Fpublication%2Fagr_outlook-2018-en&mimeType=pdf_2027.
47. بيانات من قاعدة البيانات الإحصائية الموضوعية في منظمة الأغذية والزراعة.
48. Kurdi, Sikandra and others, Too much of a good thing? Evidence that fertilizer subsidies lead to overapplication in Egypt, 2020.
49. The World Bank, World Development Indicators.
50. بيانات من قاعدة البيانات الإحصائية الموضوعية في منظمة الأغذية والزراعة.
51. OECD-FAO Agricultural Outlook 2018-2027. https://www.oecd-ilibrary.org/oecd-fao-agricultural-outlook-2018-5j8wcvkvvb20.pdf?itemId=%2Fcontent%2Fpublication%2Fagr_outlook-2018-en&mimeType=pdf_2027.
52. بيانات من UNdata.
53. United Nations Conference on Trade and Development (UNCTAD), Trade policies and their impact on inequalities, 2019.
54. Ekaterina Krivonos, The Role of Agricultural Trade in Reducing Inequality, 2022.
55. J. Marzin and others, Study on small-scale family farming in the Near East and North Africa region. Synthesis, 2017.
56. منظمة الأغذية والزراعة، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، واليونيسف، وبرنامج الأغذية العالمي، ومنظمة الصحة العالمية، حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم 2022. إعادة توجيه السياسات الغذائية والزراعية لزيادة القدرة على تحمل كلفة الأنماط الغذائية الصحية، 2022.
57. المرجع نفسه.
58. بيانات من الباروميتر العربي. https://www.arabbarometer.org/.
59. Alwyn Young, Inequality, the Urban-Rural Gap, and Migration, 2013.
60. World Bank, Worldwide Governance Indicators, 2022.
61. Hazwan Haini and others, Does unemployment affect the relationship between income inequality and food security?, 2022.
62. بيانات من الباروميتر العربي. https://www.arabbarometer.org/.
63. World Bank, Food Security Update, 2022.
64. KNOEMA, World data Atlas, 2022.
65. حسابات الإسكوا من بحث الدخل والإنفاق والاستهلاك في الأسرة لعام 2017 في مصر.
66. حسابات الإسكوا المستمدة من مسح إنفاق واستهلاك الأسرة في دولة فلسطين لسنة 2016-2017.
67. World Bank, Logistics Performance Index, 2018.
68. The World Bank, Cause of death, by communicable diseases and maternal, prenatal and nutrition conditions, Middle East and North Africa, 2019.
69. بيانات من قاعدة البيانات الإحصائية الموضوعية في منظمة الأغذية والزراعة.
70. UNICEF, Child Food Poverty: A Nutrition Crisis in Early Childhood, 2022.
71. بيانات من قاعدة البيانات الإحصائية الموضوعية في منظمة الأغذية والزراعة.
72. Enquête Démographique et de Santé en Mauritanie 2019-2021.
73. بيانات من قاعدة البيانات الإحصائية الموضوعية في منظمة الأغذية والزراعة.
74. Abu-Ouf, N. M. and Jan, M. M., The impact of maternal iron deficiency and iron deficiency anemia on child's health. Saudi medical journal, 2015.

75. Knop M.R., Geng T. T., Gorny A. W. and others. Birth Weight and Risk of Type 2 Diabetes Mellitus, Cardiovascular Disease, and Hypertension in Adults: A Meta-Analysis of 7 646 267 Participants From 135 Studies, 2018.
76. Jornayvaz, F. R. and others, Low birth weight leads to obesity, diabetes and increased leptin levels in adults: the CoLaus study, 2016; Khamidov, M. and others, Assessment of Soil Salinity Changes under the Climate Change in the Khorezm Region, Uzbekistan, 2022.
77. De Sanctis, V., Soliman, A., Alaaraj, N. and others. Early and Long-term Consequences of Nutritional Stunting: From Childhood to Adulthood, 2021.
78. S. Nazrul Ismal and John Winkel, Climate Change and Social Inequality, United Nations, 2017.
79. بيانات من قاعدة البيانات الإحصائية الموضوعية في منظمة الأغذية والزراعة.
80. بيانات من مبادرة ريكار، https://riccar.org/.
81. الإسكوا وآخرون، التقرير العربي حول تقييم تغيُّر المناخ: التقرير الرئيسي: المبادرة الإقليمية لتقييم أثر تغيُّر المناخ على الموارد المائية وقابلية تأثُّر القطاعات الاجتماعية والاقتصادية في المنطقة العربية، الأمم المتحدة، 2017.
82. الإسكوا وآخرون، الأفق العربي 2030: آفاق تعزيز الأمن الغذائي في المنطقة العربية، 2017.
83. Julian A. Lampietti and others, A strategic framework for improving food security in Arab countries, 2011.
84. Khamidov M. and others, Assessment of Soil Salinity Changes under the Climate Change in the Khorezm Region, Uzbekistan, 2022.
85. الإسكوا وآخرون، الأفق العربي 2030: آفاق تعزيز الأمن الغذائي في المنطقة العربية، 2017.
86. World Bank Archive, Adaptation to Climate Change in the Middle East and North Africa Region, Rising sea levels could affect 24 port cities in the Middle East and 19 in North Africa, which might alter maritime trade levels.
87. S. Nazrul Ismal and John Winkel, Climate Change and Social Inequality, United Nations, 2017.
88. Quentin Wodon and others, Climate Change and Migration: Evidence from the Middle East and North Africa, World Bank Study, 2014.
89. WFP and Overseas Development Institute (ODI), Food in an uncertain future: The impacts of climate change on food security and nutrition in the Middle East and North Africa, 2015.
90. ACAPS, Briefing Note, Sudan: Floods, 2022.
91. WFP and FAO, Hunger Hotspots: FAO-WFP early warnings on acute food insecurity: October 2022 to January 2023 Outlook.
92. Bilal Habib and others, The Impact of the Financial Crisis on Poverty and Income Distribution: Insights from Simulations in Selected Countries, 2010.
93. Emanuele Baldacci and others, Financial Crises, Poverty, and Income Distribution, IMF Working Paper, 2002.
94. الإسكوا، الأمن الغذائي العربي: مخاطر ومسارات، 2020.
95. الإسكوا، فيروس كورونا: التخفيف من أثر الوباء على الفقر وانعدام الأمن الغذائي في المنطقة العربية، 2020.
96. OECD, The COVID-19 Crisis in Egypt, 2020. https://www.oecd.org/mena/competitiveness/The-COVID-19-Crisis-in-Egypt.pdf.
97. Libya Food Security Sector, Strengthening Humanitarian Response. COVID-19 update, 2020. https://www.ecoi.net/en/document/2028012.html.
98. ACAPS, Lebanon: Humanitarian impact of crisis on children, 2022.
99. منظمة الأغذية والزراعة، مؤشر المنظمة لأسعار الأغذية، جرى الاطلاع عليه في 10 تشرين الأول/أكتوبر 2022.
100. World Bank, Worldwide Governance Indicators, 2022.
101. Integrated Food Security Phase Classification (IPC), Yemen: Acute Food Insecurity Projection Update October–December 2022.
102. IPC, Somalia: Acute Food Insecurity Situation October–December 2022 and Projections for January–March 2023 and April–June 2023.
103. IPC, 2023. www.ipcinfo.org.
104. Athur Mabiso and others, Building Resilience for Food and Nutrition Security, 2014.
105. منظمة الأغذية والزراعة، مؤشر المنظمة لأسعار الأغذية، جرى الاطلاع عليه في 10 تشرين الأول/أكتوبر 2022.
106. بيانات منظمة الصحة العالمية. https://www.who.int/data/gho/data/indicators/indicator-details/GHO/gho-jme-country-children-aged-5-years-overweight-(-weight-for-height-2-sd).
107. Shekar, Meera; Popkin, Barry, Obesity: Health and Economic Consequences of an Impending Global Challenge. Human Development Perspectives, World Bank, 2020.
108. بيانات من بوابة البنك الدولي لبيانات المساواة بين الجنسين. https://genderdata.worldbank.org/.
109. https://www.fao.org/sustainable-development-goals/indicators/211/ar/.
110. بيانات من قاعدة البيانات الإحصائية الموضوعية في منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة. https://www.fao.org/faostat/ar/#home.
111. المرجع نفسه.
112. WHO, Global Health Observatory.

113. بيانات من قاعدة البيانات الإحصائية الموضوعية في منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة. https://www.fao.org/faostat/ar/#home.
114. البنك الدولي، البنك الدولي في لبنان، 2022.
115. المرجع نفسه.
116. تستند حسابات الإسكوا إلى بيانات التضخم من منصة بيانات التجارة الخارجية للمنطقة العربية.
117. الإسكوا، الفقر المتعدد الأبعاد في لبنان (2019-2021): واقع أليم وآفاق مبهمة، 2021.
118. مجموعة البيانات عن مواقع النزاعات والأحداث المرتبطة بها (ACLED). https://acleddata.com/.
119. بيانات من مركز رصد النزوح الداخلي (IDMC), 2022. https://www.internal-displacement.org/countries/yemen#displacement-data.
120. البنك الدولي، البنك الدولي في اليمن، 2022.
121. https://www.cfr.org/global-conflict-tracker/conflict/war-yemen.
122. مواطنة لحقوق الإنسان، عام قاتم على الرغم من الهدنة: إحاطة صحفية عن حالة حقوق الإنسان في اليمن للعام 2022، 2023.
123. مجموعة البيانات عن مواقع النزاعات والأحداث المرتبطة بها (ACLED). https://acleddata.com/.
124. المرجع نفسه.
125. World Politics Review, The Syrian Civil War's Never-Ending Endgame, 2023.
126. United Nations Office for the Coordination of Humanitarian Affairs (OCHA), Syrian Arab Republic. https://www.unocha.org/syria.
127. حسابات الإسكوا استناداً إلى بيانات من الوكالة الأوروبية للبيئة، مجموعة بيانات ERA5.
128. بيانات من قاعدة بيانات حالات الطوارئ (EM-DAT).
129. ReliefWeb, Syria 11 years on: Hunger, drought and a collapsing economy threatens even more misery for millions, the IRC warns, 2022.
130. ReliefWeb, Water crisis and drought threaten more than 12 million in Syria and Iraq, 2021.
131. ACAPS, 2022. https://www.acaps.org/country/iraq/crisis/conflict.
132. مجموعة البيانات عن مواقع النزاعات والأحداث المرتبطة بها (ACLED). https://acleddata.com/.
133. ACAPS, 2022. https://www.acaps.org/country/iraq/crisis/conflict.
134. International Organization for Migration (IOM), Iraq Crisis Response Plan 2022-2023, 2023.
135. بيانات من قاعدة بيانات حالات الطوارئ (EM-DAT).
136. حسابات الإسكوا استناداً إلى بيانات من الوكالة الأوروبية للبيئة، مجموعة بيانات ERA5.
137. ReliefWeb, Iraq: Droughts - DREF Operation n° MDRIQ013 - Operation update n° 1, 2022.
138. المرجع نفسه.
139. ReliefWeb, Iraq: Flash Floods - Emergency Plan of Action (EPoA), DREF Operation n° MDRIQ014, 2021.
140. مجموعة البيانات عن مواقع النزاعات والأحداث المرتبطة بها (ACLED). https://acleddata.com/.
141. منظمة هيومن رايتس ووتش، 2022. https://www.hrw.org/ar/world-report/2023/country-chapters/sudan.
142. مجموعة البيانات عن مواقع النزاعات والأحداث المرتبطة بها (ACLED). https://acleddata.com/.
143. تستند حسابات الإسكوا إلى بيانات التضخم من منصة بيانات التجارة الخارجية للمنطقة العربية.
144. African Development Bank, Sudan Economic Outlook, 2022.
145. بيانات من قاعدة بيانات حالات الطوارئ (EM-DAT).
146. حسابات الإسكوا استناداً إلى بيانات من الوكالة الأوروبية للبيئة، مجموعة بيانات ERA5.
147. المرجع نفسه.
148. مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، السودان: تحديث عن الاستجابة للفيضانات لعام 2022، 2022.
149. مجموعة البيانات عن مواقع النزاعات والأحداث المرتبطة بها (ACLED). https://acleddata.com/.
150. البنك الدولي، المرصد الاقتصادي للصومال، 2022.
151. Human Rights Watch, Somalia Events of 2021, 2021.
152. المفوضية السامية لحقوق الإنسان، الصومال: تورك يندد بالارتفاع الحاد في عدد الضحايا المدنيين وسط تصاعد الاعتداءات التي تشنّها حركة الشباب، 2022.
153. UNHCR, Somalis abandon their homes in search of food, water and aid as drought deepens, 2022.
154. بيانات من قاعدة بيانات حالات الطوارئ (EM-DAT).
155. The Integrated Food Security Phase Classification (IPC), Somalia: Acute Food Insecurity Situation October-December 2022 and Projections for January-March 2023 and April-June 2023, 2022.
156. The United Nations Convention to Combat Desertification (UNCCD), National Voluntary Land Degradation Neutrality Targets, 2020.
157. منظمة الأغذية والزراعة، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، واليونيسف، وبرنامج الأغذية العالمي، ومنظمة الصحة العالمية، حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم 2022. إعادة توجيه السياسات الغذائية والزراعية لزيادة القدرة على تحمل كلفة الأنماط الغذائية الصحية، 2022.
158. المرجع نفسه.

159. المرجع نفسه.
160. IPC, Lebanon: Acute Food Insecurity Situation September–December 2022 and Projection for January–April 2023, 2022.
161. IPC, Somalia: Acute Food Insecurity Situation October–December 2022 and Projections for January–March 2023 and April–June 2023, 2022.
162. التقرير المرحلي المتكامل للأمن الغذائي (IPC)، اليمن: لمحة سريعة عن انعدام الأمن الغذائي الحاد، 2022.
163. IPC, Sudan: Acute Food Insecurity Situation April–May 2022 and Projections for June–September 2022 and October 2022 – February 2023, 2022.
164. Central Agency for Public Mobilization and Statistics (CAPMAS), 2023. https://www.sis.gov.eg/Story/174798/Egypt's-population-hit-104.395-million-CAPMAS.
165. تقديرات الإسكوا.
166. World Inequality Database (WID). https://wid.world/.
167. بيانات منظمة الصحة العالمية. http://apps.who.int/gho/data/node.main.A900A.
168. قاعدة البيانات الإحصائية الموضوعية في منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة. https://www.fao.org/faostat/ar/#home.
169. البنك الدولي. https://data.albankaldawli.org/.
170. المرجع نفسه.
171. قاعدة البيانات الإحصائية الموضوعية في منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة. https://www.fao.org/faostat/ar/#home.
172. Global Agricultural Information Network, Egypt, Grain and Feed Update 2018, 2018.
173. حسابات الإسكوا استناداً إلى بحث الدخل والإنفاق والاستهلاك في الأسرة لعام 2019-2020 في مصر.
174. البنك الدولي، مرصد الاقتصاد المصري، 2022.
175. بيانات صندوق النقد الدولي. https://data.imf.org.
176. بوابة بيانات الإسكوا. https://data.unescwa.org/portal/CPI.
177. البنك الدولي، مرصد الاقتصاد المصري، 2022.
178. IFPRI, Food price shocks and diets among poor households in Egypt, 2022.
179. حسابات الإسكوا استناداً إلى بحث الدخل والإنفاق والاستهلاك في الأسرة لعام 2017 في مصر.
180. Makdissi P., Are fuel or food subsidies the right policy tools to reduce inequality? An evidence-based illustration for four Arab economies, 2018.
181. World Bank, Egypt Public Expenditure Review for the Human Development Sectors – Social Protection, Education and Health: Volume 1 – Macroeconomic Context, Social Assistance and Pensions (English). Washington, D.C.: World Bank Group, 2022.
182. Ahram online, Egypt raises minimum wage for government employees to EGP 3,500 and pensions by 15 per cent as of 1 April, 2023.
183. حسابات الإسكوا استناداً إلى بحث الدخل والإنفاق والاستهلاك في الأسرة لعام 2017 في مصر.
184. Breisinger C. and others, Food Subsidies and Cash Transfers in Egypt, 2021.
185. Ecker O. and others, Nutrition and Economic Development: Exploring Egypt's exceptionalism and the role of food subsidies, 2016.
186. حسابات الإسكوا استناداً إلى بحث الدخل والإنفاق والاستهلاك في الأسرة لعام 2017 في مصر.
187. Ecker O. and others, Nutrition and Economic Development: Exploring Egypt's exceptionalism and the role of food subsidies, 2016.
188. لا تبحث دراسة الحالة هذه في عدم المساواة بين الفلسطينيين والإسرائيليين المقيمين في المستوطنات غير القانونية في الأرض الفلسطينية المحتلة، ولا في السياسات التمييزية التي تستخدمها السلطة القائمة بالاحتلال. ولأغراض هذا التقرير، تتناول دراسة الحالة فقط عدم المساواة وانعدام الأمن الغذائي بين الفلسطينيين داخل الأرض الفلسطينية المحتلة.
189. ESCWA, Palestine Under Occupation III: Mapping Israel's Policies and Practices and their Economic Repercussions in the Occupied Palestinian Territory, 2022؛ E/2022-90/A/77، مذكرة من الأمين العام بشأن الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية للاحتلال الإسرائيلي على الأحوال المعيشية للشعب الفلسطيني في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وللسكان العرب في الجولان السوري المحتل.
190. United Nations Children's Fund (UNICEF), Humanitarian Action for Children 2023 - State of Palestine, 2022.
191. تقديرات الإسكوا.
192. قاعدة البيانات الإحصائية الموضوعية في منظمة الأغذية والزراعة. https://www.fao.org/faostat/ar/?#data/FS.
193. المرجع نفسه.
194. WID. https://wid.world/country/palestine/.
195. Oxfam, Fears that wheat stocks could run out in the occupied Palestinian territory within three weeks, 2022.
196. بيانات من البنك الدولي. https://data.albankaldawli.org/indicator/SL.AGR.EMPL.ZS?locations=PS.
197. Oxfam, Fears that wheat stocks could run out in the occupied Palestinian territory within three weeks, 2022.
198. المرجع نفسه.

199. حسابات الإسكوا استناداً إلى مسح إنفاق واستهلاك الأسرة في دولة فلسطين لسنة 2016-2017.
200. World Food Programme (WFP), Palestine Country Brief, 2022.
201. OCHA, 2022 Multisectoral Needs Assessment, 2022.
202. تقديرات الإسكوا.
203. World Bank, Poverty and Equity brief: Mauritania, 2020.
204. WID. https://wid.world/world/#shweal_p0p50_z/US;FR;DE;CN;ZA;GB;WO;MR/last/eu/k/p/yearly/s/curve/false/country/20/false/-9.347000000000001.
205. بيانات من البنك الدولي. https://data.albankaldawli.org/indicator/NV.AGR.TOTL.ZS?locations=MR.
206. قاعدة البيانات الإحصائية الموضوعية في منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة. https://www.fao.org/faostat/ar/#home.
207. تقديرات الإسكوا.
208. WID. https://wid.world/country/iraq/.
209. قاعدة البيانات الإحصائية الموضوعية في منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة. https://www.fao.org/faostat/ar/#home.
210. WHO. http://apps.who.int/gho/data/node.main.A900A?lang=en.
211. قاعدة البيانات الإحصائية الموضوعية في منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة. https://www.fao.org/faostat/ar/?#data/FS.
212. بيانات من البنك الدولي. https://data.albankaldawli.org/.
213. بيانات من البنك الدولي. https://data.albankaldawli.org/indicator/SL.AGR.EMPL.ZS?locations=IQ.
214. قاعدة البيانات الإحصائية الموضوعية في منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة. https://www.fao.org/faostat/ar/?#data/QCL.
215. ESCWA, Arab food security monitoring framework: Country reviews, 2021.
216. WFP, Agricultural value chain study in Iraq. Dates, grapes, tomatoes and wheat, 2021.
217. المسح العنقودي المتعدد المؤشرات في العراق لعام 2018.
218. Oxfam, Gender Inequalities and Food Insecurity: Ten years after the food price crisis, why are women farmers still food-insecure?, 2019.
219. Youth Power 2K، ما الذي ينجح في الشباب والزراعة والأمن الغذائي والتغذية.
220. IMF, Joint Statement by the Heads of the Food and Agriculture Organization, International Monetary Fund, World Bank Group, World Food Programme and World Trade Organization on the Global Food and Nutrition Security Crisis, 2023.
221. اعتُمد إعلان إنشيون في 21 أيار/مايو 2015 في المنتدى العالمي للتربية الذي عقد في إنشيون، جمهورية كوريا. ويمثل الإعلان التزام المجتمع المعني بالتعليم بإطار التعليم حتى عام 2030، وبخطة التنمية المستدامة لعام 2030، مع الاعتراف بالدور الهام للتعليم كمحرك رئيسي للتنمية. https://iite.unesco.org/publications/education-2030-incheon-declaration-framework-action-towards-inclusive-equitable-quality-education-lifelong-learning/.
222. منظمة الأغذية والزراعة، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، واليونيسف، وبرنامج الأغذية العالمي، ومنظمة الصحة العالمية، حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم 2022. إعادة توجيه السياسات الغذائية والزراعية لزيادة القدرة على تحمل كلفة الأنماط الغذائية الصحية، 2022.
223. World Bank, The redistributive impact of fiscal policy indicator: A new global standard for assessing government effectiveness in tackling inequality within the SDG framework, 2020.
224. European Commission, Commission Staff Working Document: Drivers of food security, 2023.
225. Benajiba N. and others, Food labeling use by consumers in Arab countries: a scoping review, 2020.
226. صندوق النقد الدولي، سياسات المالية العامة الكابحة لتغيُّر المناخ، 2019.
227. World Resources Institute, The Green Jobs Advantage: How Climate-friendly Investments Are Better Job Creators, 2021.
228. يقدّر خان وصنهاجي (2000) أنّ التضخم يؤثر سلباً على النمو عندما يتجاوز نسبةً تتراوح في المتوسط بين 1 و3 في المائة في الاقتصادات الصناعية، وبين 7 و11 في المائة في البلدان النامية. https://www.imf.org/external/pubs/ft/wp/2000/wp00110.pdf.
229. Reinhart, Carmen M., and Rogoff, Kenneth S., Growth in a Time of Debt, American Economic Review, 2010.

المنطقة العربية هي الأقل مساواة في العالم، وتتجه نحو مزيد من عدم المساواة. وضربت المنطقةَ أزماتٌ متتالية، من جائحة كوفيد-19، إلى ارتفاع أسعار الفائدة، وتنامي ضغوط الدين، وتزايد كلفة المعيشة، والحرب في أوكرانيا التي دفعت أسعار الغذاء والطاقة إلى الارتفاع، فساهمت كل أزمة في اتساع فجوة عدم المساواة داخل البلدان وفي ما بينها. تتبين أوجه عدم المساواة في الدخل والثروة من عدم المساواة في الحصول على الغذاء. ويحدق انعدام الأمن الغذائي بحوالي 181 مليون شخص في المنطقة، أي حوالي 35 في المائة من سكانها وبزيادة تقارب 12 مليون شخص عن السنة الماضية. ومعظم الذين يهددهم انعدام الأمن الغذائي هم أشخاص يعيشون تحت ظل الفقر.

يحلل هذا التقرير، من منظور المساواة، الركائز الأربع للأمن الغذائي: التوفر والحصول والاستفادة والاسقرار. ويطرح توصيات في السياسات العامة للتصدي لعدم المساواة في الأمن الغذائي من خلال تدعيم الأنظمة الزراعية، وتحسين الإنتاج، وتعزيز التجارة، مع السعي إلى التخفيف من آثار تغيّر المناخ، والتكيف معها، وتحسين إدارة مخاطر الكوارث. يدعو التقرير إلى تقديم مساعدة إنسانية فورية، ومن دون اعتبارات سياسية، عند وقوع الصدمات، كما يدعو إلى تضامن إقليمي من خلال إعادة توزيع الموارد، من الذين يمتلكون فائضاً منها إلى الذين لا يمتلكون إلا القليل، وإلى زيادة الاستثمارات في الصحة والتعليم والحماية الاجتماعية.

23-00358